المصارف

AL MASAREF ONLINE

مجلة فصلية يصدرها اتحاد مصارف الكويت - العدد 168 - يوليو 2022

محافظ بنك الكويت المركزي
باسل أحمد الهارون
بنك الكويت المركزي يدعم تحقيق التحول الرقمي في القطاع المصرفي الكويتي

بنك وربة WARBA BANK | بنك بوبيان Boubyan Bank | بيت التمويل الكويتي Kuwait Finance House | بنك برقان BURGAN BANK | الصناعي IBK | KIB | الرنك الأهلي المتحد ahli united bank | الأهلي ABK | بنك الخليج GULF BANK | التجاري Al-Tijari | الوطني NBK

ICBC | بنك مسقط BankMuscat | مصرف الراجحي Al Rajhi Bank | mashreq المشرق | بنك الدوحة DOHA BANK Kuwait | QNB | citi | بنك أبوظبي الأول FAB First Abu Dhabi Bank | HSBC | BNP PARIBAS The bank for a changing world | BBK بنك البحرين والكويت

المصارف
AL MASAREF MAGAZINE

المصارف
AL MASAREF MAGAZINE

العدد (168) 2022

AL MASAREF MAGAZINE

14 **التضخم وعلاجاته؟**

16 **إشكالية إرتفاع أسعار العقار في الكويت**

20 **بنك الكويت الوطني** يكرس موقعه الريادي كأكبر مساهم في مجال المسؤولية الاجتماعية في الكويت

42 وفقاً لعوامل عدة منها تأثير الشخص والشركة على المجتمع والدولة
7 رؤساء تنفيذيين من الكويت ضمن «فوربس» للأقوى بالشرق الأوسط 2022

44 **محمد محمود الإتربي**
رئيساً لمجلس إدارة اتحاد المصارف العربية لمدة ثلاث سنوات..
وعبدالمحسن الفارس نائباً للرئيس

46 **«S&P»: بنوك الكويت تتمتع بأعلى تغطية ديون خارجية.. بالخليج**

58 **الأحكام الفقهية للبيتكوين والعملات الرقمية في ضوء الأصول والمقاصد الشرعية**

06 **آمال وطموحات المرحلة القادمة**
الدكتور/حمد الحساوي | رئيس التحرير

08 **محافظ بنك الكويت المركزي باسل الهارون:**
بنك الكويت المركزي يتبنى أساليب وروئ تتناسب مع المستقبل

المحتويات

التجاري
Al-Tijari

مع التجاري
حياة اسهل وخدمات أفضل

التجاري... الأسرع

يقدم البنك التجاري الكويتي خدمات مصرفية سهلة ومتطورة وآمنة بتوظيفه أفضل التقنيات الذكية والحلول الرقمية التي تُمكن العملاء من إتمام المعاملات المصرفية بسهولة ويسر بما يساهم في توفير الوقت والجهد وتحقيق راحة البال.

AltijariCBK Commercial Bank of Kuwait 1 888 225 www.cbk.com

التجاري... هو إختياري

د. حمد الحساوي | أمين عام اتحاد مصارف الكويت
ورئيس تحرير مجلة المصارف

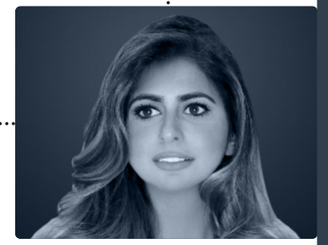

فجر القناعي | مدير التحرير بالوكالة
مجلة المصارف

أ. عامر التميمي | مستشار وباحث اقتصادي كويتي
وعضو في الهيئة الاستشارية للتحرير

د. صادق أبل | اقتصادي كويتي وعضو في الهيئة
الاستشارية للتحرير

أحمد مشاري الفارس | عضو مجلس إدارة بيت
التمويل الكويتي وعضو في الهيئة الاستشارية للتحرير

طارق الصالح | نائب مدير عام وحدة البحوث الاقتصادية
لدى بنك الخليج وعضو في الهيئة الاستشارية للتحرير

د. عبدالعزيز التركي | نائب رئيس مجلس إدارة أجياد
كابيتال ورئيس لجنة مجلس الإدارة للتدقيق والحوكمة
وعضو في الهيئة الإستشارية للتحرير

هبة عيتاني | اقتصادي أول مركز كونفرس بورد
الخليج وعضو في الهيئة الاستشارية للتحرير

الهيئة الإستشارية للتحرير

مجلس التحرير

EDITORIAL BOARD

رئيس التحرير
الدكتور/حمد الحساوي

مدير التحرير بالوكالة
فجر القناعي

مساعد مدير التحرير بالوكالة
عبدالوهاب طارق

الهيئة الاستشارية
أ. عامر التميمي
د. صادق أبل
أحمد مشاري الفارس
د. عبدالعزيز التركي
طارق الصالح
هبه عيتاني

التصميم والإخراج الفني
محمد الحاج

العنوان:
دولة الكويت – برج التجارية الدور 24 –شارع السور
مدينة الكويت – هاتف: 22208090 فاكس: 22208099
ص.ب 21141 الصفاة الرمز البريدي 13072 دولة الكويت

التوزيع والإعلانات:
masarefadv@kba.com.kw
هاتف: 22208090 فاكس: 22208099

المراسلات باسم رئيس التحرير
masaref@kba.com.kw
هاتف: 22208090
فاكس: 22208099

المقالات والبحوث المنشورة
في المجلة تعبر عن آراء أصحابها.

تصدر عن
اتحاد مصارف الكويت
Kuwait Banking Association

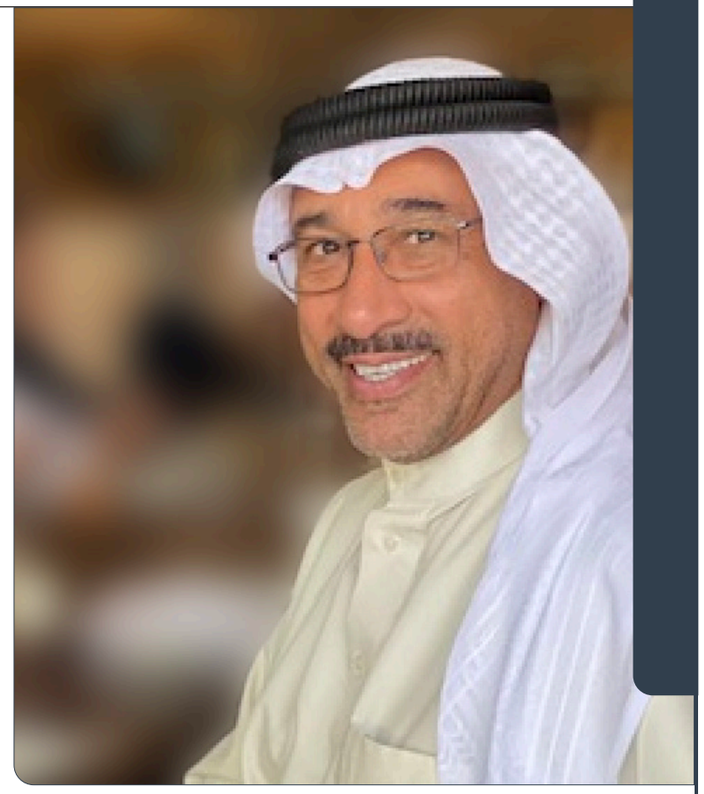

في خضم الأوضاع الإقليمية والدولية المتسارعة وإنعكاساتها على الشأن الداخلي في البلاد، يتحتم علينا اغتنام الفرصة في المرحلة القادمة للعمل على تصحيح المسار السياسي والاقتصادي. فإقتصادنا الوطني بحاجة ماسة لخطة إنقاذ قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى لكي تتحقق مباديء الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية من خلال وضع الحلول الناجعة للقضاء على العديد من المشكلات والاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الكويتي.

الدكتور/حمد الحساوي | رئيس التحرير

آمال وطموحات المرحلة القادمة

ومن الجدير بالذكر أن المصارف الكويتية تلعب دور الشركاء الاستراتيجيون الحقيقيون حيث يلعبون دوراً محورياً في دفع قاطرة التنمية للأمام، من خلال تقديم الاقتراحات والدراسات بمبادرة منها تارة وبالتعاون مع الجهات الحكومية تارة أخرى لتحقيق الاستفادة القصوى وتنبيه ومساعدة صانع السياسة الاقتصادية على صياغة السياسات المناسبة للتعامل مع المشكلات المختلفة التي تحيط بالواقع الكويتي في المجالات المختلفة.

إن القطاع المصرفي لايزال يؤكد على أهمية خصخصة بعض القطاعات في الدولة، لما تمثله من رافد اقتصادي كبير، خصوصاً في ظل عدم استقرار أسعار النفط لفترات طويلة كما حدث في الماضي واحتمال تكرار ذلك في المستقبل. كما أن القطاع المصرفي يرى أيضاً، فتح فرص التمويل للمشاريع الإسكانية عبر إقرار قانون التمويل العقاري، لتسهيل عملية شراء العقارات

على المواطنين وكذلك تعديل مجموعة من القوانين بما يخدم رفع مستوى النشاطات الاقتصادية بشكل إيجابي لمنع الاختلالات في المالية العامة للدولة، وتنشيط سوق العمل، وإحلال العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة، وخلق فرص توظيف العمالة الوطنية بما يتناسب والتطورات الحديثة في المجالات الرقمية على سبيل المثال لا الحصر، ورفع مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي للدولة لكي يلعب الدور الأساسي في عملية توليد الناتج والدخل والتوظيف وفقا لما تستهدفه الخطة الحالية للتنمية الاقتصاديةالاجتماعية في البلاد.

وختاماً يأمل اتحاد مصارف الكويت أن تتكاتف جهود كافة السلطات لتجاوز مرحلة التأزيم لما لها من خطورة وآثار سلبية على المديين القصير والطويل، خصوصاً في ظل الهيكل الحالي للمالية العامة لدولة الكويت، حيث تتركز الإيرادات العامة أساساً في الإيرادات النفطية، في ظل ضعف جهود تنويع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الكويتي بعيداً عن النفط حتى الآن، نظراً لضعف استراتيجيات التنمية البديلة للنفط، وعجز الحكومات المتعاقبة عن تنفيذ السياسات المناسبة لسوق العمل، التي تضمن أن يتم استيعاب المزيد من العمالة الوطنية خارج القطاع الحكومي المثقل حالياً بالبطالة المقنعة.

Dr. Hamad Al-Hasawi

محافظ بنك الكويت المركزي باسل الهارون:
بنك الكويت المركزي يتبنى أساليب وروئ تتناسب مع المستقبل

في لقاء خاص لمجلة المصارف تحدث محافظ بنك الكويت المركزي قائلاً: يهدف بنك الكويت المركزي إلى مواكبة التحولات الرقمية المصرفية السريعة حول العالم ويساهم في تقديم كل ما يذلل الصعوبات التي تعرقل هذا التوجه، كما يدفع بتسريع عملية الإصلاحات الاقتصادية من خلال قرائته لأبرز مستجدات المرحلة الحالية التي تفرض عليه التحرك العاجل ضمن مسارات محددة وإجراءات قصيرة وطويلة المدى. ويتوجه بدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة دعما للاقتصاد المحلي، ويتبنى أساليب وروئ تتناسب مع المستقبل. وأشار إلى توجيه القطاع المصرفي نحو ضرورة القيام بإعداد وتجهيز خطة وإستراتيجية واضحة المعالم ومحددة الرؤية والعناصر لمواجهة هذه التحديات.

السؤال الأول: ما هي توجهاتكم المستقبلية نحو تحقيق التحول الرقمي في القطاع المصرفي الكويتي ؟

يأتي التوجه المستقبلي لبنك الكويت المركزي نحو تحقيق التحول الرقمي في القطاع المصرفي الكويتي في إطار حرصه الدائم على تطوير الصناعة المصرفية والمالية وتحفيز الابتكار وتمكين التقنيات الحديثة، وبهدف ترسيخ الاستقرار النقدي والمالي، في ظل بيئة عمل تشهد تعقيدات متزايدة ومخاطر متنامية. إذ تهدف استراتيجية البنك المركزي إلى تحقيق مزيداً من التطور وتسريع عملية التحول الرقمي على مستوى البنك المركزي أو القطاع المصرفي والمالي، وذلك بهدف تحفيز الابتكار وتقديم أفضل الخدمات للعملاء.

وقد تمثل ذلك بقيام بنك الكويت المركزي مؤخراً بوضع إطار عمل يتيح المجال للبنوك في دولة الكويت لتقديم وتطوير خدماتها الرقمية من خلال السماح لتلك البنوك بتقديم الخدمات المصرفية الرقمية وفق ثلاثة نماذج أساسية للعمل المصرفي الرقمي، وذلك عبر وحدات مصرفية رقمية ضمن تلك البنوك، أو بالتعاون مع طرف ثالث، أو من خلال تأسيس بنوك رقمية جديدة.

وفي سياق التوجه ذاته يحرص بنك الكويت المركزي على تمكين البيئة التقنية ويشجع الابتكار الدائم، حيث سعى إلى القيام بمجموعة من التدابير والإجراءات ذات الصلة منها تنظيم أعمال الدفع الالكتروني، إصدار الإطار الاستراتيجي للأمن السيبراني للقطاع المصرفي، وتوجيه البنوك الكويتية نحو إعداد استراتيجيتها الخاصة بصياغة المستقبل وتحديثها بشكل دوري. كما تم إصدار الإطار العام للبيئة الرقابية التجريبية لخلق بيئة لاختبار المنتجات والخدمات المبتكرة بما يساهم بالتحول الرقمي في القطاع المصرفي.

السؤال الثاني: من وجهة نظركم، ما هي الضوابط والمعايير اللازمة لتسريع عملية الإصلاحات الاقتصادية في الكويت؟

مما لا شك فيه بأن الاقتصاد الكويتي بوضعه الحالي المعتمد على الريع أصبح غير قابل للاستدامة، حيث أن التغيرات الديموغرافية المحلية والتحولات الإقليمية والدولية، والتوجه العالمي الجاد والمستمر للتحول من الطاقات الهيدروكربونية النابضة إلى الطاقات النظيفة والمتجددة، والصدمات الخارجية المتكررة والأزمات الدولية، وتلك التي يصعب التنبؤ بها، جميعها مؤشرات تدل بأن الأيام القادمة لن تكون سهلة بالنسبة للكويت، وتستوجب بالتالي إجراء تغيير جذري ودائم في مقاربة التحديات الكبيرة والمستمرة منذ عقود وأسس معالجتها.

وفي ضوء مستجدات أوضاع المرحلة الحالية تبرز الحاجة الملحّة لضرورة التحرك العاجل على عدة أصعدة وفق مسارين متوازيين ومتلازمين؛ المسار الأول مالي، ويتضمن اتخاذ إجراءات قصيرة الأجل تتسم بالسرعة لمعالجة أوضاع الموازنة العامة بغض النظر عن مستويات أسعار النفط، أما المسار الثاني فهو خلق حالة اقتصادية مستدامة Sustainable State من خلال تحرير الاقتصاد وتركز على تحويل النموذج الاقتصادي الكويتي الريعي الحالي إلى نموذج للاقتصاد الانتاجي الخدمي والمعرفي.

ففيما يتعلق بالمسار الأول من الإصلاحات قصيرة الأجل، فإنه يرتبط بضرورة احتواء نمو المصروفات الجارية وتقليصها على نحو متدرج ومدروس، عدم تخفيض الانفاق الاستثماري ذي القيمة المضافة للاقتصاد والتأكيد على دوره الانمائي، حصر دور الحكومة كمنظم ومشرف على النشاط الاقتصادي

تشكيل الاقتصاد المحلي بما ينسجم مع التحديات المتعاظمة وأن يتحول من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد منتج، وذلك على ضوء التغيرات التي يمر بها الاقتصادان المحلي والدولي. وعليه ينبغي تنمية مفهوم الإنتاجية في الصناعات غير التعدينية لزيادة نمو الإنتاجية في مفهوم إشراك القطاع الخاص مما يؤدي إلى التنويع الاقتصادي وتوسع حجم الاقتصاد. وتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي في القطاعات غير الملموسة (كالأصول القائمة على المعرفة) والتي تشمل المعلومات الرقمية (البرمجيات وقواعد البيانات) إضافة إلى أهمية الاستثمار في التحول الرقمي والخدمات وسلاسل الامداد الرقمية، ومواكبة التحول في نماذج العمل عن بعد (لتشمل على سبيل المثال خدمات الاستشارات والتدريب والتعلم والتسويق وغيرها)، وهو ما يسمح للكويت بالتطور في مجالات الابتكارات المالية المتعلقة بالرقمنة والذكاء الاصطناعي والروبوتات والبلوك تشين والتي تشكل منطلقاً لازدهار واستدامة الكويت في المستقبل.

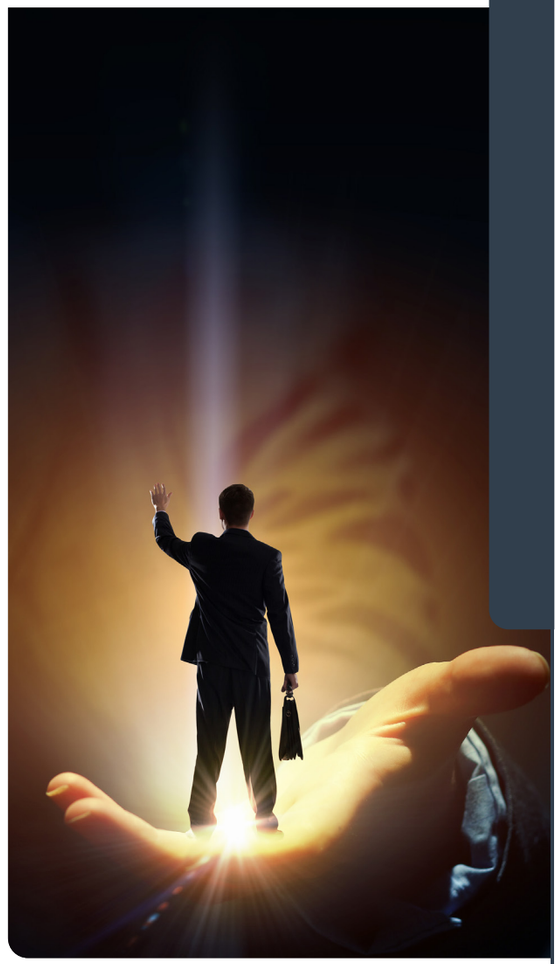

السؤال الثالث: ما هي انعكاسات إلغاء ضمان الودائع على القطاع المصرفي، وهل من المتوقع حدوث ذلك في المستقبل القريب؟

مع انحسار الآثار السلبية لتداعيات الأزمة المالية العالمية خلال عام 2008، والتي استوجبت آنذاك قيام دولة الكويت بتاريخ 3 نوفمبر 2008، على غرار العديد من دول العالم، بإصدار قانون رقم (30) لسنة 2008 بشأن ضمان الودائع لدى البنوك المحلية بهدف تعزيز الثقة في القطاع المصرفي المحلي، فإن استمرار العمل بهذا القانون قد أصبح مدار نقاش جاد حول ضرورة استمراريته أو استبداله، على الرغم من الآراء المتباينة حول صحة بقائه من عدمها.

ولا بد من الإشارة إلى أن الوضع المالي للبنوك ومؤشرات الاستقرار المالي تشير إلى ما يتمتع به القطاع المصرفي الكويتي من سلامة مالية عالية، بما فيها اختبارات الضغط، التي تؤكد على قدرة البنوك على تحمل أي أزمات أو صدمات، بما فيها رفع الضمان الحكومي عن الودائع. وعلى الرغم من ذلك، إلا أن وضع رؤية لإنشاء نظام تأمين على الودائع لدى البنوك المحلية تهدف في المقام الأول إلى توفير الحماية للمودعين وخاصة صغار المودعين بما يسهم في تعزيز الاستقرار المالي وتعزيز الثقة في القطاع المصرفي. إضافة إلى أن ذلك يتماشى مع تطبيقات العديد من دول العالم.

السؤال الرابع: ما هي توجهاتكم نحو دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال تفعيل التمويل المصرفي المطلوب لتحقيق استدامة هذه المشاريع؟

انطلاقاً من إيمان بنك الكويت المركزي بأهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دعم الاقتصاد المحلي وتحقيق النمو المستدام والتنويع الاقتصادي ومن منطلق دور البنك في تنظيم المهنة المصرفية، أصدر بنك الكويت المركزي بتاريخ 2014/6/24 تعليماته للبنوك المحلية بشأن معيار كفاية رأس المال – بازل (3) متضمناً توجيه البنوك نحو تخفيف وزن المخاطر لتبلغ (75%) مقابل الانكشافات الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة كما تم إجراء مزيد من التخفيفات الرقابية لدعم تلك المشروعات من خلال تخفيض وزن المخاطر ليبلغ (25%) بدل من (75%) كما في أبريل 2020. ويسعى بنك الكويت المركزي بذلك إلى تخفيف المتطلبات الرقابية على البنوك مقابل إقراض قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، الأمر الذي يخفف الكلفة على البنوك لتمويل هذا القطاع ويمنحهم حافز لتمويله. كما يعمل بنك الكويت المركزي مع الجهات الرقابية الأخرى على وضع إطار قانوني ورقابي يدعم الشركات الناشئة، لتقديم نماذج جديدة من التمويل، مثل عمليات الشراء بالدفع الآجل، مع المحافظة على أعلى معايير حماية العملاء.

كذلك قدم بنك الكويت المركزي عدداً من التدابير والإجراءات التي تتناسب مع أهمية القطاع وإسهامه في تنويع الاقتصاد، حيث قام البنك المركزي فور صدور القانون رقم 2 لسنة 2021 بشأن إنقاذ المشاريع الصغيرة والمتوسطة المتضررة من تداعيات أزمة فيروس كورونا بإصدار ضوابط تنفيذ القانون المذكور للبنوك المحلية وفق التعميم المؤرخ 2021/4/18. وقد حددت الضوابط آلية منح التمويل وشروطه، وكلفة التمويل، وآلية تفعيل ضمان الدولة وإجراءات وقواعد التعامل مع الطلبات المقدمة من العملاء المتضررين. بالإضافة إلى ما سبق، يقدم بنك الكويت المركزي المساعدة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في مجال التقنيات المالية الحديثة من خلال البيئة الرقابية التجريبية التي تتيح اختبار منتجات التقنيات المالية في بيئة آمنة لا تعرض النظام المالي للمخاطر.

السؤال الخامس: تهتم بنوك العالم المختلفة التقليدية والتي تعمل وفقاً للشريعة الإسلامية

وتفعيل منظومة الحوافز وآليات السوق، وتعزيز الكفاءة الاقتصادية. إضافة إلى تنمية الإيرادات غير النفطية من خلال النظر في إعادة تسعير بعض السلع والخدمات العامة بما يساعد على ترشيد استخدامها وتحسين نوعيتها والارتقاء بكفاءتها.

وفيما يتصل بالمسار الثاني فينبغي العمل على إعادة

القطاع من نجاح وتميز على المستوى الإقليمي، وسعياً لاستدامة هذا النجاح في ظل التحديات الداخلية والخارجية التي فرضتها تطورات أوضاع الاقتصاد العالمي، وثورة التقنيات المالية الحديثة، والتغيرات المتسارعة في توقعات العملاء واحتياجاتهم، عبر تبني أساليب ورؤى جديدة تنسجم مع المستقبل، فقد أصدر بنك الكويت المركزي تعميم إلى جميع البنوك الكويتية بتاريخ 2019/10/6 يقضي بضرورة قيام البنوك بإعداد وتجهيز استراتيجية واضحة المعالم محددة العناصر تستهدف مواجهة هذه التحديات والتطور التقني في الصناعة المصرفية، إلى جانب فهم أفضل لمتطلبات العملاء وتوقعاتهم واحتياجاتهم، وبما يحقق تطوير نموذج عمل البنوك على المدى المتوسط (3-5 سنوات).

كما تم توجيه البنوك إلى إنشاء وحدة مستقلة للتخطيط الاستراتيجي والمتابعة، ويخصص لها الكوادر والموارد اللازمة لأداء مهامها. كذلك يتعين على البنوك إنشاء إدارة متخصصة في التحول الرقمي والابتكار. ونشير في هذا الصدد أن كافة البنوك قد انتهت من إنشاء تلك الكيانات الإدارية وتعديل الهيكل التنظيمي وتعيين القائمين عليها. ويتضح مما تقدم دور بنك الكويت المركزي في قيادة القطاع المصرفي نحو بناء استراتيجيات المستقبل والاستفادة من التقنيات الحديثة وتمكين الابتكار والتقنيات المالية.

السؤال السادس: يمر القطاع المصرفي حول العالم بتطورات متسارعة على وقع ثورة التكنولوجيا المالية...باعتقادك، كيف كانت استجابة البنوك الكويتية لتلك التطورات؟ وهل سنشهد تغيراً جذرياً في نماذج أعمال البنوك قريباً تبعاً لمتطلبات بنك الكويت المركزي؟

في إطار الحرص الدائم لبنك الكويت المركزي على متابعة مسيرة القطاع المصرفي الكويتي، ودعمه لما حققه هذا القطاع من نجاح مستمر وتميز على المستوى الإقليمي، وسعياً لاستدامة هذا النجاح في ظل التحديات الداخلية والخارجية التي فرضتها تطورات أوضاع الاقتصاد العالمي وثورة التقنيات المالية الحديثة، بادر بنك الكويت المركزي إلى تسريع عملية التحول الرقمي لدى القطاع المصرفي وذلك من خلال إصدار الاطار العام لمتطلبات الأمن السيبراني للقطاع المصرفي في عام 2020، وتوجيه البنوك المحلية وشركتي (كي نت) و(ساي نت) نحو إعداد استراتيجياتها الخاصة بصياغة المستقبل وتحديثها بشكل دوري، وإصدار الاطار العام للبيئة الرقابية التجريبية لخلق بيئة لاختبار المنتجات المبتكرة والتي جاءت ضمن مخرجاتها نماذج تخدم القطاع المصرفي وتساهم في التحول الرقمي.

ولا شك أن التغير الكبير في التكنولوجيا ساهم بخلق موجة كبيرة من الشركات الناشئة بقطاع التكنولوجيا المالية التي تتكامل مع القطاع المصرفي التقليدي لتقديم خدمات أفضل للمواطن، إذ ينبغي على البنوك مواكبة التطورات في التكنولوجيا والاستفادة منها وتطوير القدرات البشرية للتمكن من التعامل معها بشكل آمن ومناسب للحاجة وتحقيق الأهداف، وأرى بأن القطاع المصرفي يتواكب مع التكنولوجيا وتطورها، والخدمات المالية وتستفيد من كل ما هو جديد. فالخدمات المالية تشهد تطورا متسارعاً واستحداثاً ملحوظاً للتطبيقات المستخدمة في هذا المجال وأن البنوك تتنافس وتتعاون مع شركات التقنيات المالية، حيث إنها تقوم باستخدام التطبيقات التي تطرحها تلك الشركات لزيادة الخدمات التي تقدمها لعملائها كما أنها تستهدف الاستحواذ على تلك الشركات لتطوير منظومة أعمالها في فترة لاحقة.

السؤال السابع: أعلنت مجموعة من البنوك عن نتائج إيجابية ونمو ملحوظ عن الربع الأول من 2022، فما هو تقييمكم وتوقعاتكم للنصف الثاني من العام؟

تؤكد البيانات المالية للبنوك الكويتية لعامي 2020 و 2021 والربع الأول من عام 2022 مجدداً ما يتمتع به القطاع المصرفي من مرونة وقدرة عالية على تخطي الأزمات ومواصلة خدمة الاقتصاد الوطني بكفاءة عالية دون انقطاع، ويعد ذلك ثمرة لجهود بنك الكويت المركزي الحثيثة، في مجال الإشراف والرقابة القائمة على نهجه الاستباقي في تعزيز أوضاع وحدات الجهاز المصرفي والمالي في البلاد ضمن منظومة رقابية موجهة إلى ترسيخ الاستقرار المالي من خلال تطبيق أدوات الرقابة الجزئية بالإضافة إلى أدوات التحوط الكلي التي تستهدف الحد من المخاطر النظامية والمحافظة على الاستقرار المالي. ونتيجة لهذه الجهود وبخلاف الأزمات السابقة، والتي عادة ما يكون القطاع المصرفي بحاجة إلى الدعم، فقد كان القطاع المصرفي المحلي مصدراً لدعم الاقتصاد الوطني والمساهمة في الحد من تداعيات الأزمة، ومع انحسار آثار الجائحة ومعاودة انفتاح الأسواق فقد ناهز صافي أرباح البنوك خلال الربع الأول من عام 2022 مستويات ما قبل الجائحة، حيث بلغ صافي الأرباح نحو 257 مليون دينار.

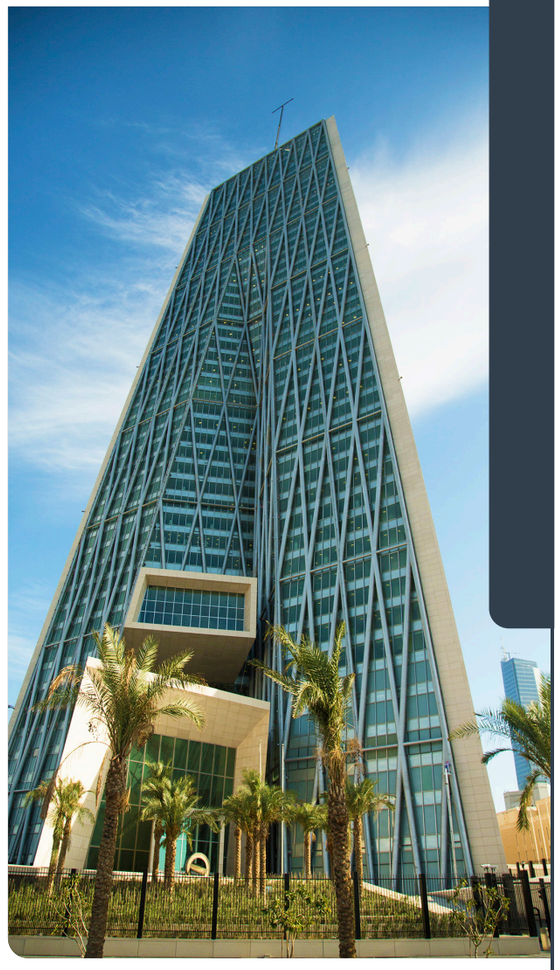

بدور البحوث والابتكار حيث تخصص لها إدارات وميزانيات لأهمية دورها، ما هو دور بنك الكويت المركزي في حث البنوك المحلية للاهتمام بهذا الشأن؟

يحرص بنك الكويت المركزي على متابعة مسيرة القطاع المصرفي الكويتي، ودعمه لما حققه هذا

التضخم وعلاجاته؟

بقلم أ.عامر ذياب التميمي

تكاد تكون ظاهرة التضخم، وارتفاع أسعار السلع والخدمات الأساسية، من أهم مظاهر هذا العقد من القرن الحادي والعشرين. بعد أن أصبحت عوامل تراجع الأسعار من السمات البينة في الاقتصاد العالمي على مدى عقدين من الزمن أي منذ بداية القرن الحالي تعود ظاهرة التضخم لتشكل قلقاً بالغاً للمستهلكين والسلطات النقدية في البلدان الرئيسية ومنها الولايات المتحدة وبلدان الاتحاد الأوربي. تبين الإحصاءات الحديثة أن مؤشر الأسعار «CPI» ارتفع بنسبة 8.3 في أبريل، نيسان، من هذا العام كمعدل سنوي في الولايات المتحدة. وقد دفع المؤشر إلى هذا الارتفاع القياسي الارتفاع المذهل في أسعار منتجات الطاقة، ومنها النفط، بنسبة 30.3 في المئة. لاشك أن هناك عوامل عديدة أدت إلى هذا التضخم ومنها أثار قيود أزمة جائحة الكرونا في عامي 2020 و2021 وتعطل عمليات النقل وانخفاض أعداد العاملين في قطاعات حيوية، ثم اندلاع حرب روسيا على أوكرانيا ونتائجها الكارثية على قطاع النفط والغاز وتعطل الصادرات من السلع الغذائية من كل من روسيا وأوكرانيا واللتان تمدان دول العالم بالقمح والمواد الغذائية الرئيسية الأخرى.

يبدو أن السلطات النقدية في حيرة من أمرها، ان اتخذت قرارات حاسمة مؤخراً. هناك توجه لرفع أسعار الخصم من قبل البنوك المركزية ومنها مجلس الاحتياطي الفيدرالي والبنك المركزي الأوربي وبنك إنجلترا. رفع مجلس الاحتياطي الفيدرالي في الخامس من مايو، أيار، 2022 سعر الخصم من 0.50 في المئة إلى 1.00 في المئة في محاولة للحد من القدرة على الاقتراض في أو الاستدانة ومن ثم تقليل حجم السيولة لدى المؤسسات والأفراد وتحجيم القدرة على الإنفاق والاستهلاك. تعد هذه المحاولة إجراء من أجل مكافحة التضخم غير المسبوق، على ألأقل من السنوات القليلة الماضية. لكن هذا الإجراء، والذي تشهده الدول الأوربية إجراءات مشابهة له، هل سيمكن من السيطرة على التضخم ؟. غني عن البيان أن أدوات وأليات السياسة النقدية تعد من أهم أسلحة مكافحة التضخم.

كذلك هناك أدوات السياسة المالية والتي قد تتمثل بتجميد الرواتب والأجور من قبل المؤسسات العامة والخاصة. بيد أن مسألة التضخم تتحول إلى قضية سياسية إذا ما شعر المواطنون في أي من البلدان المتطورة أو النامية بالمصاعب المعيشية وتراجع القدرات الشرائية لمواجهة متطلبات الحياة الكريمة. لكن ماذا عن بلدان الاتحاد الأوربي وهل تعاني من تبعات التضخم ؟ لا شك أن هذه البلدان لا يمكن أن تتجاوز التضخم الناتج عن عوامل اقتصادية دولية متنوعة ومتشابكة وقد قدر معدل التضخم خلال الربع الأول من عام 2022 في مجموعة دول الاتحاد الأوربي ألـ 27 بنسبة 7.8 في المئة. بلغ أدنى معدل في مالطة بنسبة 4.5 في المئة وأعلى معدل في ليتوانيا بنسبة 15.6 في المئة. لكن بلد رئيسي آخر، فرنسا، بلغت النسبة 5.1 في المئة. كيف يتعامل البنك المركزي الأوربي مع ارتفاع معدلات التضخم في دول الاتحاد الأوربي؟ حتى الآن لايزال البنك المركزي متحفظاً ومتردداً في رفع سعر الخصم الذي لايزال متهاوداً قياساً بمعدلات التضخم المشار إليها.

تبلغ معدلات الفائدة على التسهيلات الائتمانية الهامشية Marginal Lending Facility صفر في المئة والودائع بين 0.50 في المئة سالب و 0.25 في المئة موجب. أي لم يقم البنك خلال اجتماعه في أبريل، نيسان، الماضي بتعديل أسعار الفائدة وسعر الخصم ولم يأخذ معدلات التضخم الجديدة بعين الاعتبار. بيد أن البنك المركزي الأوربي قرر شراء الأصول بقيمة 40 بليون يورو في أبريل، نيسان، و30 بليون يورو في مايو، أيار، و20 بليون يورو في يونيو، حزيران، من أجل امتصاص السيولة في الأسواق المالية.

أما في الكويت فقد اشارت البيانات الصادرة عن الإدارة المركزية للإحصاء أن نسبة التضخم في مارس، آذار، الماضي قد بلغت 4.4 في المئة على أساس سنوي، وترتفع النسبة بالنسبة لمجموعة الأغذية والمشروبات لتصل إلى 7.2 في المئة تقريباً . لكن هناك ملاحظات جادة على تلك البيانات حيث يرى مراقبون بأن المعدلات قد لا تكون دقيقة إذا أخذنا بعين الاعتبار مستويات الدعم الذي تقدمه الحكومة للمواطنين. كما أن البيانات والتي تعتمد على مسوحات العينة قد لا تعكس الواقع إذا ما نظرنا بجدية لطرق اختيار العينات الإحصائية ومدى تمثلها للأسر المعيشية في البلاد وطبيعة الواقع الديمغرافي وتوزيعات المدخول. وقد قام بنك الكويت المركزي برفع سعر الخصم من 1.75 في المئة إلى 2.0 في المئة اعتباراً من 5 مايو، أيار، 2022. هل سيؤدي ذلك إلى السيطرة على السيولة ويكبح التضخم ؟ لابد أن الأمور لن تكون واضحة إلا بعد حين. كما أن قرار البنك المركزي جاء بعد قرارات مجلس الاحتياطي الفيدرالي. هناك أوضاع اقتصادية مختلفة بين الكويت والولايات المتحدة حيث أن الاقتصاد الكويتي يعتمد بشكل كبير على إنفاق الدولة بما يعزز دور السياسات المالية في حين أن الاقتصاد الأمريكي يعتمد على دور القطاع الخاص ومن ثم أهمية السياسات النقدية في تحفيز النشاط الاقتصادي.

تظل معدلات التضخم من أهم المسائل الاقتصادية الراهنة والتي ربما تشكل أهم المؤثرات في معدلات النمو الاقتصادي والأوضاع المعيشية في العديد من البلدان، بكافة مستوياتها، وربما تؤدي إلى تأثيرات مباشرة على التجارة الدولية التي تمثل عصب العلاقات الاقتصادية في العصر الحديث. لابد أن البلدان الرئيسية مثل الولايات المتحدة والصين وبلدان الاتحاد الأوربي واليابان وبريطانيا سوف تهتم بأوضاع التضخم وتعمل من أجل الحد من تأثيراتها السلبية وقد تتأثر صناعات وأنشطة عديدة وقد تتراجع الإيرادات ومن ثم الأرباح لعدد من الشركات الأساسية. هناك أسئلة عديدة تنتظر الاقتصاديين وغيرهم من مراقبين وكيف هو سيكون التحوط في عمليات الاستثمار في الأسواق المالية والاستثمارات المباشرة خلال العام الجاري والأعوام القليلة القادمة.

Amer Altameemi

إشكالية إرتفاع أسعار العقار في الكويت

د.صادق أبل | اقتصادي كويتي

يعتبر سوق العقار في الكويت من أهم القنوات الاستثمارية في اقتصاد يعاني من محدودية فرص الاستثمار التي تكاد تنحصر في سوقي الأسهم والعقار، هذا ويستقطب سوق العقار جزءاً كبيراً من محفظة المستثمرين في الكويت، وينقسم سوق العقار في الكويت إلى ثلاث أسواق تتضمن العقار السكني، والاستثماري، والتجاري، وتركز هذه المقالة على السوق السكني الذي يتسم بسمات مغايرة لأسواق العقار السكني في دول العالم المختلفة، حيث تسيطر الدولة على نسبة عالية من الأراضي السكنية الأمر الذي جعل الأراضي السكنية المتاحة في السوق محدودة، كما أن الكويت تخلو من مطوري العقار وعدم وجود نظام للرهن العقاري وتمويله كما أن هناك صعوبات عديدة تمنع قيام القطاع الخاص في توفير السكن الخاص للمواطنين، وتقوم الحكومة بدورها في احتكار توفير الأراضي السكنية والبيوت للمواطنين، الأمر الذي تولد عنه ضغوطات على الحكومة في توفير السكن للمواطنين الذين تنطبق عليهم شروط السكن الحكومي، ونظرا لندرة الاراض واحتكار الحكومة للقضية الإسكانية وزيادة الطلب على الأراضي السكنية جعل أسعار الأراضي السكنية مرتفعة وفي عدم متناول الموطنين.

هذا ويركز معظم الاقتصاديين في تفسير استمرار ارتفاع أسعار الأراضي السكنية على بعض الأسباب التقليدية المكررة ومن أهمها على سبيل المثال ندرة الأراضي السكنية وعدم توافر بدائل أخرى مطروحة من قبل القطاع الخاص.

وعلى الرغم من أن هذه الأسباب قد تكون صحيحة إلى حد ما لكن لايمكن الاعتماد عليها فقط في تفسير ارتفاع أسعار العقار السكني الذي شهده السوق خلال السنوات الثلاث الماضية.

فقد قامت الحكومة بتوزيع عدد كبير من الأراضي في مناطق مثل المطلاع وجنوب سعد العبدالله ويفترض في هذه الحالة أن يقل الطلب على القطاع السكني، أن تفسير استمرار الارتفاع الملحوظ في أسعار القطاع السكني خلال الثلاث سنوات الماضية قد يعود لسببين الأول دخول المستثمرين إلى القطاع السكني وتحويل مكوناته إلى عمارات صغيرة استثمارية (ثلاثة أو أربعة طوابق) والحصول على عائد قد يصل إلى 8% وذلك بسبب زيادة الطلب على شقق تلك الوحدات السكنية من قبل المواطنين الكويتيين الذين عادة لايرغبون بالسكن في العمارات الاستثمارية، والعامل الاخر والذي أرى أنه قد ساهم بشكل فعال في تنشيط ورفع أسعار السكني خلال السنوات الثلاث الماضية هو تحويل وتنويع جزء من محافظ المستثمرين في الأسهم، وذلك بعد أن حققوا أرباح واعدة من الأسهم، إلى سوق العقار.

فقد ارتفع المؤشر العام لأسعار الأسهم في بورصة الكويت من 5685.78 نقطة في 2 يناير 2019 إلى 7034.10 نقطة في 31 ديسمبر 2021 أي بارتفاع بلغت نسبته نحو 23.7% في حين ارتفع متوسط قيمة صفقات العقار السكني من 202 ألف دينار كما في يناير 2007 إلى 432 الف دينار في ديسمبر 2021 أي بزيادة بلغت نسبتها نحو 114%، وهي نسبة مرتفعة جداً، ولايمكن تفسيرها بسبب زيادة الطلب على السكن الخاص من قبل الموطنين الذين ينتظرون دورهم في الرعاية السكنية لعدم ملائتهم المالية للشراء بهذه الاسعار.

وأنا شخصياً أرى ان هناك علاقة واضحة بين سوق الأسهم وسوق العقار في الكويت علما بأن علاقة أسواق الأسهم والعقار تمت دراستها وبحثها من قبل عدد كبير من الباحثين فالبعض لم يجد أي علاقة بين أسواق الأسهم والعقار والبعض الآخر توصل إلى نتائج مغايرة أثبتت وجود علاقة سواء في الآجل القصير او الطويل.

فعلى سبيل المثال لم يجد الباحثان كوان وتيتمان (1999) أي علاقة بين أسواق الأسهم والعقار لعينة مكونة من 17 دولة لفترة تصل إلى 14 عاماً، في حين توصل عدد من الباحثين أمثال Kapopoulos and Siokis (2005)، Kapopoulos, Liu, and Su (2010) و(Lean 2012) و(Abul 2019) إلى مايسمى بالويلث ايفكت (Wealth-effect)، بعض الباحثين في أدبيات هذا الموضوع توصلوا إلى نتيجة واضحة في وجود علاقة طردية طويلة الأجل بين أسواق الأسهم وأسواق العقار وأن ارتفاع أسعار الأسهم يؤدي إلى ارتفاع أسعار العقار ولبعض فسرها بأن ارتفاع أسعار الأسهم يساهم في رفع حجم الثروة للمتداولين في الأسهم ويؤدي إلى زيادة رغبتهم في شراء المنازل الفاخرة أو من خلال تنويع محافظهم بحيث تتضمن العقار وذلك درءا لمخاطر سوق الأسهم.

وهناك بعض الأبحاث أشارت إلى وجود علاقة موجبة بين أسعار العقار وأسعار الأسهم في الأجل الطويل على سبيل المثال Ibrahim, Padli, and Baharom 2009، و Gounopoulos, Kousenidis, Kosmidou, and Patsiak 2018 الذين توصلوا إلى أن سوق الأسهم له آثار موجبة على أسواق العقار في الامدين القصير والمتوسط، وبغض النظر عن مختلف التحليلات بشأن تزامن ارتفاع أسعار العقار مع أسعار الأسهم.

أنا أتصور شخصياً أن هذه الفرضية تنطبق على حالة الكويت إلى حد ما، فارتفاع أسعار الأسهم خلال السنوات الأخيرة الماضية أدى بلاشك إلى زيادة ثروة المستثمرين وتحقيقهم لارباح قياسية في محافظهم وجعل البعض منهم ينوع محفظته وينقل جزء منها إلى القطاع السكني من خلال شراء الأراضي وبناء وحدات ظاهرها سكني وباطنها استثماري بحت.

هذه الحركة في تدفق الأموال من محافظ بعض المستثمرين في بورصة الكويت أدى إلى استمرار ارتفاع أسعار الأراضي والبيوت السكنية، كما لعبت هذه الأموال بشكل ملحوظ في خلق نوع من المضاربة على الأراضي في مناطق مثل أبو فطيرة والفنيطيس والمسايل ومدينة الخيران، عليه فإن سوق العقار السكني يجب تنظيمه بحيث يتم منع بناء فلل على شكل عقارات صغيرة يتم تاجيرها وتحويلها إلى عمارات شبه استثمارية.

Sadeq Abul

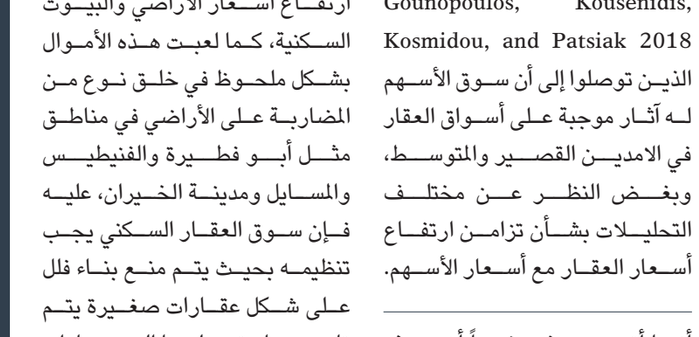

(راتب لأكثر من ثلاثين يوماً)
كيف يمكننا الوصول لهذا الهدف؟

بداية يجب علينا تعريف العنصر الأساسي المعني بما نتحدث عنه بتفصيل، يتبادر سؤال إلى الذهن هل المال يحتاج إلى تعريف؟

كل ما يحيط بنا يحتاج للتعريف والتوضيح لعدة أسباب أهمها:

- التعامل معه بشكل صحيح وتوظيفه ضمن نطاق التعريف.

- رفع درجة الاستفادة منه عند معرفة دوره بدقة.

- توظيفه ضمن خطة الحياة بشكل ناجح.

- تعريف المال: وسيلة متنوعة المصادر تعنى بتوفير حاجات الفرد الأساسية والثانوية حسب الوفرة والديمومة.

- المشكلات المادية التي يواجهها الفرد تبدأ من عدم إيمانه بالتعريف السابق وتطبيقه بشكل دقيق، وتتفاقم التصدعات المالية في حياة الفرد بعدم وجود خطة طويلة المدى لحياته وأهدافه بشكل عام وخطة قصيرة لتنظيم أوضاعه المادية.

كيف تنظم الخطة المالية قصيرة المدى؟

وضع الخطة يعتمد على نقطتين أساسيتين هما: تحديد شخصية الفرد المالية – تحديد أساسيات وكماليات الفرد الخاصة به بناء على المعرفة الدقيقة بشخصيته المالية والتي أتحدث عن تفاصيلها بإسهاب في الدورة وأضع لها أسئلة محددة تمكن كل فرد من معرفة شخصيته، بعدها يتم التنظيم حسب الراتب الشهري، وبالنظر إلى أبرز المشكلات التي يواجهها الفرد مع الراتب الشهري هي تفاوت مستوى الإنفاق بين بداية الشهر ونهايته أو نفاد الراتب قبل انقضاء الشهر، ولتجنب هذه المشكلات يتم تحديد خطة أسبوعية منظمة تمكن الفرد من تحديد ميزانيته الأسبوعية بوضوح وتقسيم الميزانية الأسبوعية بما يتوائم مع شخصيته المالية واحتياجاته الأساسية والثانوية، وهذه الخطة تختلف من فرد لآخر وإن تشابهت في صورتها العامة.

هل هناك صعوبات تواجه الفرد وتعيق تنفيذ خطته المالية؟

الصعوبات كثيرة ومن أهمها على سبيل المثال لا الحصر: الخروج من شخصيته المالية صعودا مما يعرضه للإرهاق المادي، أو نزولا مما يحول المال لديه من وسيلة إلى غاية، وفي الحالتين يعتبر الخروج خارج الشخصية المالية مخلا بالتعريف والخطة.

ومن الصعوبات التي تواجه تطبيق الخطط المالية هي نسخ احتياجات الفرد المادية من الآخرين وعدم التسليم أن احتياج كل فرد يستقل استقلالا كليا عن احتياجات الآخرين وهذه النقطة تحديدا تتسبب في الاستنزاف المالي لكثير ممن يقع بها.

ومن الصعوبات هو التعسف في الخطة والتحجيم من مرونتها فالأساسيات والكماليات تختلف عند الفرد نفسه من مرحلة لأخرى، فوجب على الفرد إعادة النظر في الخطط والأهداف من وقت لآخر. وأيضا من الصعوبات محاكاة الآخر، والتمسك بأنماط

إنفاق جامدة والصعوبات متعددة ومتنوعة ومختلفة من فرد لآخر.

ما هي أبرز أنماط الإنفاق الجامدة؟

التسوق تحت مؤثرات خلاف التعريف الحقيقي للتسوق وهو (السعي لاكتساب ما يلزم الفرد ويساهم في تيسير أموره الحياتية حسب وفرته المالية الدائمة) نجد أن التسوق يقع كنوع من النزهة مع أصدقاء متفاوتي المقدرة المادية مما يعرض صاحب القدرة الأقل إلى استنزاف مالي، وأيضا التسوق تحت وطء حالات نفسية مثل الحزن أو الفرح الشديد مما يجعل الإنفاق والتسوق وسيلة تعبير عن المشاعر وهذا ما يعرض الأوضاع المالية للاستنزاف والتخبط.

إنفاق ما يفرضه المجتمع والعادات والتقاليد من مساعدات وهدايا للآخرين دون النظر إلى حاجة الفرد المادية ومدى استحقاق الآخرين للعطاء المفروض، وغالبا ما يرضخ الفرد من باب الحرج وعدم التخلف عن الجماعة وهي من أنماط الإنفاق المؤثرة على ميزانية الفرد.

ما هي الخطة العامة للإنفاق والتي من شأنها الموائمة بين أيام الشهر والراتب الشهري؟

تقسيم الميزانية الشهرية بعد حسم الالتزامات الشهرية الثابتة إلى ميزانية أسبوعية.

الإنفاق ضمن حدود الخطة الأسبوعية والحرص على إنهاء الأسبوع ضمن الميزانية المقررة. الخطة في الشهر الأول تجريبية لمعرفة نقاط الإنفاق الأكبر عند الفرد فالحرص على الكتابة والتدوين من أهم عوامل نجاح الخطة وقد يستغنى عنها في وقت لاحق عند استقرار الفرد على الخطة الأنسب له حسب احتياجه ودخله.

كلمة أخيرة..

التخطيط مهارة مكتسبة وليست صفة، فوجب على الإنسان الناجح اكتساب مهارة التخطيط لتحقيق أهداف وإحراز نجاحات في كل مستوياته الحياتية.

نجاح الإنسان في ضبط استقرار وضعه المادي هو بوابة نجاح في كل أموره الحياتية بغض النظر عن حجم الدخل، فلا قيمة للدخل المرتفع مع عدم وجود خطة واضحة وتحكم بالموارد المالية، كل فرد قادر على كسب المال يجب عليه امتلاك خطة يدير بها المال ويدير حياته كاملة حسب رؤيته وإمكانياته لا حسب رؤية المجتمع ولا إمكانيات الآخرين.

موضي رحال

واصل بنك الكويت الوطني خلال النصف الأول من العام 2022 الحفاظ على موقعه كأكبر المساهمين في خدمة المجتمع الكويتي، كما حرص على مواصلة نهجه وثقافته المتأصلة في المسؤولية الاجتماعية، ليضيف إلى سجله الحافل في هذا المجال المزيد من المساهمات والإنجازات التي شملت إطلاق ورعاية العديد من البرامج الهادفة في العديد من المجالات الحيوية التي تشمل الصحة ورعاية الأطفال والتنمية الاجتماعية والبيئية والرياضية.

بنك الكويت الوطني يكرس موقعه الريادي كأكبر مساهم في مجال المسؤولية الاجتماعية في الكويت

أكدت مساعدة مدير عام إدارة العلاقات العامة في بنك الكويت الوطني/ منال المطر أن الوطني يكرس موقعه الريادي كأكبر مساهم في مجال المسؤولية الاجتماعية في الكويت تماشياً مع مساعيه الحثيثة نحو ترسيخ أسس التنمية المستدامة التي تواكب الخطط التنموية الوطنية.

وأضافت أن الستة أشهر الأولى من العام كانت حافلة بالعديد من الفعاليات والمبادرات التي يفخر البنك برعايتها وتنظيمها في مجالات الصحة ورعاية الأطفال والتنمية الاجتماعية والبيئية والرياضة ومختلف الأنشطة التوعوية.

وأكدت المطر على أن الوطني يأخذ على عاتقه تكريس ثقافة المسؤولية الاجتماعية من خلال التزامه بإطلاق البرامج والمبادرات الضخمة التي تعزز من ملف الاستدامة الذي أصبح جزءًا لا يتجزأ من الثقافة المؤسسية للبنك.

الحفاظ على البيئة

وشكل الحفاظ على البيئة أحد جوانب الأنشطة الهامة التي حرص البنك على القيام بدور فاعل فيها خلال النصف الأول من العام، حيث رعى البنك مبادرة فريق الغوص الكويتي، والتي تهدف إلى حماية وإعادة تأهيل البيئة البحرية والجزر وشعابها المرجانية ورفع المخلفات الضارة منها للمحافظة على المياه البحرية الكويتية عبر رفع العديد من المخلفات البيئية في جزيرة أم المرادم وإزالة المخلفات البلاستيكية وبعض الشباك المتكدسة والعالقة بالشعب المرجانية والتي تؤدي إلى تلف البيئة البحرية، إضافة إلى إنقاذ الكائنات البحرية والأسماك العالقة بسب التلف والتلوث البيئي تحت البحر.

تمَكَّنْ يتمكن وطن

وشهد النصف الأول من العام اختتام فعاليات برنامج «تمَكَّنْ» لتدريب الكويتيين من حملة الشهادات الجامعية، والذي عُقد للعام الثالث على التوالي برعاية ودعم استراتيجي من بنك الكويت الوطني وبتنظيم من شركة Creative Confidence.

ويهدف برنامج «تمكّن» إلى تأهيل الجامعيين الكويتيين عبر تطوير مهاراتهم الشخصية اللازمة لخوض الحياة العملية، بالإضافة إلى تحفيز الشباب الكويتي على استكشاف الإمكانات والطاقات الكامنة بداخلهم، وإطلاق العنان لإبداعاتهم، حيث اعتمد البرنامج على نموذج التعليم المدمج عبر الحضور الشخصي والتدريب عبر الإنترنت باستخدام المنصات الالكترونية والأدوات التفاعلية للتعليم عن بُعد.

برنامج شهر الخير

واختتم البنك خلال العام برنامجه «افعل خير في شهر الخير» الاجتماعي، المستمر منذ أكثر من 30 عاماً، بتوزيع وجبات الإفطار على الصائمين وزيارة المراكز والمؤسسات الاجتماعية والقيام بالعديد من النشاطات والمبادرات الخيرية والاجتماعية المتنوعة طوال شهر رمضان المبارك.

وشمل البرنامج توزيع آلاف وجبات الإفطار وكسرة إفطار على الصائمين في قصر نايف والمباركية والمستشفى الميداني ومنطقة الصباح الطبية والمرافق

العامة والمناطق السكنية محققاً برنامج هذا العام علامة فارقة تجسدت بأهدافه التنموية التي تعدت الدعم المادي إلى الاستثمار بالأعمال والمبادرات الاجتماعية وضمان استمرارية هذا العطاء للأسر والأفراد المحتاجين.

التدريب الصيفي

وواصل البنك وضمن مسئوليته الاجتماعية تنظيم الدورات التدريبية ضمن برنامج التدريب الصيفي والمخصص لطلبة المدارس والكليات الذين تتراوح أعمارهم بين 14 و21 عاماً والذي بلغ مجموع متدربيه منذ إنشائه أكثر من 2400 طالب ليشكل بذلك واحداً من أهم البرامج التي تحتضنها مؤسسات القطاع الخاص والتي تهتم بتدريب وصقل مهارات أبنائنا الطلبة.

ويهدف البرنامج إلى المساهمة في تشجيع الطلبة خلال فترة إجازتهم الصيفية على التدريب والانخراط في تجربة العمل المصرفي، كما أنه يأتي في إطار التزام بنك الكويت الوطني تجاه الشباب ودعمهم في مسيرتهم للقيام بدور فاعل في المستقبل.

وينقسم برنامج التدريب الصيفي إلى أربع دورات تدريبية مدة كل واحدة منها اسبوعين وتشتمل على حلقات تدريب نظرية وميدانية بواقع 5 ساعات يومياً.

ويبقى الوطني دائماً الأقرب إلى الشباب كما يسعى على نحو متواصل إلى تطوير خدماته وتنويعها بما يتناسب مع مختلف احتياجاتهم، إذ يمثل تواجده بمثل هذه المبادرات الرياضية والاجتماعية المتميزة والجاذبة فرصة لتعزيز دعمه للشباب وترسيخ جسور التواصل معهم.

المخيم الربيعي لمؤسسة لوياك

وتحت رعاية الوطني أقامت مؤسسة لوياك مخيمها الربيعي الأول بمشاركة 40 متطوعاً، حيث تم تشييد المخيم في بر الصبية في الفترة ما بين 2 إلى 5 فبراير الماضي، وقد تخلل المخيم العديد من الأنشطة الرياضية والبيئية الهادفة والتي أقيمت بحضور عددٍ من المدربين والمختصين في مجال البيئة.

موسم تخييم آمن

وواصل البنك وبالتعاون مع قوة الإطفاء العام حملاته التوعوية لمرتادي البر والمخيمات البرية وتعزيز الوعي تجاه الحوادث الناجمة عنها. ويأتي هذا التعاون في إطار دعم بنك الكويت لحملة قوة الإطفاء العام «سلامتكم تهمنا».

وقد قام موظفو البنك الوطني وفريق من قوة الإطفاء العام بزيارة عدد من مواقع التخييم في شمال الكويت لتوزيع حقيبة متكاملة تتضمن إسعافات أولية ومطفأة حرائق وأجهزة لإنذار الحريق. وستستمر الحملة طوال موسم البر وتهدف إلى زيارة المزيد من المخيمات في مناطق مختلفة في الكويت.

تكريم بنك الدم

وشهد النصف الأول تكريم بنك الدم المركزي الكويتي لبنك الكويت الوطني تقديراً لدوره الاجتماعي الرائد والتزامه الدائم تجاه المجتمع ولاسيما مساهماته الأخيرة في رفع نسبة التوعية تجاه التبرع بالدم ولاسيما أثناء الجائحة.

محمد القطان: استراتيجية بنك الخليج للتحول الرقمي تتواصل بنجاح

وأشار إلى أن التطبيق الجديد يعد نقلة نوعية جديدة في تجربة العميل، تمس مختلف الخدمات التي يقدمها البنك، وكافة مراحل المعاملات المصرفية، ما يجعل التجربة المصرفية السهلة مع بنك الخليج أكثر سهولة، ومتاحة للجميع في كل مكان وبأي وقت، من خلال واجهة بسيطة وسريعة وآمنة.

ونوه إلى أن العميل بإمكانه فتح الحساب في بنك الخليج خلال دقيقة واحدة فقط، والاستمتاع بالواجهة الأكثر سهولة في الاستخدام، مقارنة مع التطبيقات الأخرى، وهو الأمر الذي شكل بداية حقبة جديدة من الخدمات المصرفية الرقمية للأفراد، علماً أن هذه الميزة تنطبق على جميع أنواع الحسابات المصرفية في البنك، وتتوفر لجميع العملاء من مختلف الشرائح، سواء كانوا أفرادًا أو شركات.

في إطار استراتيجية 2025 التي تستهدف تكريس مكانته كبنك للمستقبل

وحرصاً على تقديم أفضل المنتجات وأكثرها ابتكاراً للعملاء، أشار القطان إلى أن بنك الخليج وقع اتفاقية شراكة استراتيجية طويلة المدى مع شركة» ماستركارد»، تتضمن جملة من المحاور المهمة، التي تتواكب مع متطلبات المرحلة المقبلة، تشمل توفير ماستركارد دعماً لبنك الخليج في ابتكار المنتجات التي تناسب احتياجات ومتطلبات العملاء وتسويقها، إلى جانب تقديم الاستشارات وخدمات التدريب ونقل المعرفة لكوادر البنك.

أكبر برنامج مكافآت

وذكر أن البنك يوفر لعملائه حزمة كبيرة من البطاقات الائتمانية مع أكبر برنامج مكافآت للاسترداد النقدي، وأسرع برنامج نقاط في الكويت، التي تستبدل بتذاكر طيران مجانية وعروض السفر الخاصة، فضلاً عن مجموعة واسعة من العروض الحصرية والخصومات الفورية والجوائز القيمة.

بنك الخليج

قال المدير العام للمجموعة المصرفية للأفراد، في بنك الخليج السيد/ محمد القطان أن خطط التحول الرقمي في بنك الخليج تتواصل بنجاح، وتشمل إطلاق تطبيق جديد كلياً للهاتف النقال، يوفر تجربة آمنة وسهلة للعملاء، فضلا عن تحديث مركز خدمة العملاء، ونظام الرد الصوتي التفاعلي، وذلك ضمن استراتيجية البنك 2025، التي تستهدف تكريس مكانة البنك الريادية في الكويت كبنك للمستقبل، وتوفير أفضل وأرقى الحلول والخدمات المصرفية للعميل.

وأكد حرص بنك الخليج الدائم على رضا العملاء، عبر توفير تجربة مصرفية مميزة، ما يجعله يستحق بجدارة الحصول على جائزة «أفضل ابتكار في تجربة العميل»، وذلك في حفل جوائز Future Enterprise Awards العام الماضي.

شبكة الفروع

ولفت إلى أن بنك الخليج يوفر لعملائه ثاني أكبر شبكة فروع محلية بين المصارف الكويتية، والتي ارتفعت إلى 53 فرعاً العام الماضي، بعد افتتاح فرعي الكريستال لخدمة عملاء إدارة الثروات، وفرع المطار الذي بات يعمل على مدى 24 ساعة طوال أيام الأسبوع، فضلاً عن الخدمات الرقمية المتطورة، والتي تلبي احتياجات ومتطلبات مختلف فئات وشرائح العملاء، من خلال الموقع الالكتروني وتطبيق بنك الخليج على الهاتف النقال.

وأشار إلى أن البنك في إطار مساعيه المتواصلة لتحسين تجربة العميل يسعى إلى إنجاز المعاملة في الفرع خلال دقائق، والرد على مكالمات العميل في ال call center بثواني معدودة.

بنك برقان أقرب إلى مجتمعه من خلال استراتيجية متكاملة للتواصل المؤسسي

تتحدث السيدة خلود الفيلي لمجلة المصارف عن استراتيجية بنك برقان ورؤيته للتواصل المؤسسي وأهم فعاليات الاتصالات التسويقية الخاصة به، وما أنجزه في النصف الأول من عام 2022 من مبادرات وحملات:

ما هي رؤية بنك برقان للتواصل المؤسسي وماهي أهم مكونات تنفيذ استراتيجيته في هذا المجال؟

في إطار تنفيذ استراتيجيتنا للتواصل المؤسسي والتسويقي، ركزنا من خلال العديد من فعالياتنا هذا العام على عناصر أساسية، كان أحدها التأكيد على تنوع منصات التواصل الخاصة بالبنك وتكاملها لتغطي جميع قطاعات أنشطتنا ومهام التواصل مع مختلف القنوات الإعلامية. كما اعتمدت أنشطتنا على مشاركة جمهورنا وموظفينا، في محاولة منا لتجاوز وسائل التواصل التقليدية مع عملائنا ومجتمعنا وجميع أصحاب المصلحة المعنيين.

وبما أن دافعنا في بنك برقان هو أن نكون دائماً أقرب إلى مجتمعنا، فإن المحرك الأساسي لكافة مبادراتنا هو التواصل المباشر مع مجتمعنا لنشارك في تلبية كافة تطلعاته. ونعمل من خلال استراتيجيتنا للتواصل المؤسسي أيضا على توسيع إطار تركيزنا من نطاق الأعمال والخدمات المصرفية نحو الإنطلاق بالدور المجتمعي للبنك عبر توظيف منصاتنا للتواصل بكثافة مع المجتمع والتفاعل معه ودفعه نحو التغيير الإيجابي.

ما هي المحركات التي عززت تحقيق هذه الرؤية الاستراتيجية ؟

ساعدت التطورات الرئيسية التي شهدناها في المجال الرقمي والمشهد الإعلامي في تطوير استراتيجية التواصل المؤسسي لبرقان وتشكيلها بشكل أكثر نضجاً. فمع انتقال الجمهور إلى منصات التواصل الاجتماعي وتغيّر طرق استخدام هذه المنصات بشكل مستمر، أصبح من المهم أن تواكب استراتيجية تواصلنا المؤسسي مع الجمهور هذه التغييرات.

وقد أخذنا بعين الاعتبار في ذلك أيضاً الدروس المستفادة من فترة انتشار جائحة كوفيد19- التي تحول خلالها التواصل الداخلي والخارجي للشركات إلى قطاع أكثر حيوية من أي وقت مضى.

ما هي المجالات التي ركز عليها البنك في تنفيذه لاستراتيجيته هذه؟

تضمنت المجالات العديد من جوانب التطوير التي ركزنا عليها، مثل تعزيز حضور البنك على منصات التواصل الاجتماعي، وتدريب فريقنا لتمكينه من التعامل بمهنية أكثر مع هذه القنوات، بالإضافة إلى مبادراتنا وفعالياتنا العديدة التي حرصنا من خلالها على التنوع لتعزيز التوازن بين مجالات الأنشطة، ودعم المستجدات والأحداث المحلية ذات الأولوية لترسيخ وجودنا كعنصر فاعل في المجتمع.

وقد قمنا أيضا، في سياق برامجنا الشاملة للمسؤولية المجتمعية، بالعمل في المجالات الثقافية والفنية والصحية والرياضية، عبر دعمنا للعديد من المبادرات من قطاعات وجهات حيوية مختلفة في الكويت منها محافظة الأحمدي، ومجموعة الأحمدي الموسيقية، وبيت عبدالله، وغيرها.

وحرصنا إلى جانب ذلك في إطار مسؤوليتنا تجاه المجتمع على مواصلة دعم حملة «لنكن على دراية» للتوعية المصرفية التي أطلقها بنك الكويت المركزي عام 2021 بالتعاون مع كافة البنوك المحلية، والتي تعتبر مكونا أساسياً مستمراً من نشاطنا على كافة قنوات التواصل.

ما هي أهم الفعاليات التي قام بنك برقان بتنظيمها أو رعايتها منذ بداية العام؟

أطلقنا في بنك برقان منذ بداية العام العديد من المبادرات والرعايات التي تعكس اهتمامنا بالمجتمع عموما وبعملائنا وموظفينا أيضا. فقد قام البنك برعاية معارض التوظيف في كل من الجامعة الأمريكية وجامعة الشرق الأوسط الأمريكية في الكويت والمشاركة فيها.

كما قدمنا الدعم لحملة محافظة الأحمدي الثالثة للتبرع بالدم

من خلال الرعاية والمشاركة، ونظمنا حملة تبرع بالدم خاصة بموظفي البنك. وواصل بنك برقان أيضا دعمه للثقافة والفن في الكويت من خلال رعاية مجموعة من حفلات مجموعة الأحمدي الموسيقية.

أما في المجال الرياضي، فقد بادرنا بتنظيم أول بطولتين لرياضتي البادل والبولينغ لموظفي برقان وشاركنا في بطولة البادل لاتحاد المصارف وبطولة الإسكواش الرمضانية المفتوحة.

وحرص البنك على الاستمرار في رعاية بطل رياضة المبارزة على الكراسي طارق القلاف لأكثر من 6 سنوات بالإضافة إلى رعاية دوري الاتحاد الكويتي للفروسية وأول دوري كرة قدم للشابات تحت 18 سنة بالتعاون مع الاتحاد الكويتي لكرة القدم. كما عملنا أيضا على تفعيل الأنشطة التوعوية الخاصة بحملة «لنكن على دراية» في سياق العديد من هذه الفعاليات من خلال التواصل المباشر مع الجمهور، ونشرنا للمحتوى الخاص بالحملة في مختلف قنواتنا ووسائل التواصل لدينا.

ما تقييمكم لمدى تحقيق أهداف استراتيجية التواصل المؤسسي من خلال هذه الفعاليات؟

لا شك أن أهم المعايير لقياس مستوى نجاح هذه الفعاليات هي الأثر الذي تتركه في المجتمع بشكل عام ولدى الشرائح التي تستهدفها على وجه الخصوص. ويؤكد الإقبال المتزايد من مختلف الفئات على المشاركة في فعالياتنا ومبادراتنا، والبرامج التي نطلقها أو نرعاها، نجاح أنشطتنا وتحقيقها لأهدافها ووصول رسالتها الشاملة للمجتمع.

هل تخدم هذه الفعاليات أهدافا أخرى أبعد من التواصل المؤسسي؟

يشكل بنك برقان بقطاعاته المختلفة والمتكاملة كياناً موحدا، يتميز في طريقة عمله بالتواصل الفعال بين الفرق المعنية بتنفيذ مختلف مكونات استراتيجيته الشاملة. ولا شك أن الفعاليات التي تندرج تحت مظلة التواصل التسويقي والمؤسسي تخدم أهداف الهياكل الأخرى للبنك وأعماله المتنوعة بما يدعم تقدمه ونتائجه بشكل أفضل وأسرع.

كيف ترون مستقبل فعالياتكم ومبادراتكم المختلفة؟

لقد وضعنا بالفعل خطة عمل للنصف الثاني من هذا العام مع العديد من الفعاليات والمبادرات والبرامج التي تخدم نفس التوجه. وقد اعتمدنا منهجية تخطيط مرن نقوم في إطارها بقياس نتائج كل خطوة وتقييمها لتكييف برامجنا الشاملة بشكل أفضل مع المتغيرات في مختلف المحاور وضمان تأثير أكبر لها.

كما نحرص على وضع الخطوط العريضة بوضوح للخطط المستقبلية.

ونسعى أيضاً باستمرار لتفعيل وسائل وقنوات جديدة تمكننا من الاقتراب أكثر من جمهورنا والتواصل معه بشكل فعال، فضلاً عن تطوير محتوى وشكل فعالياتنا لتكون شاملة لكافة المواضيع التي تهم المجتمع ولتخدم بشكل أفضل التطور والنمو الذي يحققه بنك برقان.

وأود التأكيد في الختام على أن بنك برقان، الذي يفخر بشعاره «أنت دافعنا»، حريص على مواصلة نهج عمله الذي ينطلق فيه باستمرار من احتياجات وتطلعات العملاء والمجتمع ككل، مدفوعا بهدفه في ترسيخ مكانته كمؤسسة مصرفية رائدة يجد فيها الجميع ما يناسب أسلوب حياته.

يؤمن البنك التجاري الكويتي بأن المسئولية الاجتماعية هي التزام مؤسسي وجزء لا يتجزأ من جهوده نحو تعزيز المواطنة والتنمية المستدامة، ومن هذا المنطلق أخذ البنك زمام المبادرة من ستينات القرن الماضي بدمج البرامج والأنشطة والفعاليات المتنوعة للمسؤولية الاجتماعية ضمن خططه الاستراتيجية وباتت أنشطة المسئولية الاجتماعية وبرامج الاستدامة تكتسب أهمية خاصة لديه.

المسؤولية الاجتماعية... البنك التجاري الكويتي 2022

هذا، وتعكس أنشطة وفعاليات وبرامج المسئولية الاجتماعية لدى البنك مفهوم المسئولية الاجتماعية الشاملة الذي يحظى باهتمام «التجاري» على كافة المستويات، ولعقود مضت، يؤكد البنك ريادته في طرح المبادرات الانسانية وتقديم المساعدة الخيرية ورعاية الفعاليات الاجتماعية والرياضية والتربوية والتعليمة، والبيئية وغيرها من الأنشطة بما يعود بالنفع على جميع أفراد المجتمع، وقد تضمنت هذه الجهود، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

ذوي الهمم في بؤرة الاهتمام والرعاية

قام البنك بتنظيم العديد من البرامج المجتمعية الهادفة إلى تقديم الدعم والرعاية لهذه الشريحة. حيث استقبل كافيه 312 وهو المقهى الأول من نوعه في الكويت والذي يقوم على إدارته بالكامل فريق من ذوي الهمم.

كما ساهم البنك في حفل التخرج لطالبات مدرسة النور المشتركة – بنات التابعة لإدارة مدارس التربية الخاصة، وقدم الدعم لجمعية المكفوفين الكويتية برعاية المهرجان الرمضاني الرياضي الأول للمكفوفين والذي استضافته ونظمته جمعية المكفوفين الكويتية ونادي البصيرة الرياضي للمكفوفين تحت رعاية الهيئة العامة للرياضة.

حملة «ضاعف أجرك مع التجاري»

واصل البنك حملة «ضاعف أجرك مع التجاري» التي تمت الموافقة عليها من وزارة الشئون الاجتماعية والعمل بهدف تحقيق التكافل الاجتماعي عن طريق قيام البنك بالتبرع بمبلغ مماثل لما يقوم به أي متبرع لأي من الجمعيات والجهات الخيرية التي تحتفظ بحساباتها لدى البنك التجاري.

وقد اكتسبت حملة «ضاعف أجرك مع التجاري»، أبعاداً جديدة حيث قام البنك، بالتعاون مع جمعية الهلال الأحمر الكويتية وجمعية الشيخ عبدالله النوري الخيرية، بتوزيع سلال رمضان الغذائية على الأسر المتعففة.

أنشطة وفعاليات تتجاوب مع كافة المناسبات

يولي البنك التجاري اهتماماً خاصاً بجميع شرائح المجتمع، وفي هذا السياق يتواصل البنك مع جميع الفئات مثل نزلاء المستشفيات المختلفة من الأطفال وذوي الهمم بالإضافة إلى نزلاء دور الرعاية الاجتماعية حيث يحرص البنك على مشاركة هذه الفئات في المناسبات المختلفة بما يُدخل عليهم البهجة والسعادة.

وبحلول شهر رمضان المبارك وعيد الفطر، حرص البنك على ترتيب العديد من الزيارات للمستشفيات ودور الرعاية للاحتفال مع الأطفال والكبار بهذه المناسبات وتوزيع الهدايا عليهم، ومن ذلك زيارة مستشفى الأمراض الصدرية للاحتفال معهم بفرحة العيد وإقامة حفل إفطار رمضاني لموظفي «الطوارئ الطبية» التابعة لوزارة الصحة، وتوزيع وجبات سحور على العمال ضمن حملة «سحوركم علينا» وكسوة العيد على العمال، وتوزيع هدية رمضان على المُصلين.

وبمناسبة الاحتفالات بالعيد الوطني ويوم التحرير، زين البنك مبناه الرئيسي بشكل يعكس الاحتفال بهاتين المناسبتين واحتفل بالمناسبة مع الموظفين.

معرض الفرص الوظيفية

يحرص البنك على المشاركة والرعاية لمعارض الفرص الوظيفية التي تنظمها العديد من الجامعات وهذا يؤكد دعم البنك للشباب الكويتي واستقطاب الخريجين الجدد الراغبين في الحصول على فرص وظيفية.

وهنا يلزم الحديث عن جهود البنك في توطين الوظائف من خلال برامج «رواد» حيث احتفل البنك بتخريج الدفعة الأولى من متدربي برنامج «رواد»، الهادف إلى استقطاب الشباب الكويتي وتدريبهم على أحدث أساليب العمل المصرفي. كما قام البنك بتدريب نخبة من طلاب كلية الكويت التقنية.

قام البنك أيضاً بتصميم برنامج «مبادرون» لدعم وتحفيز أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتم تكريم الدفعة الأولى من الشباب الذين التحقوا بالبرنامج.

أنشطة التدريب والتطوير

يواصل البنك اهتمامه بتطوير مهارات موظفيه وتحفيزه للكوادر الوطنية وصقل مهاراتهم لشغل مناصب قيادية بالبنك، ومن هذا المنطلق شارك البنك في برنامج «تطوير القيادات التنفيذية» وبرنامج «قادة إدارة المخاطر» وبرنامج «الريادة في عالم متحول» وذلك بالتعاون مع كلية هارفارد لإدارة الأعمال ضمن مبادرة كفاءة التي أطلقها البنك المركزي بالتعاون مع البنوك المحلية ومعهد

الدراسات المصرفية، وقد تكللت جهود البنك في هذا المجال بحصوله على جائزة «استراتيجية التعلم والتطوير الأكثر تميزًا» في القمة الحكومية للموارد البشرية التاسعة GOV HR Summit 9th Annual .

دعم فعاليات المحافظات

تأكيداً لمسؤوليته ودعمه لمؤسسات المجتمع المدني وعلى رأسها محافظات الكويت والتي تشكل ركناً أساسياً من استراتيجية البنك الشاملة والهادفة إلى ترسيخ مفهوم جديد للمسؤولية الاجتماعية، قام البنك بتقديم الدعم والرعاية لمحافظات الكويت وذلك بتخصيص مساهمة مالية لكل محافظة يتم إنفاقها لدعم مختلف الأنشطة الاجتماعية، الثقافية، التعليمية، الرياضية، والبيئية التي تقوم المحافظات على تنظيمها، وذلك إيماناً من البنك بأن نجاح المؤسسة جزء لا يتجزأ من نجاح كيان المجتمع الكويتي.

قام البنك التجاري الكويتي برعاية حفل قرقيعان محافظة مبارك الكبير الذي أقيم تحت رعاية معالي محافظ مبارك الكبير اللواء المتقاعد/ محمود عبدالصمد بوشهري في صالة تنمية المجتمع بمنطقة العدان. وتأتي هذه الرعاية ضمن برنامج أنشطة التجاري خلال شهر رمضان الفضيل.

وانطلاقاً من حرص معالي محافظ الأحمدي الشيخ/ فواز خالد الحمد الصباح على رعاية الفئات الجديرة بالاهتمام والمساندة، الأمر الذي ينسجم تماماً مع توجهات البنك التجاري واهتمامه الدائم بذوي الهمم ومتحدي الإعاقة والمسنين، قام البنك بتقديم الدعم لمحافظة الأحمدي وذلك بتزويد قسم الخدمة

المتنقلة بالإدارة، «بكرسي الانسانية»، وهو أحد الاختراعات الكويتية التي من شأنها التسهيل على المسنين القيام بالعديد من الأعمال الحياتية والتحرك بسهولة تامة.

أيضاً، قام البنك التجاري الكويتي بتقديم الدعم للأنشطة الاجتماعية لجمعية المكفوفين الكويتية الذي نظمتها إدارة محافظة حولي، وتأتي هذه المبادرة استكمالاً للترتيبات التي قام بها البنك مسبقاً مع محافظات الكويت ومنها محافظة حولي بهدف تقديم كافة سبل الرعاية والدعم للأنشطة الاجتماعية التي تنظمها محافظات الكويت لخدمة كافة فئات المجتمع وعلى رأسهم ذوي الهمم وتهدف إلى ترسيخ الوعي بأهمية مساعدة هذه الشريحة وتذليل الصعاب التي تواجههم.

في إطار الترتيبات المسبقة مع محافظة الجهراء، قام البنك بالمساهمة في رعاية فعالية تكريم فريق السور الرابع التطوعي خلال جائحة كورونا تقديراً للدور الفعال الذي قاموا به خلال جائحة كورونا.

وقد جاءت مشاركة ودعم البنك لهذه الأنشطة

والفعاليات انسجاماً مع رسالة البنك الاجتماعية وحرصه على التفاعل مع المجتمع واحتفالاته.

حملة «هون عليهم» المشروع الرائد اجتماعياً

حملة «هون عليهم» هي حملة موجهة إلى عمال النظافة والبناء المتواجدين في الشوارع وفي مواقع عملهم، حيث يحرص البنك خلال فصلي الصيف والشتاء على توزيع الكسوة والملابس التي تلائم كل فصل، بالإضافة إلى الهدايا التذكارية التي يتم توزيعها خلال الاحتفال بالأعياد الوطنية وبعض الهدايا الأخرى.

إحياء التراث الكويتي

دأب البنك عبر سنوات طويلة على إصدار رزنامته السنوية والتي عادة ما تحتوي على لوحات فنية توثق جوانب الماضي وتعكس صوراً حية من تراث وعادات وتقاليد أهل الكويت. كما قام البنك بإطلاق حملة «يا زين تراثنا» بهدف إحياء التراث الكويتي وتثقيف جيل اليوم والغد بمآثر الآباء والأجداد، وقد عادت الحملة لتعمل بشكل كامل بعد أن كانت مقتصرة على مواقع التواصل الاجتماعي في العامين السابقين بسبب كورونا.

مواصلة دعم حملة «لنكن على دراية» للعام الثاني

يستمر البنك في المشاركة بحملة «لنكن على دراية» التي أطلقها بنك الكويت المركزي بالتعاون مع اتحاد مصارف الكويت في عام 2021 لنشر الثقافة المصرفية والمالية بين شرائح المجتمع المختلفة وزيادة وعي الجمهور بدور القطاع المصرفي وكيفية الاستفادة من الخدمات المصرفية ومعرفة حقوقهم وواجباتهم وحماية بياناتهم المصرفية وتحقيق الشمول المالي.

التواصل عبر منصات ومواقع التواصل الاجتماعي

يسعى البنك دائماً لتفعيل كافة سبل التواصل مع موظفيه وعملائه والجمهور من خلال مواقع التواصل التي باتت تكتسب أهمية كبيرة خاصة بين أوساط المجتمع، ويقوم البنك من خلال تلك المواقع بالتوعية الصحية والتفاعل مع المناسبات الإنسانية والخيرية، كذلك التوعية المصرفية للعملاء وغير عملاء البنك، إدراكاً من البنك بأهمية وسائل التواصل الاجتماعي الحديثة.

البنك الأهلي الكويتي: تميز في الأداء وخدمات مصرفية حديثة ومبتكرة

ليلى القطامي، رئيس وحدة الاتصالات والعلاقات الخارجية في البنك الأهلي الكويتي متحدثة حول المساعي الحثيثة من البنك الأهلي الكويتي لتقديم تجارب فريدة لعملائه الحاليين والمستقبليين، وحول الاهتمام بتعزيز دوره الإجتماعي داخل وخارج البنك.

أداء متميز:

نجح البنك الأهلي الكويتي في بلوغ مرحلة جديدة من رحلة التحول الرقمي في خدماته وأعماله بفضل موقعه الريادي في السوق وتركيزه المستمر على تحديد اتجاهاته وأهدافه المستقبلية. وفي معرض حديثه حول هذه النجاحات، قالت ليلى القطامي، رئيس وحدة الاتصالات والعلاقات الخارجية: «لقد شهد الربع الأول تحقيق صافي أرباح قدره 8.3 مليون دينار، وتحسنت جودة الأصول ونمت قيمة الودائع. وذلك بفضل نهجنا الحكيم القائم على تحقيق النمو للأعمال التجارية الحالية مع تنويع وتوسيع بيانات وسجلات القروض لدينا. ونحن ننظر إلى التطوير الرقمي على أنه دعامة أساسية ومتينة في بناء وتطوير إستراتيجية «التحول والنمو» في أعمالنا وخدماتنا، حيث إن الاستثمارات المستمرة في التكنولوجيا تمكننا من بلوغ آفاق واسعة وواعدة في الخدمات والأعمال المصرفية للأفراد والشركات وذلك من خلال توسيع نطاق الخدمات المصرفية وتسهيل وصول عملائنا إليها».

يتميز البنك الأهلي الكويتي عن منافسيه من خلال استراتيجيته الراسخة المتمثلة في الابتكار من أجل تقديم خدمات مصرفية أكثر سهولة وبساطة. لقد أثبت البنك الأهلي الكويتي دائماً ريادته في القطاع المصرفي حيث إن هذه الريادة متمثلة في تقدمه التكنولوجي والرقمي وتطوير موارده البشرية وتحسين خدماته المقدمة إلى العملاء على نحو مستمر والتي تشمل فئة مهمة في المجتمع وهي فئة ذوي الاحتياجات الخاصة، حيث يقدم البنك خدمات ومنتجات لهذه الفئة في 7 فروع مخصصة لهم منتشرة في كل محافظة وهي: فرع المركز الرئيسي والشعب والجابرية والعدان وجنوب الصباحية والفردوس والجهراء.

خدمات جديدة ومبتكرة:

«منذ بداية العام، قمنا بطرح العديد من المزايا الأحدث من نوعها في الخدمات الرقمية المصرفية مثل خدمة التعرف التلقائي الصوتي «أهلاً أهلي» باللغتين الإنجليزية والعربية، وبذلك يكون البنك الأهلي الكويتي أول بنك في الكويت يطبق هذه التكنولوجيا التي تمكن العملاء من تصفح قوائم خدمة الرد الآلي الصوتي التفاعلية باستخدام الأوامر الصوتية، والخدمة السريعة لتحويل الأموال بأفضل الأسعار إلى مصر، و«نموذج تحويل الأموال الذكي»، وهو عبارة عن نموذج سهل الاستخدام للتحويلات المحلية والدولية، وكل ذلك من أجل توفير أسلوب حياة أسهل للعملاء».

لقد ساهمت هذه التحديثات في الخدمات الرقمية المصرفية في رفع مستوى رضا العملاء. وحول هذه النقطة أضافت ليلى القطامي بالقول: «يواصل البنك تكريس جهوده المستمرة نحو تعزيز وتطوير هذه التحديثات في خدماته المصرفية الرقمية حتى تتخطى توقعات العملاء بما يحقق رضاهم وسعادتهم وبما يعزز تجاربهم في الاستفادة من خدماتنا. هذا بالإضافة إلى التحالفات طويلة الأمد القائمة بين البنك ومؤسسات رائدة مثل طيران الإمارات التي تتيح لحاملي بطاقات البنك الأهلي الكويتي كسب ثلاثة أضعاف أميال سكاي واردز عن طريق استخدام بطاقاتهم بكل بساطة. كما أطلق البنك مؤخرًا عرض «وديعة لمدة 5 سنوات مع دفع الفائدة مسبقاً للعملاء بهدف التخطيط لمستقبلهم وزيادة مدخراتهم».

الاستثمار في الكوادر الوطنية:

يعتبرُ الموظفون والعاملون في البنك القوة الدافعة والأكثر أهمية التي تقود رحلة التحول الرقمي في خدمات البنك. «لقد ساهمت المقاربة القائمة على المعرفة التي ينتهجها البنك في خلق بيئة عمل تعاونية. وفي وقت سابق من هذا العام أبرم البنك شراكة مع معهد الدراسات المصرفية تهدف إلى تعزيز النظرة المستقبلية القائمة على التكنولوجيا الرقمية وتنمية وتعزيز القدرات الرقمية للموظفين. بالإضافة لذلك، يوفر البنك الأهلي الكويتي لموظفيه أفضل البرامج التدريبية مثل Euromoney Learning و Moody's Analytics بهدف تطوير مهاراتهم المصرفية واكتسابهم الخبرة اللازمة للارتقاء بالعمل المصرفي، بالإضافة إلى الحرص على أهمية توفير الدعم للكوادر الكويتية والمشاركة في معارض التوظيف على مدار العام للتواصل عن قرب مع أفضل المواهب سعياً لإعداد وتأهيل الجيل المقبل من قادة الأعمال والرواد في هذا القطاع».

المسؤولية الاجتماعية:

يدرك البنك الأهلي الكويتي أهمية المسؤولية الاجتماعية في جميع أعماله وخدماته، ويعمل بالتعاون مع المنظمات غير الربحية والهيئات الحكومية والمجموعات المجتمعية. يدعم البنك حملة «لنكن على دراية» للعام الثاني على التوالي ويستخدم جميع قنواته للترويج لثقافة مالية غنية بالمعرفة. وكجزء من حرصه على تمكين الشباب، قام البنك بدعم العديد من الفعاليات الرياضية والترفيهية، بما في ذلك بطولة كأس صاحب السمو أمير الكويت وبطولة كأس سمو ولي العهد، واليوم التوعوي الصحي لمستشفى الأميري، و فعالية «الحياة المستدامة» الأولى التي نظمتها جمعية الحياة المستدامة في الكويت، والعديد من نشاطات جمعية طلبة الطب الكويتية.

تستهدف ترسيخ مكانته الرائدة كبنك للمستقبل

قالت مساعد المدير العام - رئيس إدارة الرقابة الداخلية في بنك الخليج بشرى الوزان إن المهام الرئيسية للإدارة تتمثل في دعم وحدات الأعمال وأنشطتها، من خلال إجراء اختبارات الرقابة للتأكد من تنفيذ العمليات والإجراءات بشكل فعال، بما يضمن الدقة التشغيلية والالتزام باللوائح الداخلية والقوانين والسياسات الخارجية المعمول بها.

بشرى الوزان: دور متميز للرقابة الداخلية في تحقيق استراتيجية بنك الخليج 2025

وأشارت إلى أن فريق الرقابة الداخلية يتعاون مع مختلف الإدارات ووحدات الأعمال في البنك، لتعزيز مستوى الرقابة وتقليل المخاطر وتحسين الكفاءة التشغيلية، كما يساعد باقي الإدارات في تسهيل عملية الالتزام بالقوانين والسياسات الخارجية، للتأكد من أن الضوابط قد تم وضعها لتحقيق الدقة والأمان والكفاءة في عمليات البنك.

الإبداع والابتكار

وأوضحت أن دور الرقابة الداخلية في بنك الخليج يتسم بالتميز، حيث يتجاوز دورها عملية كشف الأخطاء والانحرافات إلى عملية الإصلاح الإداري، من خلال إعداد ومتابعة وتقويم إجراءات العمل، وتنمية روح الإبداع والابتكار عن طريق كشف وتحديد المواهب والقدرات الخلاقة التي تستحق الثناء والتشجيع، من خلال تطبيق مبدأ الثواب والعقاب في مغزاه الإيجابي التصحيحي والتطويري للوظائف والأعمال والسلوك البشري، فردياً كان أو جماعياً.

وبينت أن وجود الرقابة يشجع الموظفين على القيام بأعمالهم على أكمل وجه، وتقديم أفضل ما لديهم، وتساهم في زيادة روح المنافسة بين الموظفين، نظراً لأن شهادة الرقابة الداخلية في حق الموظف الملتزم تساعده في الحصول على الكثير من المزايا والحوافز.

استراتيجية البنك

وحول دور الرقابة الداخلية في تحقيق أهداف بنك الخليج بالتحول إلى بنك رقمي، قالت الوزان أن بنك الخليج بكافة إداراته وأقسامه يتطلع إلى تحقيق استراتيجية البنك 2025، التي تستهدف ترسيخ مكانته الرائدة كبنك المستقبل، وتقديم خدمات مصرفية متميزة، باعتباره الشريك المفضل لكثير من العملاء في الكويت.

وأشارت إلى أن إدارة الرقابة الداخلية تحرص على تطبيق استراتيجية تتسم بالتكامل، ما بين تطوير طرق الرقابة على المعاملات التي يقدمها البنك في كل مراحل دورة الأعمال والخدمات والمنتجات المتميزة المطروحة للعملاء على مدار العام.

أساليب جديدة

وأضافت: تسعى الإدارة أيضا الى التميز عن طريق توظيف وابتكار أساليب جديدة في الرقابة، وتدريب الموظفين لمواكبة التطورات الرقمية والتكنولوجية، التي تلعب دوراً بارزاً في تحويل البنك إلى بنك رقمي بالكامل بكل سهولة.

ونوهت إلى أن البنك يعتزم المضي قدما في إقامة شراكات استراتيجية واستحداث الحلول والمنتجات الابتكارية للرقابة، والاستثمار في أحدث التقنيات الرقمية المصرفية من أجل ترسيخ ريادة قطاع الخدمات المصرفية ليصبح بنك المستقبل، كما تخطط الإدارة لاستقطاب المزيد من الأساليب العالمية في إطار خطتها لتنويع طرق الرقابة.

التكنولوجيا الحديثة

وذكرت أن معظم المصارف تحرص على استخدام التكنولوجيا الحديثة، لاسيما في مجال نظم المعلومات المحاسبية، التي تتميز بإمكانياتها في إجراء قدر هائل من العمليات الحسابية والمصرفية المعقدة وتفعيل المعاملات في وقت قصير وبتكلفة أقل، علاوة على تقليل الأخطاء التشغيلية والحسابية، إلا أنها تؤدي الى تقليص الاعتماد على العنصر البشري.

وأشارت إلى أن استخدام أساليب التكنولوجيا الحديثة لا يخلو من التحديات، إذ أن مخاطر التلاعب في المعلومات المحاسبية تتزايد، كما يتطلب اكتشافه وجود أنظمة رقابة قوية تساهم في دعم الأنظمة الإلكترونية بمقومات الرقابة السليمة، لهذا يحرص بنك الخليج بشكل مستمر على تطوير أنظمته ورقابته لتغطي جميع عوامل الأمن والسلامة والرقابة الداخلية والخارجية على حد سواء.

شيخة العيسى: طرق مبتكرة لإعادة طرح موضوعات حملة (لنكن على دراية) في عامها الثاني

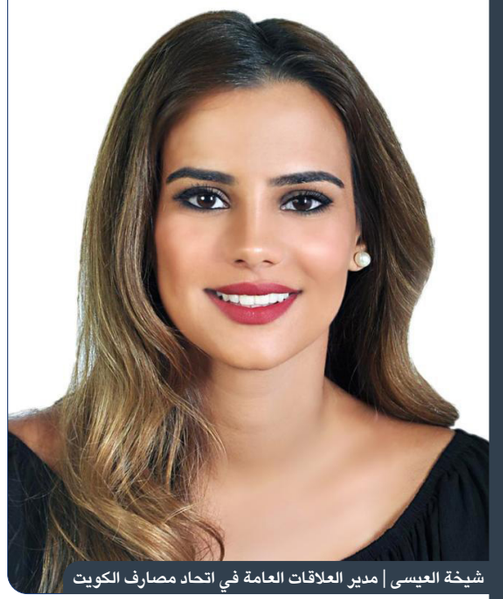
شيخة العيسى | مدير العلاقات العامة في اتحاد مصارف الكويت

مع التطور الرقمي المتسارع وتوجه البنوك إلى مواكبة العصر ظهرت إيجابيات وسلبيات هذا التطور، وإنطلاقا من حرص بنك الكويت المركزي واتحاد مصارف الكويت على تحقيق أعلى مستوى من الأمن المالي، ومن باب نشر الوعي المجتمعي بين كافة أفراد المجتمع تم إطلاق الحملة التوعوية (لنكن على دراية) للحد والتقليل من المشكلات المتعلقة بجهل بعض الأفراد ما يتعلق ببعض الأمور المالية. وبعد نجاح حملة (لنكن على دراية) في عامها الأول والتي جاءت حفاظاً على الوعي المجتمعي، ونشرا للثقافة المالية . ونتاج التعاون بين بنك الكويت المركزي واتحاد مصارف الكويت، كان لمدير العلاقات العامة /شيخة العيسى هذا الحديث الذي أبرزت من خلاله أهم عناصر نجاح الحملة وسبل تطويرها وما تهدف إليه

بعد مرور حوالي عام على انطلاق الحملة التوعوية المصرفية «لنكن على دراية» التي أطلقها بنك الكويت المركزي بالتعاون مع اتحاد مصارف الكويت والبنوك الكويتية بهدف زيادة الثقافة المالية وإبراز حقوق العملاء ونشر الوعي المصرفي، في رأيكم ما هي أبرز النتائج التي حققتها الحملة حتى يومنا هذا؟

انطلاقاً من حرص الاتحاد وجهود بنك الكويت المركزي والبنوك الكويتية على رفع الوعي المجتمعي وحرصه على المشاركة الفاعلة في تعزيز الشمول والثقافة المالية، تأتي استمرار حملة «لنكن على دراية» لعامها الثاني على التوالي إثر النتائج الإيجابية التي حققتها في عامها الأول 2021 وجهود التعاون الوثيق بين بنك الكويت المركزي والاتحاد والبنوك الكويتية، ومن أبرز النتائج التي حققتها الحملة منذ بداية انطلاقها إلى نهاية شهر ديسمبر 2021 تحقيق الانتشار الواسع لمواد الحملة التوعوية عبر المنصات المختلفة في مواقع التواصل الاجتماعي الخاص بالحملة بما يفوق الـ 100 مليون مشاهد. يرجع ذلك لأهمية مواضيعها في التوعية والتي تشمل تعريف العملاء بدور البنوك كوسيط مالي، وأهمية الادخار والاستثمار وكيفية الاستفادة من المنتجات التي تقدمها البنوك.

وشملت الحملة في عامها الأول العديد من الموضوعات الهامة كعملية الاقتراض والبطاقات المصرفية والتوعية بحقوق العملاء من ذوي الاحتياجات الخاصة، كما تناولت الحملة النصائح المتعلقة بالأمن السيبراني وحماية الحسابات المصرفية وصولاً إلى توضيح آليات تقديم الشكاوى وحماية حقوق العملاء، وأهم الخطوات الواجب اتباعها لتجنب التعرض لعمليات الاحتيال والتوعية بمخاطر ما يعرف بـ «تكييش القروض» والاستثمارات عالية المخاطر وغيرها من الموضوعات المهمة التي تستهدف جميع الشرائح والفئات والجنسيات وتساهم في زيادة وتعميق الثقافة المالية والمصرفية في المجتمع.

ما هي أبرز الموضوعات التي سيتم التركيز عليها في المرحلة القادمة مع استمرارية الحملة التوعوية المصرفية «لنكن على دراية» لعامها الثاني ؟

يأتي استمرار الحملة التي يشرف عليها بنك الكويت المركزي بالتعاون مع اتحاد مصارف الكويت والبنوك الكويتية على مدار العام، وحرص الاتحاد على دعم ومساندة المجتمع من خلال هذه الحملة وكجزء من المسؤولية الاجتماعية لجميع البنوك الكويتية، على أن تكون الحملة الوطنية للتوعية المصرفية "لنكن على دراية" إحدى الوسائل المستدامة للتواصل مع المجتمع بجميع فئاته، وهناك تعدد بالموضوعات التي تتضمنها الحملة في نسختها الثانية، ومن بينها التوعية بمخاطر عمليات الاحتيال والجرائم الإلكترونية، سواء عبر الرسائل النصية أو البريد الإلكتروني أو حتى المكالمات الهاتفية بغرض سرقة الأموال أو سرقة البيانات الشخصية.

تستهدف الحملة لعامها الثاني العملاء بطرق مبتكرة بإعادة عرض مواضيع الحملة التي تم طرحها بالعام الماضي بطريقة جديدة، كما ستشمل الحملة عديداً من الموضوعات المستجدة الأخرى مثل مفهوم غسيل الأموال وتمويل الارهاب. ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات حول الحملة التوعوية المصرفية «لنكن على دراية» وأهدافها، والمواد التعريفية التي تقدمها وغيرها من المعلومات عبر الموقع الإلكتروني للحملة www.dirayakw.com.

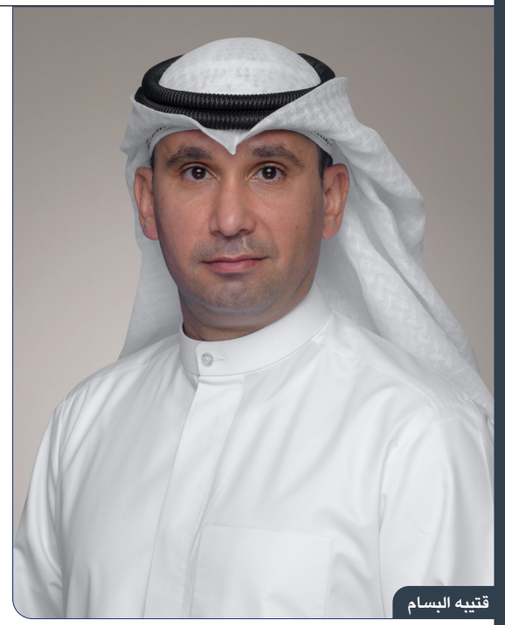
قتيبه البسام

توج النصف الأول بتسع جوائز عالمية

اختيار الرئيس التنفيذي عادل الماجد كشخصية العام في التمويل الإسلامي على مستوى الشرق الأوسط

أنهى بنك بوبيان النصف الأول من العام الحالي 2022 بتحقيق أعلى معدل من الجوائز العالمية التي استطاع البنك الحصول عليها من مجموعة مميزة من المؤسسات المرموقة وفي مقدمتها مؤسسة يورومني ومجلة ميد ومؤسسة غلوبل فاينانس.

وقال المدير التنفيذي بإدارة الاتصالات والعلاقات المؤسسية في البنك قتيبه البسام «حقق البنك 9 جوائز مختلفة في مجالات الخدمات الرقمية والابداع والابتكار والمسؤولية الاجتماعية ودعم المشاريع الصغيرة إلى جانب جائزة للرئيس التنفيذي لمجموعة بنك بوبيان عادل الماجد كشخصية العام المصرفية في قطاع التمويل الإسلامي على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا MENA وجائزة أفضل بنك في إسلامي في الكويت».

وأضاف «كما شهد العام الحالي تكريم اتحاد المصارف العربية للماجد باختياره الشخصية المصرفية العربية للعام 2021 ليكون بذلك أول مصرفي كويتي يتم اختياره للتكريم الذي يعتبر الأعلى الذي يمنحه الاتحاد لأصحاب الإنجازات المتميزة في القطاعين المالي والمصرفي العربي».

واستضافت جامعة ستانفورد العريقة Stanford Graduate School Of Business الماجد محاضرا أمام طلبة ماجستير إدارة الاعمال حول قصة نجاح البنك ليكون بذلك أحد أبرز القياديين الذين حلوا ضيوفا في السابق على الجامعة من رؤساء تنفيذيين لشركات كبيرة.

فعاليات وأنشطة مختلفة

وأشار البسام إلى أن النصف الأول من العام 2022 شهد تنظيم البنك العديد من الفعاليات والأنشطة الاجتماعية التي استهدفت مختلف الشرائح لاسيما خلال شهر رمضان المبارك حيث نظم البنك مسابقته السنوية لحفظ القرآن الكريم بمشاركة أكثر من 1000 متسابق إلى جانب حملة خطوات للمساهمة في دعم مرضى العيون.

كما نظم البنك (نقصة بوبيان) لتقديم أفضل الوجبات للأسر المتعففة واحتفل مع الأطفال

وليد الصقعبي

بواحدة من العادات الشعبية وهي القرقيعان إلى جانب رعاية العديد من الأنشطة والفعاليات التي نظمتها جهات متعددة.

وخلال النصف الأول احتفل بنك بوبيان وشركة فيزا العالمية احتفل البنك بإطلاق بطاقة بوبيان Visa كأس العالم FIFA قطر 2022 بحضور عدد كبير من مسؤولي البنك والشركة ومجموعة من الإعلاميين ومشاهير وسائل التواصل الاجتماعي وعملاء البنك.

ودعما لبرامجه الصحية أطلق البنك أول مبادرة من نوعها في الكويت تختص بالصحة النفسية حرصاً منه على أداء دوره في مجال المسؤولية الاجتماعية وتأكيداً لمساهماته المتميزة في العديد من مجالات خدمة المجتمع عبر إطلاق مبادرات متميزة تركز على تطوير المجتمع والتأثير عليه بشكل إيجابي.

التفوق الرقمي والاستدامة

من جانبه قال المدير الأول بإدارة الاتصالات والعلاقات المؤسسية وليد الصقعبي «خلال النصف الأول أعلنت منظمة التعاون الرقمي(DCO) عن انضمام بنك بوبيان بصفة عضو مراقب للمنظمة ليكتمل بذلك عدد الأعضاء المراقبين في المنظمة وهو ما سيساهم في تحقيق مهمة المنظمة التي تهدف إلى تيسير سبل التعاون العالمي في مجالات الإدماج الرقمي وتمكين الجميع من المشاركة في الاقتصاد الرقمي».

وأضاف أنه استكمالاً لمتابعة أبرز التطورات العالمية والإقليمية في مجالات الاستدامة والحوكمة أصدر بنك بوبيان تقريره الثاني للاستدامة لسنة 2021 والذي يتناول مؤشرات الاستدامة وتأثيرها على القطاعات البيئية والاجتماعية والاقتصادية بالإضافة إلى حوكمة الشركات والتي تعتبر من الأمور الرئيسية لتقييم أداء ومكانة البنك محلياً وإقليمياً وعالمياً.

ونوه الصقعبي إلى أن البنك أعلن عن بدء تقليل استخدام المواد البلاستيكية في جميع فروعه ومبانيه الرئيسية مساهمة منه في حماية البيئة وتقليل مخلفات البلاستيك التي تعتبر الأكثر ضررا للبيئة لحماية بيئتنا من الآثار السلبية الناجمة من تزايد استهلاك البلاستيك.

إن جميع ما سبق ما هو إلا بعض الأمثلة لما قام به بنك بوبيان خلال النصف الأول من العام وهو جزء من الكثير الذي قدمه للعملاء والمجتمع.

وفقاً لعوامل عدة منها تأثير الشخص والشركة على المجتمع والدولة

7 رؤساء تنفيذيين من الكويت ضمن «فوربس» للأقوى بالشرق الأوسط 2022

عصام الصقر

إلهام محفوظ

دانة الصباح

الوطني NBK

التجاري Al-Tijari

كيبكو KIPCO
شركة مشاريع الكويت (القابضة)
Kuwait Projects Company (Holding)

أفادت وكالة التصنيف الائتماني العالمية ستاندرد آند بورز «S&P» في تقرير صدر عنها أخيراً بأن البنوك الكويتية والسعودية تتمتع بأعلى تغطية للمطلوبات الخارجية خليجياً من خلال الأصول الخارجية، حتى في ظل الظروف الصعبة.

ضمّت قائمة «فوربس الشرق الأوسط» لـ «أقوى الرؤساء التنفيذيين في الشرق الأوسط 2022» 7 أسماء لرؤساء تنفيذيين في الكويت. وتصدّر نائب رئيس مجلس الإدارة الرئيس التنفيذي لمجموعة «زين» بدر الخرافي الأسماء من الكويت، حيث جاء في المركز 35 ضمن القائمة. تلته الرئيس التنفيذي لمجموعة مشاريع الكويت القابضة (كيبكو) دانة الصباح.

ومن ثم نائب رئيس مجلس الإدارة الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني عصام الصقر 59.

محمد العصيمي

طلال العجمي

طارق سلطان

بورصة الكويت BOURSA KUWAIT

VI MARKETS

Agility

بدر الخرافي

zain

Forbes Middle East

تبعه الرئيس التنفيذي نائب رئيس مجلس الإدارة في «أجيليتي» طارق سلطان 67.

ورئيس الجهاز التنفيذي في البنك التجاري الكويتي إلهام محفوظ في المركز 70.

والرئيس التنفيذي لشركة بورصة الكويت، محمد العصيمي 96.

وأخيراً الرئيس التنفيذي لشركة «في آي ماركيتس» طلال العجمي 89.

وضمّت قائمة هذا العام لأقوى الرؤساء التنفيذيين في منطقة الشرق الأوسط 100 قائد أعمال من 26 جنسية مختلفة.

يتصدّرهم الإماراتيون بـ19 رئيساً تنفيذياً، يليهم المصريون بـ16 قيادياً، والسعوديون بـ15 قائد أعمال.

محمد محمود الإتربي رئيساً لمجلس إدارة اتحاد المصارف العربية لمدة ثلاث سنوات.. وعبدالمحسن الفارس نائباً للرئيس

انتخب إتحاد المصارف العربية محمد محمود الإتربي رئيساً لمجلس إدارة إتحاد المصارف العربية خلفاً للشيخ محمد الجراح الصباح الذي انتهت فترة ولايته. الإتربي شخصية مصرفية ذو خبرة عريقة في مجال العمل المصرفي لأكثر من 35 عاماً، يشغل حالياً منصب رئيس مجلس إدارة بنك مصر ورئيس إتحاد بنوك مصر، كما انتخب عبدالمحسن الفارس ممثل المصارف السعودية عضو مجلس إدارة مصرف الإنماء السعودي نائباً للرئيس.

وجاء انتخاب الإتربي رئيساً للإتحاد، خلال اجتماع مجلس إدارته على هامش إنعقاد المؤتمر المصرفي العربي لعام 2022 في العاصمة المصرية القاهرة، بعنوان: «تداعيات الأزمة الدولية وتأثيرها على الأوضاع الإقتصادية في المنطقة»، على مدى يومين، برعاية وحضور محافظ البنك المركزي المصري طارق عامر، وبمشاركة نحو 500 شخصية قيادية ومصرفية ومالية عربية، ونظمه إتحاد المصارف العربية بالتعاون مع البنك المركزي المصري وإتحاد بنوك مصر.

علماً أنه تم تجديد ولاية مجلس إدارة إتحاد المصارف العربية لمدة ثلاث سنوات في الاجتماع الذي عقد برئاسة الشيخ محمد الجراح الصباح (رئيس مجلس الإدارة، وممثل المصارف الكويتية)، وفي حضور محمد الإتربي - ممثل المصافر المصرية، والدكتور جوزف طربيه - ممثل المصارف اللبنانية، ووسام حسن فتوح الأمين العام لإتحاد المصارف العربية، والدكتور عدنان أحمد يوسف، ممثل المصارف البحرينية، وعبدالمحسن الفارس - ممثل المصارف السعودية، وعبدالله مبارك آل خليفة - ممثل المصارف القطرية، وعثمان بن جلون - ممثل المصارف المغربية، وعدنان آل إسماعيل - ممثل المصارف الإماراتية، ومحمود الشوا - ممثل المصارف الفلسطينية، والدكتور عدنان بن حيدر بن درويش، ممثل المصارف العمانية، ولزهر لطرش - ممثل المصارف الجزائرية، ومعالي باسم السالم - ممثل المصارف الأردنية، وعبدالرزاق الترهوني - ممثل المصارف الليبية، والحنشي ولد محمد الصالح - ممثل المصارف الموريتانية، ورغد رجي معصب - ممثلة المصارف السورية، وزياد خلف عبد - ممثل المصارف العراقية، وطارق فايد - ممثل المصارف المشتركة، والدكتور أحمد علي عمر بن سنكر - ممثل المصارف اليمنية.

ويذكر أن محمد الإتربي هو رئيس مجلس إدارة بنك مصر الحالي، وقبل انضمامه إلى بنك مصر، كان العضو المنتدب والرئيس التنفيذي في البنك المصري الخليجي منذ يناير/ كانون الثاني 2013 حتى ديسمبر/ كانون الأول 2014. بدأ محمد الإتربي عمله المصرفي في العام 1977 مع البنك العربي الأفريقي الدولي، وانتقل إلى بنك الإئتمان الدولي، ثم انضم في العام 1983 إلى بنك مصر الدولي «بنك قطر الوطني حالياً» وقضى أكثر من 22 عاماً يشغل خلالها العديد من المناصب المصرفية العليا، واكتسب العديد منالخبرات المتنوعة في مجالات رئيسية مختلفة للعمل المصرفي.

في سبتمبر/ أيلول 2005، انضم الإتربي إلى البنك العقاري المصري العربي كعضو ونائب رئيس مجلس الإدارة، وفي العام 2009 شغل منصب العضو المنتدب لبنك الاستثمار العربي، وفي العام 2011 عاد الإتربي إلى البنك العقاري المصري العربي ليشغل منصب رئيس مجلس الإدارة.

تولى محمد الإتربي رئاسة مجلس إدارة بنك مصر في يناير / كانون الثاني 2015، كما أصبح رئيس مجلس إدارة بنك مصر لبنان، وعضواً في مجلس إدارة بنك القاهرة عمان، ورئيس مجلس إدارة أمناء مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع، ورئيس إتحاد بنوك مصر.

وفي ختام اجتماع مجلس إدارة إتحاد المصارف العربية، توجه رئيس الإتحاد السابق الشيخ محمد الجراح الصباح بالشكر والإمتنان إلى كل من أعضاء مجلس الإدارة ممثلي بلادهم في الإتحاد، واللجنة التنفيذية للإتحاد وعلى رأسها الدكتور جوزف طربيه (رئيس الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب)، والأمانة العامة للإتحاد وعلى رأسها الأمين العام وسام حسن فتوح، متمنياً التوفيق لخلفه محمد الإتربي «الذي يملك خبرات مصرفية رائدة تمكنه من قيادة إتحاد المصارف العربية على أسس مهنية رفعية المستوى».

الوكالة توقّعت 165.8 مليار دولار ناتجاً محلياً إجمالياً عن 2022

«S&P»: بنوك الكويت تتمتع بأعلى تغطية ديون خارجية.. بالخليج

أفادت وكالة التصنيف الائتماني العالمية ستاندرد آند بورز «S&P» في تقرير صدر عنها أخيراً بأن البنوك الكويتية والسعودية تتمتع بأعلى تغطية للمطلوبات الخارجية خليجياً من خلال الأصول الخارجية، حتى في ظل الظروف الصعبة.

وأضافت أن البنوك الإماراتية تتمتع أيضاً بنسبة تغطية قوية بلغت نحو 92 في المئة كما في 30 سبتمبر 2021، يدعمها صافي الأصول. بالمقابل، تتمتع البنوك القطرية بأدنى تغطية للديون الخارجية بنحو 35 في المئة حتى31 ديسمبر 2021.

من ناحية أخرى، أشارت الوكالة إلى أنه في المتوسط، تشّكل البنوك الخليجية نحو ثلث إجمالي المطلوبات الخارجية لاقتصاداتها، حيث تساهم البنوك العُمانية والسعودية بنسبة أقل من 10 في المئة من إجمالي المطلوبات بينما البنوك القطرية والكويتية بأكثر من 40 في المئة.

وتتمتع الأنظمة المصرفية في الإمارات والكويت والسعودية بمراكز متواضعة لصافي الأصول الخارجية، في حين أن البنوك العمانية تعتبر من

المدينين الصغار. بالمقابل تعاني بنوك التجزئة البحرينية والنظام المصرفي القطري من صافي ديون خارجية كبيرة.

وعلى مستوى الاقتصاديات الخليجية، تتمتع الكويت بأقوى صافي مركز خارجي يصل نحو 500 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى أعلى صافي مركز حكومي.

من ناحية أخرى، ذكر الوكالة في تقريرها أنه رغم هيمنة الوافدين على التركيبة السكانية في الخليج، إلا أن هذا الحال لا ينطبق على الحسابات المصرفية، فالتحويلات المالية الهيكلية المرتفعة من المنطقة حدّت من تراكم التمويل الذي يحتمل أن يكون ذا أجل قصير في قاعدة الودائع الإقليمية.

ورغم أن المقيمين الأجانب يشكلون نحو 90 في المئة من السكان في قطر ودبي، إلا أنهم يمثلون نسبة أقل بكثير من ودائع الأفراد، ففي قطر، على سبيل المثال، تشكل ودائع الوافدين نحو 20 في المئة من إجمالي الودائع.

ورغم أن البيانات التفصيلية عن جنسية المودع قليلة نسبياً، إلا أن «ستاندرد آند بورز» تتوقع أن تكون هذه النسبة أكبر قليلاً في الإمارات نظراً لتوافر الرهون العقارية طويلة الأجل ومنتجات الادخار لغير المواطنين.

بالمقابل، توقعت الوكالة أن تمثل ودائع الأفراد من غير المواطنين في الكويت والسعودية أقل من 20 في المئة من الإجمالي لأن حوافز الاحتفاظ بالعمالة الوافدة خارج العقود أقل شيوعاً.

من ناحية أخرى، توقعت الوكالة أن يبلغ الناتج المحلي الإجمالي للكويت 165.8 مليار دولار في 2022.

وإلى هذا، أفادت «S&P» بأن الأنظمة المصرفية في الخليج أثبتت مرونتها في مواجهة الصدمات الإقليمية السابقة، وكانت حرب الخليج 1990 واحدة من الحالات الوحيدة التي أظهرت فيها الودائع المحلية للقطاع الخاص عدم الاستقرار.

ومن الناحية التاريخية، حدت التحويلات الخارجية الكبيرة من تراكم الودائع ذات الأجل القصير، وساعدت إجراءات تعزيز الثقة من الجهات الحكومية في الحد من تقلب التمويل المحلي أثناء الصدمات.

علاوة على ذلك، أدى نشاط الشركات والنمو السكاني المستمر إلى تعزيز توسع الودائع وتعويض التدفقات الخارجية، في حين اجتذب وضع الملاذ الآمن النسبي لدول الخليج أموالاً مستقرة من مناطق جغرافية عالية المخاطر.

معظم أنظمة الخليج المصرفية تصمد أمام تدفقات التمويل نحو الخارج

ترى «S&P» أن هناك بعض نقاط الضعف التي تعتري النظام المصرفي الخليجي، تتمثل في استمرار نمو التمويل الخارجي، واحتمال زيادة نسبة ودائع المغتربين في بعض الأنظمة المصرفية.

ومع ذلك، تظهر السيناريوهات الافتراضية التي وضعتها «ستاندرد آند بورز» أن معظم الأنظمة المصرفية الخليجية يمكن أن تصمد أمام التدفقات الكبيرة للتمويل نحو الخارج من دون دعم إضافي.

نيل فيرنانديز مدير إدارة المخاطر في Visa

قال 86% من المستهلكين أن معايير الأمان الخاصة بخدمات الدفع عبر الإنترنت التي توفرها مواقع التجارة الإلكترونية تمثل السبب الرئيسي لاتخاذ القرار بدفع ثمن المشتريات عبر الإنترنت بالبطاقة بدلاً من الدفع نقداً عند الاستلام، وذلك وفقاً لاستطلاع «ابق آمناً 2022» الذي أجرته Visa و«اتحاد مصارف الكويت».

وجاءت حماية بيانات الدفع الخاصة بالمستهلكين (الحفاظ على الخصوصية) في المرتبة الثانية (54% من المستهلكين)، بينما مثّلت أسعار المنتجات والخدمات الجانب الأقل أهمية (بنسبة 14%) لاختيار الدفع عبر الإنترنت.

وفقاً لاستطلاع أجرته VISA واتحاد مصارف الكويت

89% من المستهلكين في دولة الكويت يرغبون بمعرفة أسلوب مواقع التجارة الإلكترونية في حماية بياناتهم الشخصية قبل تنفيذ المدفوعات عبر الإنترنت

وأكد الاستطلاع أيضاً نفس التوجه عند التسوق داخل المتاجر، فقد صنّف (72%) من المستهلكين معايير الأمان الخاصة بخدمات الدفع التي يوفرها التاجر باعتبارها العامل الرئيسي لاتخاذ خيارات الدفع الرقمية لقاء الحصول على السلع والخدمات، يلي ذلك ضمانات وسياسات الإرجاع (66%) ومعايير السلامة والنظافة (33%).

وقال نحو 9 من كل 10 مستهلكين شملهم الاستطلاع إنهم أجروا مدفوعات رقمية خلال الشهر الماضي، وذكر نحو نصف عدد المشاركين في الاستطلاع إنهم باتوا أكثر حرصاً على تبني خيارات الدفع الرقمية في المتاجر، لاسيما المدفوعات اللاتلامسية، وعبر الإنترنت منذ بدء جائحة كوفيد19-.

وأوضح معظم المستهلكين (80%) إنهم سيقومون بتغيير المتاجر أو مواقع وتطبيقات التسوق عبر الإنترنت، بناءً على طرق الدفع التي توفرها، حيث أبدى معظم المستهلكين تفضيلاً قوياً للمدفوعات الرقمية على النقد. وأشار الاستطلاع إلى أن 43%

الدكتور/ حمد الحساوي الأمين العام لاتحاد مصارف الكويت

من المستهلكين يفضلون استخدام النقد لدفع الإكراميات في الفنادق والمطاعم أو المواقع والمرافق السياحية.

وفي حين يثق معظم المستهلكين (74%) بقدرتهم على التعرف على عمليات الاحتيال، قال ما يمثل ثلث عدد المستهلكين الذين شملهم الاستطلاع في الكويت أنهم يواجهون صعوبة في هذا الجانب.

خصوصية البيانات وأمانها تعتبر أمراً بالغ الأهمية للمستهلكين؛ كيف يمكن للتجار توفير الحماية لهذه البيانات؟

أبدى معظم المشاركين في الاستطلاع (89%) الرغبة في معرفة كيف سيتم التعامل مع معلوماتهم الشخصية وحمايتها قبل إدراجها في أي من مواقع التجارة الإلكترونية.

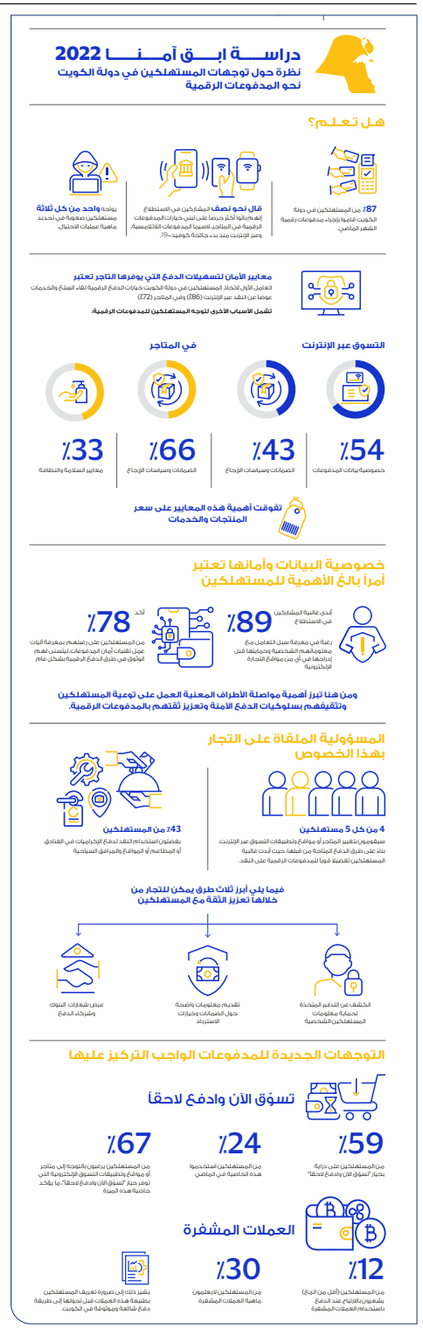

وعلاوة على ذلك، قال نحو ثلاثة أرباع المشاركين في الاستطلاع (78%) إنهم يرغبون في معرفة آليات عمل تقنيات أمان المدفوعات، ليتسنى لهم الوثوق في طرق الدفع الرقمية بشكل عام. ومن هنا تبرز أهمية مواصلة توعية المستهلكين وتثقيفهم بسلوكيات الدفع الآمنة وتعزيز ثقتهم بالمدفوعات الرقمية بالتعاون مع كافة الأطراف المعنية في القطاع المالي بما في ذلك المؤسسات المالية وشركات المدفوعات والحكومات.

ووفقاً لنتائج الاستطلاع، يمكن للتجار تعزيز ثقة المستهلك والارتقاء بتجربة الدفع عبر الإفصاح عن التدابير المتخذة لحماية معلومات المستهلكين الشخصية، وتقديم معلومات واضحة حول الضمانات وخيارات الاسترداد، وعرض شعارات البنوك وشركاء الدفع.

وفي هذا السياق، قال نيل فيرناندیز، مدير إدارة المخاطر في Visa الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: «يأتي تقدير المستهلكين المتزايد لمعايير الأمان والخصوصية عند التعامل مع بياناتهم الشخصية وبصورة تفوق السعر والشفافية، ليوفر للتجار رؤى مهمة حول كيفية ترسيخ الثقة بين المستهلكين وطرق الدفع التي يمتلكونها.

وتؤكد عدم قدرة ثلث المستهلكين على تحديد الاحتيالات المحتملة على ضرورة مواصلة كافة الأطراف المعنية في نظام المدفوعات على ضمان توفير أفضل حماية ممكنة للمستهلكين. وتجسد حملة «ابق آمناً» في عامها السابع منصة مهمة تتيح لنا التعاون مع شركائنا لتوعية المستهلكين بأمان المدفوعات ودعم

التجار لتلبية الحاجة المتزايدة لتوفير خيارات المدفوعات الرقمية الآمنة والسلسة سواء في المتاجر أو عبر الإنترنت».

ومن جانبه قال الدكتور حمد الحساوي الأمين العام لاتحاد مصارف الكويت: «أكد الاستطلاع الذي قامت به شركة فيزا بالتعاون مع الاتحاد نمو استخدام المدفوعات الرقمية وتفضيل العملاء لهذه المدفوعات نظراً لما تتمتع به من معايير سلامة وأمان عالية فضلاً عن سهولة الاستخدام، وتعتبر البنوك الكويتية رائدة في مجال المدفوعات الرقمية وتقدم كل ما هو جديد من منتجات وخدمات تلبي احتياجات كافة عملائها. وأوضح الاستطلاع ارتفاع مستوى دراية العملاء بالمخاطر المصاحبة لعمليات الدفع الرقمية، وأهمية حماية البيانات المصرفية، الأمر الذي يؤكد نجاح النهج الذي تقوم به البنوك والاتحاد في تعزيز التوعية المالية والمصرفية وسلوكيات الدفع الآمنة. هذا ويقدم الاستطلاع عدداً من النصائح

الهامة لقطاع التجزئة لتقديم تجربة مدفوعات رقمية أفضل للعملاء. يثمن الاتحاد الدور الذي تقدمه شركة فيزا في الحملة بهدف تعزيز ثقافة المدفوعات الرقمية، ونحن سعداء لاستمرار التعاون مع شركة فيزا للعام الخامس على التوالي في حملة «أبق آمناً».

التوجهات الجديدة للمدفوعات

تسوّق الآن وادفع لاحقاً:

قال أكثر من نصف عدد المستهلكين المشاركين في الاستطلاع (59%) إنهم على دراية بخيار «تسوّق الآن وادفع لاحقاً»، وقد استخدم هذه الخاصية ما يقارب ربع عدد المستهلكين (24%) في الماضي.

وأشار 67% من المستهلكين احتمالية قيامهم بتغيير المتاجر أو مواقع وتطبيقات التسوق الإلكترونية إلى بدائل توفر خيار «تسوق الآن وادفع لاحقاً»، مما يؤكد جاذبية هذا الخيار وحاجة المزيد من تجار التجزئة للنظر في تقديم خيارات تمويل جديدة.

العملات المشفرة:

ذكر أقل من ربع عدد المشاركين في الاستطلاع إنهم يشعرون بالراحة عند استخدام طرق الدفع الحديثة مثل العملات المشفرة للدفع مقابل الحصول على السلع والخدمات، وأظهر الاستطلاع أيضاً أن 30٪ من المشاركين في الاستطلاع لا يعلمون ماهية العملات المشفرة، الأمر الذي يشير إلى ضرورة تعريف المستهلكين بطبيعة هذه العملات قبل تحولها إلى طريقة دفع شائعة وموثوقة في الكويت.

ويأتي الكشف عن نتائج الاستطلاع تزامناً مع إطلاق حملة Visa السنوية الخامسة "ابق آمناً" على مواقع التواصل الاجتماعي عبر فيسبوك وانستغرام (VisaMiddleEast, @KBAOnline@) بالتعاون مع «اتحاد مصارف الكويت».

وتهدف الحملة إلى الارتقاء بممارسات المدفوعات الرقمية الآمنة وتثقيف المستهلكين بكيفية حماية بياناتهم الشخصية حتى أثناء التمتع بمزايا الراحة والسهولة التي توفرها منصات التجارة الإلكترونية والمدفوعات اللا تلامسية. وعلاوة على ذلك، تقدم الصفحة الإلكترونية لحملة «ابق آمناً» في دولة الكويت مجموعة من النصائح المفيدة لمساعدة المستهلكين على تجنب التعرض للاحتيال، إضافة إلى معلومات حول مزايا الأمان التي توفرها المدفوعات الرقمية.

خبرة مصرفية تمتد لأكثر من 20 سنة برز خلالها كأحد الكوادر الوطنية الرائدة في تطوير العمل المصرفي

تزكية العثمان رئيساً لمجلس إدارة (كي نت)

اعتمد مجلس إدارة شركة الخدمات المصرفية الآلية المشتركة (كي نت) خلال اجتماعه الذي انعقد يوم الأحد الموافق 22 مايو وبالإجماع، تزكية السيد/ محمد العثمان، ممثل بنك الكويت الوطني، رئيساً لمجلس إدارة الشركة خلفاً للسيد عادل الماجد.

هذا ويتمتع العثمان بخبرة مصرفية طويلة تمتد لأكثر من 20 سنة، برز خلالها وأصبح أحد الكوادر الوطنية الرائدة في تطوير العمل المصرفي الكويتي وتقديم رؤية عصرية لخدمات مصرفية متميزة لتكون نموذج يحتذى به في تطبيق استراتيجيات التحول الرقمي وحلول الدفع المتطورة التي تضاهي أحدث الخدمات العالمية وأفضلها.

كما اكتسب العثمان خبرات واسعة أثناء تدرجه السريع داخل أروقة بنك الكويت الوطني، حيث لفت الأنظار وكشف عن كفاءة مصرفية تكبر وتزداد صقلاً داخل أكبر وأعرق المدارس المصرفية في الكويت والمنطقة، فدائماً ما كانت بصمته واضحة على كافة المناصب التي تقلّدها حتى تولّى إدارة مجموعة الخدمات المصرفية الشخصية في البنك، ليواصل مسيرة الإنجاز والتطوير ويصبح مسؤولاً عن تقديم الخدمات والمنتجات والحلول المصرفية لشريحة كبيرة من المجتمع الكويتي وسط ظروف استثنائية لم تمنعه من قيادة فريق العمل لإحداث طفرة ملموسة في تقديم الخدمات الرقمية وحلول الدفع المتطورة التي أثنى عليها القاصي والداني.

ومحمد العثمان ليس بغريباً على (كي نت)، حيث ترأس مجلس إدارة الخدمات المصرفية الآلية المشتركة مطلع العام 2015.

ونجحت (كي نت) في تسجيل أرقاماً قياسية على صعيد عمليات الدفع الإلكتروني من خلال قنوات الدفع المختلفة من نقاط البيع وأجهزة الصراف الآلي وبوابة الدفع الإلكتروني عبر الإنترنت. كما شهدت الشركة تحت قيادته تطوراً ملحوظاً عزز من استعدادات الشركة لمواجهة كافة التحديات والمتغيرات ونجاحها في تأدية دورها الوطني والمصرفي على أكمل وجه خلال جائحة كورونا.

ويذكر بأن شركة الخدمات المصرفية الإلكترونية المشتركة (كي نت)، الشركة الرائدة والمتميزة في مجال خدمات الدفع الإلكتروني، هي شركة كويتية تأسست عام 1992 بمشاركة البنوك المحلية القائمة آنذاك. للربط ما بين كافة أنظمة البنوك المحلية في دولة الكويت، وتوفير مجموعة من الخدمات المصرفية من خلال شبكة متطورة ورفع مستويات الدقة والكفاءة والأمان في إجراء المعاملات المالية عبر توفير طرق مبتكرة للدفع الإلكتروني في كافة أرجاء دولة الكويت تقلل من الاعتماد على العملات الورقية في المعاملات اليومية بين مختلف قطاعات المجتمع، وتوفر طرق دفع مبتكرة تلبي متطلبات القطاعات المختلفة، وتقوم بتطوير طرق دفع جديدة تحل محل المعاملات السوقية التقليدية بالعملات الورقية.

وتسعى (كي نت) دائماً لتطوير الخدمات التي تقدمها لتواكب أحدث الخدمات.

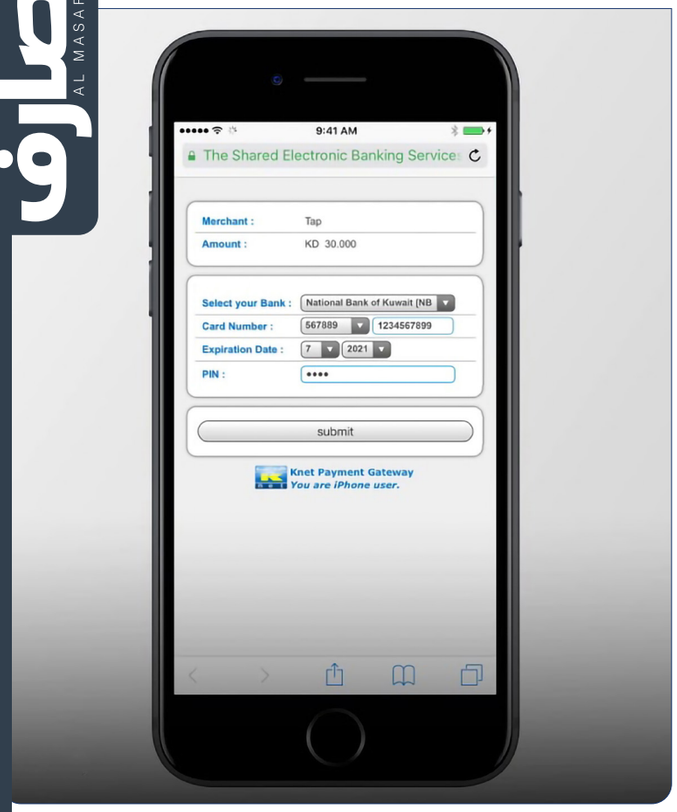

SAXO BANK

المؤسسات المالية المدعومة بالتقنيات الحديثة تسعى للاستثمار في قطاع أصحاب الملاءة المالية المتوسطة المتنامي في الشرق الأوسط

بقلم نيكولاس رايت، رئيس قسم خدمات المؤسسات والشركاء لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ساكسو بنك

يشهد قطاع إدارة الثروات والأصول في المنطقة اليوم تغيرات نوعية نتيجة التطور التكنولوجي المتسارع وتنامي أعداد أصحاب الثروات الناشئة.

ولطالما تميزت منطقة الشرق الأوسط بوصفها مركزاً للخدمات المصرفية الخاصة بفضل ثرواتها الوطنية واحتضانها عدداً كبيراً من أصحاب الملاءة المالية العالية والملاءة المالية الفائقة.

واعتادت المؤسسات المالية على تخصيص معظم أنشطتها وكوادرها البشرية ومواردها لخدمة هؤلاء العملاء رفيعي المستوى، والذين يحصلون على خدمات مصرفية خاصة عند امتلاكهم أصول تتخطى قيمتها خمسة ملايين دولار أمريكي.

وأدى هذا الاهتمام الذي يركز على فئة محددة من العملاء إلى تراجع سوية الخدمات المُقدّمة إلى مجموعة كبيرة من أصحاب الملاءة المالية المتوسطة. لكن الوضع تغير مع بلوغنا عصر التطورات التقنية الكبيرة، حيث يشهد قطاع الثروات تحولات مهمة مع تركيز مديري المصارف والثروات على هذا القطاع الذي ينطوي على آفاق ربحية كبيرة، من خلال استخدام التقنيات لتحقيق الكفاءة من حيث التكلفة ونطاق الخدمات اللازمَين. وتضم فئة أصحاب الملاءة المالية المتوسطة العديد من المقيمين العاملين في جميع أرجاء دول مجلس التعاون الخليجي، والذين تتراوح قيمة مدخراتهم الشخصية بين 50 ألف ومليوني دولار أمريكي. وتشمل هذه الفئة جيلاً جديداً من مستثمري قطاع التجزئة الذين يعتمدون منهجية التوجيه الذاتي والراغبين في استثمار مدخراتهم الشخصية في الأسواق المالية عن طريق استراتيجيتي الشراء والاحتفاظ، والاستثمار طويل الأمد.

واقتصر تأثير أزمة كوفيد19- على تسريع وتيرة هذا التوجه في ظل سعي عدد كبير من الأشخاص لزيادة قدرتهم على التحكم بمستقبلهم المالي، بينما ساهم ظهور الهواتف الذكية ومنهجية التركيز على الخدمات الرقمية في تحقيق تحولٍ واسع من حيث الشرائح السكانية المستهدفة. ولطالما تميزنا في

ساكسو بنك بإلمامنا باحتياجات هذه الفئة الناشئة من المستثمرين انطلاقاً من خبرتنا الحافلة التي تمتد لعشرات السنوات في تزويدهم بالمنتجات والخدمات سهلة الاستخدام، والتي تنطوي على أدوات وتحليلات وإرشادات تساعد الأفراد على تحقيق تطلعاتهم المالية وترك بصمتهم الاستثمارية.

وتتوقع هذه الشريحة المتنامية من أصحاب الملاءة المالية المتوسطة أن تمنحهم المصارف والمؤسسات المالية مزايا أكثر، وإلا فإنهم سيجدون ضالتهم في شركات التكنولوجيا المالية والمنصات الرقمية الاستشارية التي ستوفر لهم خياراتٍ واسعة من الخدمات،

مما يمثل مشكلة كبيرة أمام المصارف والمؤسسات المالية في المنطقة. وتدرك هذه الجهات مدى أهمية المسارعة في تقديم الخدمات لهذه الشريحة الجديدة من العملاء رغم أن التكنولوجيا ليست مجال تخصصهم الرئيسي، مما يضعهم أمام خيارين؛ إما التركيز على عملائهم التقليديّين أو العثور على شركاء في قطاع التكنولوجيا لتزويدهم بالحلول التي تتيح لهم توسيع نطاق عروضهم بعيداً عن الخدمات المصرفية الخاصة، مما يعني أن عليهم إنشاء محفظة خدمات مخصصة لأصحاب الملاءة المالية المتوسطة تضمن الفعالية من حيث التكلفة. وندرك استناداً إلى خبرتنا عجز المصارف والمؤسسات المالية عن تزويد هذه الفئة من المستثمرين بخدمات تحقق لهم الربحية اعتماداً على إدارة الموارد البشرية، إذ أن التجارب التي تقدمها المنصات الرقمية الاستشارية عن طريق واجهات برمجة التطبيقات والمنصات ذات العلامة البيضاء والبوابات الإلكترونية المخصصة وغيرها من المنصات ذاتية التوجيه، هي الوحيدة القادرة على الحد من التكلفة وزيادة عدد العملاء ضمن الفئة المستهدفة. ويعتمد ضمان مواكبة الخدمات احتياجات القطاع المستقبلية على الحلول القائمة على التكنولوجيا.

ويدرك عدد هائل من الجهات المؤسسية الأساسية؛ بدءاً من مديري الأصول والثروات ووصولاً إلى المصارف والمستشارين الماليين، مدى أهمية اعتماد منهجيةٍ تركز على الحلول الرقمية للتنافس مع الجهات التي تساهم في إحداث تحولات في القطاع وتهيمن على هذا المجال. ويشكّل الاستثمار في قطاع التكنولوجيا أو التعاون مع شركاء الخدمات المالية، مثل ساكسو بنك، خطوة مهمة بالنسبة للشركات التقليدية في سياق مساعيها لتوسيع نطاق عروضها وإدارة أعمال العملاء بفعالية وكسب ولائهم وتوفير تجربة عملاء محسنة من خلال المنصات الرقمية لإدارة الثروات وأنظمة التمويل الشخصي وتطبيقات الخدمات المصرفية الجيدة من خلال الهواتف المحمولة وغيرها.

وتشهد المنطقة تزايد أعداد أصحاب الملاءات المالية العالية والملاءات المالية الفائقة، حيث كشف تقرير الثروة العالمية الصادر عن معهد كابجيميني للأبحاث عن ازدياد عدد أصحاب الثروات المالية العالية بنسبة 6.8% في عام 2020، مع نحو حجم قطاع الثروات بنسبة 10.7% ليبلغ 3.2 تريليون دولار أمريكي.

كما لمسنا نمواً ملحوظاً في أعداد أصحاب الملاءات المالية المتوسطة ممن يتطلعون إلى الاستثمار وبناء محفظتهم الخاصة، حيث شهد ساكسو بنك بدوره نمو قاعدة عملائه من المستثمرين الجدد بنسبة 150% في العام الماضي. ويتعين على المؤسسات الراغبة في الاستفادة من هذا السوق المتنامي منح الأولوية لاستخدام المنصات والخدمات المحسّنة لاستقطاب العملاء وتحسين مستوى رضاهم.

ستاندرد تشارترد يطلق واجهة برمجة التطبيقات في المملكة العربية السعودية

الرياض، 27 يونيو 2022: أطلق بنك ستاندرد تشارترد في المملكة العربية السعودية واجهة برمجة التطبيقات الخاصة به لتلبية مختلف الاحتياجات المتغيرة لدى العملاء. وسيتمكن العملاء والشركاء بفضل هذه الواجهة من مشاركة البيانات وإدخالها بشكل آمن في الوقت الفعلي، مما سيسهم في توفير خدمات مالية جديدة وتعزيز قدرة البنك على زيادة القيمة لعملائه.

وتماشياً مع رؤية السعودية 2030 وهدف الدولة في أن تكون مركزاً رقمياً إقليمياً من خلال الابتكار في الخدمة واستخدام العمليات الرقمية على نطاق واسع في القطاعات المصرفية والمالية في المملكة، بات بإمكان الشركات اليوم ضمن أيّ من القطاعات الاستفادة من مجموعة جديدة من القدرات والمزايا، ويشمل ذلك رقمنة العمليات المرتبطة بالخزينة ودمج القدرات المصرفية بعمليات تخطيط الموارد لدى المؤسسات المالية وتطبيق نماذج الأعمال الرقمية وأتمتة العمليات والتسوية الآلية وتمكين التكامل بين مختلف التطبيقات.

يأتي إطلاق واجهة برمجة التطبيقات الخاصة بالبنك خلال فترة تشهد فيها المملكة تزايد في الطلب على التحول الرقمي والابتكار والخدمات المتمحورة حول تلبية طلبات العملاء، حيث يتمتّع السكان بمعرفة واسعة وخبرة كبيرة في استخدام التقنيات الرقمية وحيث تبلغ نسبة أولئك الذين يقلّ عمرهم عن 30 عاماً 60% من عدد السكان الإجمالي.

كما تدعم الواجهة الجديدة السياسة المصرفية المفتوحة التي أقرتها المملكة مؤخراً والتي من المقرر أن تدخل حيز التنفيذ خلال العام الجاري. وتهدف هذه السياسة إلى إنشاء منظومة شاملة للمؤسسات المالية في المملكة من شأنها أن تسهم في وضع إطار العمل الأمثل للسياسة المصرفية المفتوحة.

أكد الدكتور بطرس كلنك، الرئيس التنفيذي لبنك ستاندرد تشارترد في البحرين والشرق الأوسط، التزام البنك المستمر بالمملكة العربية السعودية كسوق رئيسي، وقال: «تُعدّ المملكة العربية السعودية مركزاً أساسياً لأعمال مجموعة ستاندرد تشارترد في منطقة الشرق الأوسط.

وسوف يسهم إطلاق واجهة برمجة التطبيقات في التحوّل بسرعة نحو حقبة جديدة من الابتكار المالي، كما سيلعب دوراً محورياً في المضي قدماً بتنمية القطاع المالي في المملكة. ويعكس استثمارنا في التحول الرقمي للقطاع المصرفي الخبرات والقدرات الدولية التي اكتسبناها بفضل معرفتنا الواسعة بالسوق المحلي، ملتزمين دوماً بتحقيق هدفنا المتمثل في تعزيز الكفاءات والارتقاء بتجربة العملاء والخيارات المتاحة لهم».

تجدر الإشارة إلى أنّ فرع بنك ستاندرد تشارترد قد أطلق عملياته في المملكة في شهر يونيو 2021، بعد حصوله على موافقة البنك المركزي السعودي وكان من ضمن البنوك التي تم تعيينها للإشراف على الطرح الأولي لصكوك شركة النفط السعودية العملاقة «أرامكو السعودية» والذي جمعت فيه الشركة 6 مليارات دولار.

وترتكز استراتيجية البنك في المملكة على التعامل مع الشركات العالمية الشهيرة والمؤسسات المالية التي تتماشى أهدافها مع مسيرة ستاندرد تشارترد وتوفير المنتجات الأفضل خلال مواصلتنا لإدارة أبرز المعاملات، مما يساهم بتعزيز تطوير السوق المصرفي والمالي في المملكة.

ويمتلك بنك ستاندرد تشارترد على الصعيد العالمي أكثر من 150 واجهة لبرمجة التطبيقات المصرفية الجاهزة للاستخدام من أجل إدارة المعاملات المصرفية عبر خدمات النقد والتجارة والعملات الأجنبية والأوراق المالية في أكثر من 23 سوقاً.

أ.د مسعود صبري
أستاذ مشارك في الفقه والأصول
وباحث بمركز الكويت للاقتصاد الإسلامي

لا يخفى على الناس اليوم انتشار العملات الرقمية وأثرها على الأفراد والجماعات والمجتمعات بل وعلى الاقتصاد المحلي والعالمي، وهو ما دفع غالب الحكومات اليوم إلى عدم الاعتراف بها، ولكنها من جهة أخرى، كانت سبباً وطريقاً إلى ثراء مئات بل آلاف من الناس بلا جهد ولا تعب، وفي وقت قصير جداً، وفي المقابل حصلت هزات اقتصادية تسببت في خسارة كثير من الملايين من الأموال، وبعيدا عن الحراك الاجتماعي والاقتصادي يبقى دور الفقيه الإصلاحي في بيان حكم الله في تلك النوازل، تلك النوازل التي تنتج - غالباً - عن الانحراف عن المسار الصحيح الموافق لسنن الله تعالى ومقاصد شرعه، ويدل على ذلك قول عمر بن عبد العزيز - رضي الله عنه: «تحدث للناس أقضية بقدر ما أحدثوا من الفجور، فكذلك تحدث لهم مرغبات في الخير بقدر ما أحدثوا من الفتور».

الأحكام الفقهية للبيتكوين والعملات الرقمية في ضوء الأصول والمقاصد الشرعية

على أن مقصود الشارع في المعاملات ليس التضييق على الناس، بل التوسعة عليهم، وتحقيق مصالحهم، ولكنه في ذات الوقت يمنع عنهم ما يودي بهم إلى المهالك وإن رأوا فيه مصالحهم وسلكوا فيه كل المسالك.

ومن هنا كانت هذه الوريقات الخفيفات لبيان الرؤى ومناقشة الاتجاهات في العملات المشفرة والرقمية التي شغلت أذهان البرية.

والله تعالى أسأل السداد والتوفيق ومنه أستمد العون والتحقيق، فهو المنعم الوهاب إليه أدعو وإليه مآب.

المبحث الأول: تصور العملات الرقمية:

نص الفقهاء والأصوليون أنه ينبغي على الفقه معرفة حقيقة الأمر وجمع المعلومات عنه قبل البدء في بيان حكمه، وهو ما يعبر عنه بالتصور أو التصوير. فالواجب على المفتي والمجتهد

جمع المعلومات الكافية حول القضية، وإعطاؤها حقها من الإيضاح والاستيعاب . وذلك أنه لا يمكن للإنسان أن يحكم على شيء إلا إذا كان عنده تصور كامل عنه، ولهذا حدد أبو البقاء الفتوحي أن علم أصول الفقه يُستمد من ثلاثة أشياء: من أصول الدين، ومن العربية، ومن تصور الأحكام.

فالأحكام إما أن تثبت من جهة ثبوت حجية الأدلة، فهو أصول الدين، وإما من جهة دلالة الألفاظ على الأحكام، فهو العربية بأنواعها، وإما أن يكون التوقف من جهة تصور ما يدل به عليه، فهو تصور الأحكام. وقال: «وأما توقفه من جهة تصور ما يدل به عليه، من تصور أحكام التكليف، فإنه إن لم يتصورها لم يتمكن من إثباتها، ولا من نفيها؛ لأن الحكم على الشيء فرع عن تصوره».

وقد أشار إلى ذلك الإمام ابن القيم فقال: «ولا يتمكن المفتي ولا الحاكم من الفتوى والحكم بالحق إلا بنوعين من الفهم: أحدهما: فهم الواقع والفقه فيه واستنباط علم حقيقة ما وقع بالقرائن والأمارات والعلامات حتى يحيط به علما. والنوع **المبحث الثاني:** فهم الواجب في الواقع، وهو فهم حكم الله الذي حكم به في كتابه أو على لسان رسوله في هذا الواقع، ثم يطبق أحدهما على الآخر؛ فمن بذل جهده واستفرغ وسعه في ذلك لم يعدم أجرين أو أجرا؛ فالعالم من يتوصل بمعرفة الواقع والتفقه فيه إلى معرفة حكم الله ورسوله.

فالتصور جزء أصيل من عملية التمهيد للإفتاء، وبدونه يكون الإفتاء خارج الإطار الصحيح، بل يوقع غالبا في الخطأ والزلل؛ لأن صحة الحكم تتوقف على صحة التصور.

فالاشتراك في الحكومة الانتقالية بالعراق مثلا، أو الاستفتاء على الدستور العراقي في ظل الاحتلال، أو الموافقة على الاعتراف بدولة إسرائيل بحدود عام 1967م، أو الحكم على جواز إنتاج فيلم عن المسيح، أو مسألة المرابحة للآمر بالشراء أو غيرها من الأمور المستحدثة يجب أن تدرك أولا، حتى لا يفتى بخلاف مقتضى النصوص ومقاصدها.

وكما يرى الشيخ العلامة الدكتور يوسف القرضاوي أن المتأمل في بعض فقهاء العصر يجد بعضهم يجازف بالفتوى في أمور المعاملات الحديثة مثل التأمين بأنواعه وأعمال البنوك والأسهم والسندات وأصناف الشركات، فيحرم ويحلل، دون أن يحيط بهذه الأشياء خبرًا ويدرسها جيدًا، ومهما يكن علمه بالنصوص عظيما ومعرفته بالأدلة واسعة، فإن هذا لا يغني ما لم يؤيد ذلك معرفة تامة بالواقعة المسؤول عنها وفهمه لحقيقتها الراهنة.

ما طبيعة العملات الرقمية؟

1 - رصيد مالي يتم تسجيله إلكترونيا على بطاقة قيمة مخزنة أو أي جهاز آخر.
2 - أموال الشبكة، وذلك بنقل القيمة إلى شبكات الكمبيوتر خاصة الإنترنت.
3 - مطالبة على بنك خاص أو مؤسسة مالية أخرى، مثل الودائع المصرفية.
4 - الاستثمار على العملات الرقمية هو استثمار على المخاطر بسبب التقلبات السريعة.

كيفية الشراء؟

1 - فتح حساب في منصة تداول.
2 - امتلاك تأشيرة أو جواز سفر لتفعيل الحساب.
3 - LocalBitcoins.
4 - النقر فوق العملة.
5 - اختيار البلد والنقر على جميع العروض.
6 - فتح الخيار واختيار التحويل المحلي التحويل المصرفي الوطني.
7 - الدخول على قائمة الوسطاء.
8 - الدخول على صفحة البائع.
9 - تحديد عملات التي يراد شراؤها وكتابة أي شيء للبائع ثم إرسال طلب الشراء.
10 - حفظ العملة بحيث لا يمكن للبائع نقلها خارج الموقع.
11 - الدفع للبائع من الحساب المصرفي.
12 - تحويل العملة الرقمية إلى محفظتك.
13 - سيظهر تغيير حسابك في المحفظة.
14 - في صفحة المحفظة ستظهر ثلاثة خيارات: إرسال العملات- استلام العملات- المعاملات.

أشهر أنواعها؟ وفقاً لموقع «CoinMarketCap.com» فهناك 6700 عملة رقمية، من أهمها وأشهرها:

1) البيتكوين Bitcoin BTC.
2) الأثريوم Ethereum ETH.
3) التيثر Tether USDT.
4) بينانس كوين.
5) BNB Binance Coin.
6) دوغكوين Dogecoin DOGE.

كيفية حفظ وانتقال العملات الرقمية:

يتم ذلك عن طريق الحفظ والتخزين، وذلك من خلال المحافظ، وهي نوعان:

الأول: محفظة خاصة:

ويكون للمحفظة الخاصة مفتاحان:

المفتاح الأول خاص: وذلك بقصد الوصول إلى العملات الخاصة بالإنسان نفسه.

المفتاح الثاني عام: وهو يتيح إنفاق العملة وتبادلها مع الآخرين في البيع والشراء؟ ومع وجود تلك المفاتيح، فهل يمكن للمستثمر أن يفقد أمواله؟ نعم إن فقد المفاتيح من خلال نسيانها، فهو لا يستطيع الوصول إليها، وبالتالي يفقدها، ويخسر المال، ولا يستطيع القيام بعمليات البيع والشراء بها.

أنواع المحافظ:

المحافظ التي تحفظ فيها العملات الرقمية نوعان:
النوع الأول: محافظة متصل بالإنترنت، وينقسم إلى:

1 - **محفظة الكمبيوتر:** وتكون مثبتة على جهاز الكمبيوتر الشخصي

2 - **محفظة الإنترنت:** وتعتمد على اسم المستخدم وكلمة المرور، وتستخدم من أي جهاز

النوع الثاني: المحافظ غير المتصلة بالإنترنت، وهي قسمان:
1 - **محافظ ورقية:** وتكون على ورق غال السعر، ذي جودة عالية.

2 - **محفظة الأجهزة:** وتكون من خلال شراء مساحة تخزين.

مزايا وعيوب المحافظ:

من أهم المخاوف التي تتعلق بالمحافظ أن محافظ الإنترنت عرضة للاختراق، وأما محافظ

تقرير العملات الرقمية

غير الإنترنت، فليست مجانية، وصعبة للمبتدئين، وقد تتعرض لأضرار خارجية.

تاريخ العملات الرقمية:

1990-1996م: منتجات الذهب الإلكتروني.
2006م: بدأ موقع «ليبيرتي ريسرف» في تأسيس العملة الرقمية المعروفة: تحويل الدولار واليورو لعملة رقمية برسوم بنسبة 1%؛ أغلقت من الحكومة الأمريكية بسبب غسيل الأموال.
2005م: العملة الرقمية في الصين عبر منصة «تينسينت كيو كيو» من خلال القطع النقدية «Q»، وأغلقت بسبب زعزعة العملة الصينية يوان.

2008-2009 التداول بتكوين.

المخاوف:

1 - عدم المركزية.
2 - جهات غير معلومة الجانب الأمني.
3 - الوهم – الرهن العقاري.
4 - بسبب الضعف التقني يمكن استخدام المبلغ أكثر من مرة بسبب التأخر.
5 - إمكانية حصول فرد من مجموعة التنقيب على حصة غير عادلة.
6 - سوء إدارة التبادلات عبر الإنترنت، فليس هناك تأمين للخسائر ولو جزئياً.
7 - ورود الاحتيال من الخبراء.

الإعتراف:

مازالت غالب دول العالم لا تعترف بالعملات الرقمية لآثارها السلبية على العملة الرسمية والاقتصاد المحلي والدولي.

لكن يبدو أن العملات الرقمية في طريقها للاعتراف، ومن ذلك:

1 - أن ألمانيا قد اعترفت اعترافا كاملا، وذلك بقصد دفع الضرائب.
2 - حكم قاض أمريكي أنها نوع من النقود، مع عدم الاعتراف الأمريكي بهذا.

العوامل المؤثرة في تحديد قيمة العملة:
العملة العادية:

من أهم العوامل التي تحدد قيمة العملة الرسمية، ما يلي:
1 - الأصول وحجم الاحتياطات الطبيعية البترول- الغاز إلخ.
2 - الإنتاج والتصدير.
3 - القوة السياسية والعسكرية.
4 - الانتشار الجغرافي.

5 - العرض والطلب الاقتصاد الحقيقي- الممارسات الخطرة كالمضاربات على العملة وأوراق الدين المضاربة بالهامش وعلى سندات الدين.
6 - التضخم وأسعار الفائدة البنية التحتية وزيادة الطلب الداخلي ورفع سعر الفائدة لامتصاص السيولة.

العوامل المؤثرة في العملات الرقمية غير الرسمية، من أهمها:

1 - العرض والطلب.
2 - المضاربة.
3 - التنظيم والاعتراف من عدمه.
4 - الضجيج الإعلامي.
5 - التطورات والأحداث السياسية.
6 - التحول نحو العملات الأجنبية يقلل قيمة العملة المحلية اختلال القوة الشرائية.

مستقبل العملة:

استطلاع أمريكي يرفض 82% تقنين العملة الرقمية مقابل 18%، وسبق رفض تصنيف بيتكوين من هيئة الأوراق المالية والبورصات.

حجم الاستثمار في العملات الرقمية:

وصل حجم الاستثمار في العملات الرقمية إلى ترليون دولار تقريباً. وهناك توجه من بعض رجال الأعمال إلى إذكاء سوق العملات الرقمية، على سبيل المثال: إيلون ماسك الذي روج لها باستثمار يصل إلى 1.5 مليار دولار في هذه العملات باعتبار أنها الطريق الأسرع للحصول على الربح؛ بل إنه أعلن مؤخراً عن إمكانية استخدام العملة الرقمية المشفرة كطريقة لدفع قيمة سيارات تسلا المملوكة له.

المبحث الثاني: الحكم الفقهي للبيتكوين والعملات المشفرة:

البتكوين هي إحدى العملات الرقمية المشفرة، والتي لا تخضع لأي رقابة حكومية، أو رسوم معاملات أو تحويلات، وقد نشأت عام 2009م من قبل شخص غير معروف، أطلق على نفسه اسم ساتوشي ناكاموتو، وقد تم طرح هذه العملة بقصد استخدامها في علميات الدفع التي لا تضع لأي رقابة.

وهو عملة غير مغطاة بأي نوع من أنواع المال الحقيقي أو الذهب والفضة، فالبتكوين - وأخواتها من العملات المشفرة- هي مجرد أرقام أو أشكال إلكترونية كتبت أو رسمت أو برمجت من خلال بعض الأشخاص بواسطة أجهزة الحاسب الآلي، وليس لها أصل محسوس، كما أنه ليس لها تكلفة إلا الكهرباء المستعمل في الأجهزة والوقت الذي أنفق فيها.

ومن أهم الفوارق بينه وبين العملة الورقية أن الأخيرة تصدر من قبل البنوك المركزية بخلاف البتكوين والعملات الرقمية غير الرسمية، كما أن البيتكوين وأخواتها عرضة للتذبذب الكبير بخلاف العملات الورقية.

الاجتهاد الفقهي في حكمها:

اختلفت الاتجاهات الفقهية المعاصرة في حكم البيتكوين والعملات الرقمية المشفرة والافتراضية إلى ثلاثة اتجاهات:

الاتجاه الأول: وهو قول جمهور الفقهاء المعاصرين والذي يذهب إلى حرمة تصنيع وشراء البيتكوين والعملات الرقمية غير الرسمية، وعلة الحكم عندهم أن هذه العملة ليست نقداً ولا سلعة ولا أصلاً مالياً حقيقياً.

الاتجاه الثاني: القول بإباحة التعامل بالبيتكوين وأخواتها، فهي - عندهم- عملة؛ لاعتراف بعض الدول بها، ولأنها إن لم تكن عملة، فهي سلعة؛ لشدة الإقبال عليها وتداولها.

الاتجاه الثالث: التوقف؛ لعدم وضوح الرؤية عند بعض الفقهاء، وكما هو معلوم؛ فإن التوقف ليس حكما شرعيا.

النظر الاجتهادي في البيتكوين والعملات الرقمية:

العملات الرقمية الرسمية:

يجوز التعامل بالعملات الرقمية الرسمية إذا أصبحت بديلا عن العملات الورقية، وكانت خاضعة للبنوك المركزية بإشراف الدولة، وتعهدت الجهات بصرفها بقيمتها من أي أنواع البضائع أو الإنتاج المحلي؛ وبناء الجواز على دليل القياس على العملات الورقية التي تصدر من البنوك المركزية والتي يتعامل بها الناس، سواء كان لها رصيد من الذهب الفضة أو بأموال عينية أخرى، أو ليس لها رصيد من الذهب والفضة أو حتى الأموال العينية كما هو الحال في الدولار وغالب العملات بعد انفكاك العملة عن قيمتها الحقيقية، وهو المعمول به في غالب الدول الآن، وذلك لأن الناس قبلت التعامل بها كوسيط نقدي وليس له غطاء حقيقي؛ مع طبيعة الاستقرار النسبي له في سعر السوق.

العملات الرقمية غير الرسمية:

لا يجوز التعامل بالبتكوين - وأخواتها من العملات الرقمية المشفرة- وذلك لما يلي:

أولاً- قيامهما على عملية خلق النقود:

فالعملات الرقمية غير الرسمية قائمة على عملية خلق النقود من لا شيء، وهو الوجه المقابل للربا، وذلك اشترط النبي صلى الله عليه وسلم في عقد الصرف التقابض، وهو وسيلة لمنع عملية خلق النقود؛ كما ورد في الحديث الصحيح: «الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والبر بالبر، والشعير بالشعير، والتمر بالتمر، والملح بالملح، مثلا بمثل، سواء بسواء، يدا بيد، فإذا اختلفت هذه الأصناف، فبيعوا كيف شئتم، إذا كان يدا بيد».

فالربا تمنعه المماثلة، وخلق

النقود يمنعه التقابض، وهناك ارتباط وثيق بين الربا وخلق النقود، وكلاهما محرم في الشريعة بنص كلام النبي صلى الله عليه وسلم.

كما أنه يترتب على الربا وخلق النقود من المفاسد ما يضر بالاقتصاد مما جعلهما من المحرمات في المجال الاقتصادي.

ثانياً- أنها مال متوهم غير حقيقي:

إن عملية خلق النقود التي من أهم صورها البيتكوين والعملات المشفرة يتولد عنه مال متوهم ليس حقيقيا، فتتكون الثروة في يد عدد محدود من الذين لهم قدرة على إيجاد البيتكوين والعملات الرقمية المشفرة، مما يغني غنى فاحشا لدى هؤلاء وفقر لدى الطوائف الأخرى، وهو نفس علة تحريم الربا، كما قال تعالى: {كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ} .

ثالثاً- الاحتكار:

كما أن تخليق العملة الالكترونية المشفرة من قبل أشخاص بدون رقابة يؤدي إلى احتكارها في عدد معين، وكما هو معلوم أن الاحتكار في الشريعة حرام لما يترتب عليه من ضرر، كما ورد في صحيح مسلم من حديث النبي صلى الله عليه وسلم: «لا يحتكر إلا خاطئ» .

رابعاً- القمار:

أن العملات الرقمية المشفرة تتعرض للتذبذب الكبير والسريع؛ مما يجعلها نوعا من أنواع القمار المحرم؛ لقوله تعالى: {يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ}، وعلة التحريم من جهة كونه قمارا أنه كسب مبني على اللعب بالحظ، فحين يشتري الإنسان البيتكوين – أو إحدى أخواتها- فإن كسبه مبني على الحظ؛ فقد يرتفع السعر جدا، أو ينخفض جدا، والأصل في العملة الاستقرار والانضباط ولو نسبيا.

عدم تكييف البيتكوين وأخواتها من كونها نقد؛ لأنها – حتى الآن- ليست وسيطا للتبادل؛ وهي أهم وظائف النقود، فالبيتكوين لا يتوافر فيها خصائص النقود، التي من أهمها:

1 - أنها وحدة لقياس السلع والخدمات بوحدات نقدية.
2 - أنها وسيط للتبادل، فمن خلالها يسهل الحصول على السلع والخدمات.
3 - أنها قابلة للادخار ومحفظة مالية لحفظ القيمة المالية لها.
4 - أنها أداة للمدفوعات الآجلة، فلابد من الثبات في القوة الشرائية.
والبيتكوين – وأخواتها من العملات المشفرة غير الرسمية- لا تتصف بهذه الصفات للنقد.

خامساً- ليست سلعة:

كما أن البيتكوين وأخواتها لا تعد سلعة، لأن المقصود بها التبادل وليست مقصودة لذاتها؛ كما هو الحال في السلع.

سادساً- ليست أصلاً مالياً:

فالبيتكوين وأخواتها لا تعد أصولا مالية حقيقة، فليست هي موجودات أو أصول عينية أو خدمات ونحو ذلك.

سابعاً- عدم صدورها من السلطات المختصة:

فهذه العملات تصدر عن جهات أو أشخاص مجهولين، وليس من قبل الحاكم، قال الرافعي: «ويكره للرعية ضرب الدراهم وإن كانت خالصة فانه من شأن الإمام».

وفي «ونقل جعفر بن محمد عن الإمام أحمد قوله: لا يصلح ضرب الدراهم، إلا في دار الضرب بإذن السلطان؛ لأن الناس إن رخص لهم ركبوا العظائم».

وفي «نص الفقهاء على أن لإمام المسلمين ولاية ضرب الفلوس والدراهم والدنانير للناس في دار الضرب وأن تكون بقيمة العدل في معاملاتهم تسهيلا عليهم وتيسيرا لمعاشهم، ولا يجوز له أن يضرب المغشوش للحديث الصحيح: من غشنا فليس منا - رواه مسلم - كما لا يجوز لغير الإمام أن يضرب لأنه من الافتيات عليه ولأنه مظنة للغش والإفساد بتغير قيم الدراهم والدنانير ومقاديرها».

ثامناً- عدم استقرار السعر:

فعدم وجود الاستقرار النسبي للبيتكوين وأخواتها من العملات الرقمية غير الرسمية، وهذا الاستقرار للعملة يحقق العدل بين البائع والمشتري ويحفظ العقود التي بين الناس خاصة في الآجال الطويلة.

وقد نص عدد من الفقهاء على وجوب الاستقرار للعملة، قال ابن أبي العز الحنفي «أما الدراهم والدنانير فهي أثمان المبيعات وبها يعرف تقويم الأموال فيجب أن تكون محدودة لا ترتفع قيمتها ولا تنخفض، وقد حرم فيهما ربا النساء لما فيه من الضرر بالمحاويج، وهو الأصل في تحريم الربا، ولذلك قال -صلى الله عليه وسلم-: «إنما الربا في النسيئة».

ويقول ابن القيم: فإن الدراهم والدنانير أثمان المبيعات، والثمن هو المعيار الذي به يعرف تقويم الأموال، فيجب أن يكون محدودا مضبوطا لا يرتفع ولا ينخفض؛ إذ لو كان الثمن يرتفع وينخفض كالسلع لم يكن لنا ثمن نعتبر به المبيعات، بل الجميع سلع، وحاجة الناس إلى ثمن يعتبرون به المبيعات حاجة ضرورية عامة، وذلك لا يمكن إلا بسعر تعرف به القيمة، وذلك لا يكون إلا بثمن تقوم به الأشياء، ويستمر على حالة واحدة، ولا يقوم هو بغيره؛ إذ يصير سلعة يرتفع وينخفض، فتفسد معاملات الناس، ويقع

الخلف، ويشتد الضرر، كما رأيت من فساد معاملاتهم والضرر اللاحق بهم حين اتخذت الفلوس سلعة تعد للربح فعم الضرر وحصل الظلم، ولو جعلت ثمنا واحدا لا يزداد ولا ينقص بل تقوم به الأشياء ولا تقوم هي بغيرها لصلح أمر الناس.

تاسعاً- مناقضة العملات المشفرة لمقاصد الشريعة:

مراعاة مقاصد الشريعة في الاجتهاد من الواجبات، فهي أصول عظيمة في طبيعة الاجتهاد المعاصر، كما يقول الإمام الشاطبي: «النظر في مآلات الأفعال معتبر مقصود شرعًا كانت الأفعال موافقة أو مخالفة، وذلك أن المجتهد لا يحكم على فعل من الأفعال الصادرة عن المكلفين بالإقدام أو بالإحجام إلا بعد نظره إلى ما يؤول إليه ذلك الفعل، فقد يكون مشروعاً لمصلحة قد تستجلب أو لمفسدة قد تدرأ، ولكن له مآل على خلاف ما قصد فيه، وقد يكون غير مشروع، لمفسدة تنشأ عنه أو مصلحة تندفع به، ولكنْ له مآل على خلاف ذلك، فإذا أطلق القول في الأول بالمشروعية، فربما أدى استجلاب المصلحة فيه إلى مفسدة تساوي المصلحة أو تزيد عليها، فيكون هذا مانعًا من انطلاق القول بالمشروعية، وكذلك إذا أطلق القول في الثاني بعدم المشروعية ربما أدى استدفاع المفسدة إلى مفسدة مثلها أو تزيد، فلا يصح إطلاق القول بعدم المشروعية، وهو مجال للمجتهد صعب المورد، إلا أنه عذب المذاق، محمود الغب، جار على مقاصد الشريعة».

ووجه مناقضة العملات المشفرة لمقاصد الشريعة الكلية والجزئية من عدة جهات:

1 - أن القصد منها مطلق الربح دون النظر إلى المآلات الاقتصادية، وليس مطلق الاسترباح تعليل مصلحي شرعي يجيز كل ماينتج عنه الاسترباح، ولهذا حرم الله الربا والقمار وبيع الخمر وغيرهما من المحرمات رغم ما فيها من الاسترباح.

2 - ما يؤول إليه الأمر من مآلات فاسدة غير معتبرة شرعا، مثل: مآل الاحتكار، ومآل ضعف الإنتاج وتأثيره على الاقتصاد والناتج المحلي.

3 - صرف أموال الناس فيما لا يعود بالمنفعة الحقيقية، وإنما هو الجري وراء وهم الكسب السريع دون ربطه بالعمل والإنتاج.

4 - أنه يناقض مقصد حفظ المال، من جهة التغيرات العالمية السريعة فيه، وتحكم عدد من الناس في قيمته، ففي الوقت الذي ربما يكسب فيه بعض الناس مبالغ طائلة، قد يخسر بعض الناس كل ما لديهم من مال، وما يؤول إلى تحول الغني إلى فقير، وهو من المقاصد الفاسدة غير المعتبرة شرعا؛ فتحقيق الكفاية عند الناس من مقاصد الشريعة.

الخلاصة:

أن العملات الرقمية إذا صدرت من الدول وحلت محل الأوراق المالية بما لها من قوة؛ فهي مباحة، أما العملات الرقمية غير الرسمية؛ فلا يجوز التعامل بها؛ لما في ذلك من الضرر والمفاسد الشرعية التي بينت سابقاً.

أهم المراجع:

1) الأحكام السلطانية للماوردي، طبعة مصطفى الحلبي.
2) الاعتصام، إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي (المتوفى: 790هـ) تحقيق: سليم بن عيد الهلالي، دار ابن عفان، السعودية. الطبعة: الأولى، 1412هـ - 1992م،
3) إعلام الموقعين عن رب العالمين لابن القيم، طبعة السعادة بمصر.
4) تلخيص الحبير- طبعة المطبعة الفنية المتحدة مصر.
5) التنبيه على مشكلات الهداية، لابن أبي العز.
6) سنن ابن ماجه.
7) سنن أبي داود.
8) شرح الكوكب المنير الفتوحي الحنبلي المعروف بابن النجار، تحقيق: د. محمد الزحيلي، د. نزيه حماد طبع: جامعة أم القرى - معهد البحوث العلمية -، الطبعة الثانية، 1413 هـ .
9) صحيح البخاري.
10) صحيح مسلم.
11) ضوابط الفتوى في القضايا المعاصرة، د. عبد المجيد محمد السوسوه، أستاذ مشارك في كلية الشريعة -بجامعة الشارقة وجامعة صنعاء.
12) فتح الباري لابن حجر، الطبعة السلفية.
13) فتح العزيز شرح الوجيز للرافعي بهامش المجموع طبعة دار الفكر.
14) الفتوى بين الانضباط والتسيب، الدكتور يوسف القرضاوي، طبع دار الصحوة
15) الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي. محمد بن الحسن بن العربيّ بن محمد الحجوي الثعالبي الجعفري الفاسي (المتوفى: 1376هـ) دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان. الطبعة: الأولى - 1416هـ- 1995م.
16) الموافقات في أصول الفقه، إبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي المالكي، تحقيق: عبد الله دراز دار المعرفة - بيروت، تحقيق: عبد الله دراز.
الموسوعة الفقهية الكويتية، طبعة وزارة الأوقاف الكويتية.

Economic outlook improving amid high oil prices and buoyant consumer activity

Kuwait's economic performance and outlook has looked on a stronger footing in recent months, despite fresh shocks to the global economy from the Ukraine war and Covid-linked lockdowns in China. Oil prices have surged, rising more than 50% so far in 2022 to the current level of $117/bbl (ICE Brent, as of 28 June) and crude oil production, 2.64 mb/d in May, is increasing each month as Kuwait ramps up output as part of the OPEC+ supply schedule. (Chart 1.) Production growth will accelerate in July and August until output hits 2.81 mb/d, reversing all the pandemic-era production cuts started in May 2020.

Consumer spending has continued to be buoyant, with the most recent Knet data showing sales at KD2.7 billion in May, up almost 21% year-on-year. (Chart 2.) Bank lending growth has also been strong, with April's domestic credit expanding at the fastest annual rate in at least thirteen years (+9.3% y/y). While household lending has largely driven the post-pandemic rebound, business credit has picked up this year, benefitting from the normalization of economic activities and the lifting of Covid-19 restriction. Robust domestic consumption is helping to underpin the non-oil sector's post-pandemic recovery. Another driver of non-oil economic growth is real estate. And here activity has also ticked up, with demand for investment and commercial real estate now increasing in prominence—2021 saw demand for residential properties lead the recovery. Total real estate sales in the five months to May reached KD1.63 billion (cumulative), up almost 15% on the same period last year. Meanwhile, Kuwait's public finances have

Chart 2: Consumer spending - (KD billion)

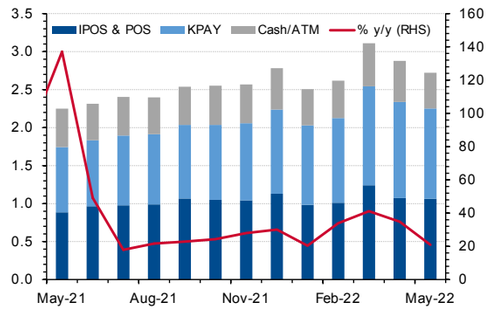

Source: Knet

Chart 1: Oil prices - ($/bbl)

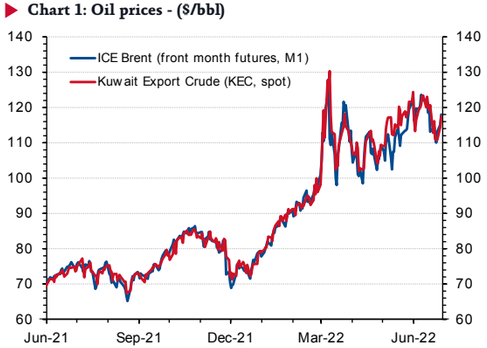

Source: Refinitiv, KPC

benefitted immensely from the rise in oil prices. This year, the government can look forward to bumper oil revenues and a first fiscal surplus since 2014, of 8.8% of GDP, we estimate. (Chart 3.) The turnaround will enable the authorities to start recapitalizing the General Reserve Fund, which had been close to depletion. With oil price and revenue assumptions raised, government spending will likely also respond positively. The authorities may opt to increase capital outlays to further their longer-term infrastructure development plans. Recognizing the improved fiscal situation and Kuwait's strong balance sheet and ample buffers, rating agency Moody's recently affirmed the country's sovereign credit rating of A1, with a stable outlook. More broadly, Kuwait's improving economic fundamentals, especially across the oil sector, has resulted in an upgrade to the outlook, with GDP growth forecast to come in at 8.5% in 2022, the fastest rate since 2011. At the same

Chart 3: Fiscal balance

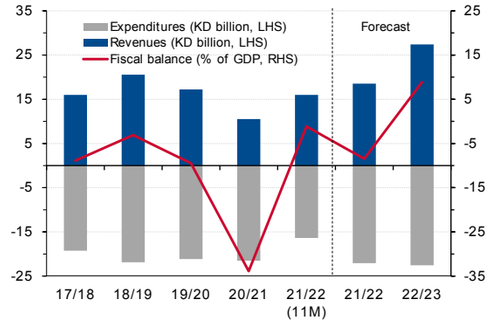

Source: Ministry of Finance (MOF), NBK estimates

time however, downside risks are also more prominent. The global economic backdrop is extremely uncertain and volatile. Inflation is at multi-decade highs in several advanced economies, with the Russia-Ukraine conflict stoking further price rises in commodities, foods and fuels. The US Fed and major central banks are looking to bring down inflation through multiple rounds of interest rate hikes. Consumers are therefore having to grapple with a much higher cost of living. In In June, the CBK followed the US Fed's lead with a third consecutive 25 bps interest rate increase to its key policy discount rate, bringing it to 2.25%. (Chart 4.) The discount rate is expected to trend up in Kuwait as the Fed continues raising interest rates, though not necessarily in tandem. As it deliberates the extent and pace of interest rate hike, the CBK will continue to monitor the external environment, local inflation and non-oil economic activity.

Moreover, the domestic political situation remains in a state of flux, with a caretaker government overseeing activities pending the formation of a new cabinet and a new national assembly once parliamentary elections are held in the months ahead.

The new government and legislature will have a long list of issues to address, not least speeding up the pace of reforms to boost the economy's long-term growth rate and address declining private sector employment of nationals. According to labor market data released by the Public Institute for Social Security (PIFSS) for the final quarter of 2021, the employed Kuwaiti private sector workforce continued to shrink, by 184 individuals q/q to 52,600 (-2.5% y/y). This compares to an increase in the employed public sector workforce of 6.8% y/y to 313,500 in 4Q21. Total Kuwaiti employment growth accelerated in 4Q21, rising by 5,833 q/q to 404,448. (+5.2% y/y). The authorities will be especially keen to reverse this trend of declining private sector participation, including to ease the pressure on the public sector payroll and underpin the longer-term economic diversification agenda. Economic and fiscal reforms would immeasurably help the country's medium to longer-term prospects.

Chart 4: Central bank interest rates - (%)

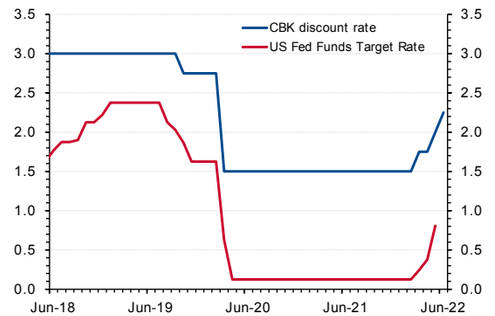

Source: Central Bank of Kuwait (CBK)

Kuwait, inflation has also risen sharply, reaching 4.7% y/y in April, with local businesses facing ongoing supply chain pressures that potentially disrupt output. The overall impact is mitigated by government price controls, subsidies and active oversight by the Central Bank of Kuwait (CBK) as well as by a stronger US dollar, to which the Kuwaiti dinar is largely pegged.

Supply-Demand Imbalances, Uncertainty to Keep Oil Prices in Flux

Three months into the war in Ukraine, the outlook for oil supply and demand remains uncertain. While fear of a chaotic collapse of the global oil market sparked by the war has waned, gross imbalances could still resurface. The timing of resolution of the conflict is unclear, and both consumers and investors are being buffeted by price volatility. Recent events only add to the uncertainty, including the EU's plan to embargo Russian oil and insurance on tankers carrying the product; reopening and a potential surge in energy demand after COVID-19 lockdowns in Shanghai; and the possibility that Russia may soon be shut out of OPEC+.

We posit that slower global growth and higher inflation may curb demand for oil over the next 18 months. Nonetheless, production caps and disruptions in supply may keep prices well above the $70-$90 per barrel range that prevailed prewar. These elevated prices will reflect the EU's ban on Russian oil, but likely also capacity constraints for oil production among Gulf states and the US. Still, risks of additional oil price spikes or dives loom as the potential for Russian retaliation or prospects of increased Gulf production may keep investors and consumers of oil guessing.

Insights for What's Ahead

- The Brent oil price is expected to average US$111/bbl in the second half of 2022, and US$99/bbl in 2023 as demand and supply may fall, but at uneven rates.
- Volatility will continue to characterize the oil market over the medium term. The evolution of the war in Ukraine and global oil demand as growth slows will be key factors in determining the path for prices ahead.
- The EU's decision to halt Russian oil imports will certainly cause continued disruption to the oil market and boost prices. Still, the desired result—a major decline in Russia's oil revenues—may not come to fruition given increased Russian sales to China and India.
- Risks of additional spikes in energy prices remain as Russia may choose to retaliate against the EU's oil ban by shutting off natural gas to EU member states.
- There is scope for increased crude oil production by OPEC members, especially if Russia is sidelined. However, lack of infrastructure may limit the capacity of Gulf states to ramp up production significantly.
- Similarly, lack of investment, labor and equipment shortages, reluctance to rehab aging refineries, and political pressures may continue to limit the degree to which the US can increase oil production.

Slowing Global Growth to Curb Oil Demand

Global oil demand is expected to soften amid higher prices and weaker economic growth. After global real GDP growth expanded by 5.9 percent in 2021, The Conference Board expects it to slow to 2.9 percent this year. This pace includes a full 1 percentage point downgrade in projected output since the start of the war. The deceleration of global growth from last year's breakneck, pandemic-revival pace, and the strains of the war in Ukraine, are expected to continue to place downward pressure on oil demand ahead.

All three major oil organizations—Energy Information Agency (EIA), International Energy Association (IEA), and OPEC—downgraded their 2022 global oil demand forecasts by 0.3-0.6mb/d, citing drags on global growth from faster inflation and COVID-19-related shutdowns in China. According to the EIA, global oil demand has already declined to 97.37mb/d as of April 2022, the lowest level since June 2021. There may be a surge in Chinese oil demand as the most recent lockdown ends, but if zero-COVID-19 policies persist, then the risk of another drop in global oil demand remains.

Supply May Still Struggle to Keep Up

Even while oil demand may slow over the course of this year and next, supply may continue to struggle to keep pace. Like oil demand, 2022 global oil supply growth has been downgraded by 1.2 thousand barrels per day by major oil organizations since the start of the

Oil consumption fell behind oil supply for the first time in two years

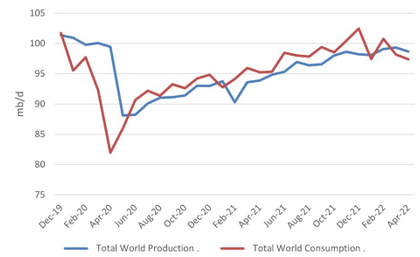

Source: US Energy Information Administration

war. The downshift in expectations reflects the risk of a potential EU ban on Russian oil, limited global production capacity, and the low probability of Iranian oil returning to international markets in 2022. According to the EIA, global oil supply has already fallen by 0.6 mb/d as of April 2022. Since May 2020, when OPEC+ agreed to cut supplies, demand has largely surpassed supply. Only in March and April 2022 did supplies just exceed demand. This is constructive, but there is still the risk that supplies in the future may fall short. Politics and capacity are the reasons.

There is still limited political will among OPEC countries to raise oil output. OPEC countries, predominantly Saudi Arabia and the United Arab Emirates, have repeatedly voiced their commitment to the OPEC+ agreement to limit production. In an unexpected move, OPEC+ agreed on June 2 to raise the incremental monthly increase from 432 to 648 mb/d for July and August 2022, citing increased demand due to the summer travel season. The statement did not mention the Russian oil embargo nor the war in Ukraine. This marginal increase is definitely not enough to compensate for the decline in Russian oil but rather is a political signal on behalf of OPEC to the US and the EU, which have been seeking production increases. The increased production was blessed by Russia, a member of OPEC+.

Politics aside, OPEC has limited spare capacity to increase production to offset the EU's embargo on Russian oil or help quickly reduce global oil prices. OPEC+ has consistently produced below its monthly targets. According to the IEA, Saudi Arabia and the UAE hold up to 3.3 mb/d of spare capacity that is available to the market within 90 days, while Iraq and Kuwait can only add another 0.8 mb/d.

The US, another major oil exporter, is also experiencing capacity constraints. The US is not ramping up oil production due to shortages of labor, equipment, and funding. While government policy and regulations are blocking increased production, investors are reluctant to finance projects to repair old oil refineries or commit dollars to the energy sector as consumer, business, and government preferences shift toward renewable energy use.

Possible oil price trajectories based on OPEC production decisions

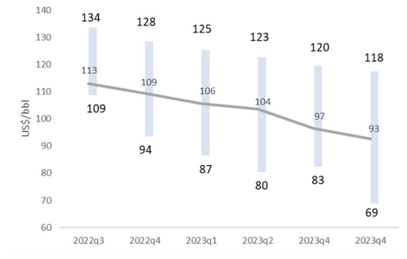

Source: Supply-Demand Imbalances, Uncertainty to Keep Oil Prices in Flux, The Conference Board, June 2022

Oil Prices Still Face Risk of Further Spikes

The EU is ratcheting up its economic war on Russia in response to the invasion of Ukraine. In late May, the EU reached a deal to sanction Russian oil by the end of 2022 while temporarily allowing pipeline deliveries to Hungary, Czech Republic, and Slovakia for the next 18 months. This would mark the sixth round of sanctions on Russia to decommission the Russian war machine, which has been largely financed by oil revenues.

The EU's sanctions have and will continue to prompt Russia to cut production. Since the start of the war in Ukraine, fear of oil sanctions kept investors away from Russian oil, leading to sharp declines in the economy's production. So far, Russia cut back its oil production in March and April 2022, lowering output to 10.3 mb/d, from 11.3 mb/d in February. This 8.8 percent month-on-month decline is the steepest since May 2020. Estimates from various energy experts suggest that the impending EU oil ban could reduce Russian oil production by another 2-3 mb/d.

larger banks, and the advanced IRB approach to the largest and most sophisticated banks. Two approaches are used to measure market risk: the standardised approach and the internal models approach. Basel 2 allows three methods for calculating operational risk regulatory capital: (i) the basic indicators approach (BIA), (ii) the standardised approach (STA), and (iii) the advanced measurement approach (AMA).

Pillar 2, which pertains to the supervisory review process, is designed to ensure that a risk management framework has been developed within the bank and that the process is adequately audited and supervised. Pillar 3 is about market discipline, which may be defined as actions taken by shareholders to monitor and influence the behaviour of entities to improve their performance. Pillar 3 is designed to complement the minimum capital requirements (Pillar 1) and the supervisory review process (Pillar 2). The disclosure provided under Pillar 3 is considered to be essential to ensure that market discipline is an effective complement to the other two pillars.

On 1 January 2012 a precursor to Basel 3, Basel 2.5 came into force as a result of the realisation that Basel 2 could not have dealt adequately with the global financial crisis. The announced objectives of Basel 2.5 include the following: (i) strengthening the risk coverage of the capital framework; (ii) reducing risks from certain securitisation and off-balance-sheet activities; (iii) discouraging excessive lending; (iv) strengthening board and senior management oversight in banks and banking groups; (v) increasing public disclosure; and (vi) strengthening the oversight of bankers' remuneration to align the incentives for senior managers with the long-term sustainability of the institution. Basel 2.5 was intended to provide more robust methods of capturing trading book risks to ensure that banks are better prepared to deal with adverse shocks.

The origin of Basel 2.5 can be traced back to 13 July 2009 when the BCBS announced the release of a set of regulatory measures aimed at enhancing the three pillars of Basel 2 and the 1996 amendment of Basel 1, which was introduced to address market risk. The objective of Basel 2.5 was to keep up with "financial innovation" that occurred in the run-up to the global financial crisis. In particular, Basel 2.5 was designed to address the problems resulting from securitisation (the very reason for the introduction of the 1996 amendment and the advent of Basel 2) and the lack of understanding among banks of the underlying risks in pools of exposure—hence the emphasis on correlation trading (based on the exploitation of anomalies represented by deviation from correlation between two or more financial prices).

The provisions of Basel 2.5 include changes and additions to all three pillars of Basel 2, introducing higher capital requirements, further supervisory review and guidance, and tighter disclosure requirements. For many observers, Basel 2.5 came as a quick and ad hoc response to the global financial crisis.

Basel 3 was also supposed to be a response to the global financial crisis. In October 2010, the Basel Committee on Banking Supervision published a report entitled The Basel Committee's Response to the Financial Crisis: Report to the G20, in which the Committee declared the development of "a reform programme to address the lessons of the crisis".

The Basel 3 provisions can be grouped under six elements. The first element is raising regulatory capital requirements and reviewing the definition of capital, emphasising the quality, consistency and transparency of the capital base. The second element is the expansion of risk coverage to ensure that all material risks are integrated adequately into and covered in the process of computing regulatory capital, particularly those related to trading activities, complex transactions and derivatives. The third element is that of the introduction of a (non-risk based) leverage ratio as a supplementary measure to the risk-based framework. The fourth element is about the introduction of a countercyclical capital buffer to reduce the procyclicality of the banking industry.

The fifth element is the liquidity provisions aimed at establishing minimum standards for funding liquidity risk. The sixth element is about Pillar 2 (the supervisory review process) and Pillar 3 (public disclosure), as well as proposals to enhance risk management practices.

Some observers believe that some of the most fundamental problems with Basel 1 and Basel 2 have not been dealt with in Basel 3, including model framework, regulatory and tax arbitrage, the need for more capital, allowing banks to use internal models to calculate regulatory capital, reliance on the rating agencies, the implementation problems, and the exclusionary and discriminatory aspects of Basel 2. The most serious problem, however, remains the risk-based approach to the calculation of regulatory capital.

In 2017, an agreement was reached on the introduction of yet another Basel accord, Basel 4 (or Basel 3.1, as some observers would call it). The new accord was supposed to be implemented on 1 January 2022, but in March 2020 (in response to the pandemic) the BCBS deferred the implementation to 1 January 2023.

Basel 4 introduces changes that limit the reduction in capital that can result from banks' use of internal models under the Internal Ratings-Based approach. This includes a standardised floor, so that the capital requirement will always be at least 72.5% of the requirement under the Standardised approach; a simultaneous reduction in standardised risk weights for low risk mortgage loans; a higher leverage ratio for Global Systemically Important Banks (G-SIBs); and more detailed disclosure of reserves and other financial statistics.

It is unlikely that we will live in a Basel-free world, even though financial stability has not improved drastically since the advent of Basel 1. Over time, however, the Basel system transformed into a vast transnational regulatory empire that spawned a huge industry consisting of "Basel experts" who are in the business of interpreting and implementing the rules outlined in the thousands of pages coming from the Committee. We should be ready for Basel 5 and beyond.

In particular, a widespread feeling was that Basel 1 failed to prevent bank failure, such as the collapse of Barings Bank. However, capital-based regulation could not have prevented the collapse of Barings Bank, not only because Barings experienced a big operational loss (rather than credit or market losses) but also because the accord was not about risk management.

In response to the criticism of Basel 1, to address changes in the banking environment that the 1988 accord could not deal with effectively, and in response to the view that Basel 1 was becoming outdated, the BCBS decided to design and implement a new accord, Basel 2. In its introduction of the first set of proposals that gave birth to Basel 2, the BCBS proclaimed a critical need to redesign the 1988 Accord in the light of market innovations and a fundamental shift towards more complexity in the banking industry. One of the main objectives behind the introduction of Basel 2 was to narrow the gap between regulatory capital requirements and the economic capital produced by the banks' own internal models.

The proclaimed features of Basel 2 and its differences from Basel 1 are the following: (i) Basel 2 includes a more sophisticated measurement framework for evaluating capital adequacy; (ii) it is not only about capital adequacy but also about improving risk management in the finance industry by providing the correct incentives for better corporate governance and fostering transparency; (iii) an explicit weight is assigned to operational risk; (iv) it is more risk-sensitive than Basel 1; and (v) it allows a greater use of internal models for risk assessment and the calculation of regulatory capital.

Unlike Basel 1, which has one pillar (minimum capital requirements or capital adequacy), Basel 2 has three pillars: (i) minimum regulatory capital requirements, (ii) the supervisory review process, and (iii) market discipline through disclosure requirements. Under Pillar 1, the calculation of regulatory capital for credit risk can be based on the standardised approach and the internal-ratings based (IRB) approach. The latter may be one of two versions: the foundation IRB approach and the advanced IRB approach. The standardised approach is applied to the smallest, least sophisticated banks, the foundation IRB approach to

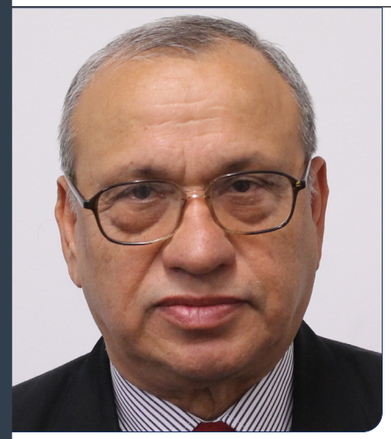

The Evolution of the Basel Accords on Banking Supervision

In 1988 the Basel Committee on Banking Supervision (BCBS or the Committee) established an international standard for measuring capital adequacy for banks, which became to be known as the Basel 1 Accord (also known as the 1988 Accord). The prime reason for establishing this framework was the desire to bring consistency to the way banks were regulated in different countries. Basel 1 was intended to (i) establish a more level playing field for international competition among banks, and (ii) reduce the probability that such competition would lead to the bidding down of capital ratios to extremely low levels.

DR. IMAD MOOSA
DEPARTMENT OF ECONOMICS, KUWAIT UNIVERSITY

The most important feature of Basel 1 is that the capital a bank must hold (regulatory capital) is related to the perceived credit risk of the bank's asset portfolio (initially, assets meant loans).

Before the advent of Basel 1, regulators focused on simple leverage ratios that used only total assets as the base. Under Basel 1, individual assets are divided into four basic credit risk categories, according to the riskiness of the counterparty, and assigned weights ranging from 0 per cent (least risky) to 100 per cent (most risky). Banks are required to hold as (regulatory) capital an amount of no less than 8% of their risk-weighted assets. Initially, the BCBS argued for the desirability of the move away from the regulation of leverage to the regulation of capital, but the Committee reverted back to the regulation of leverage (as a supplementary measure) in Basel 3, in the aftermath of the global financial crisis. While the Basel 1 Accord was primarily concerned with credit risk (the risk of default), the BCBS amended the Accord in 1996 to incorporate the market risk arising from open foreign exchange positions, traded debt securities, equities, commodities and options. That was in effect the introduction of regulatory capital against market risk (the risk arising from fluctuations in financial prices). One important implication of this amendment was that banks were allowed to use internal value at risk (VAR) models to measure the required capital as an alternative to the standardised measurement method. However, this was possible only for banks meeting strict quantitative and qualitative standards as judged by the supervisor.

Basel 1 had many shortcomings that led to the move to Basel 2. The accord encouraged the originate-and-distribute model of lending (whereby the originator of a loan sells it to third parties) and the securitisation of loans, both of which contributed to the advent of the global financial crisis. The calculation of regulatory capital on the basis of risk-weighted assets makes the banking industry more procyclical. It encouraged the accumulation of sovereign bonds, thus contributing to the advent of the European financial crisis. It also created bias against the extension of credit to small and medium size enterprises. The initial emphasis on credit risk only shows limited risk coverage. Last, but not least, the alignment of regulatory capital with economic capital is not such a good idea.

Apart from the criticisms directed at Basel 1, the principal motivation for the desire to "upgrade" the accord was that it had become outdated because the banking system had, since the invention of Basel 1, become more complex as new risks and opportunities emerged.

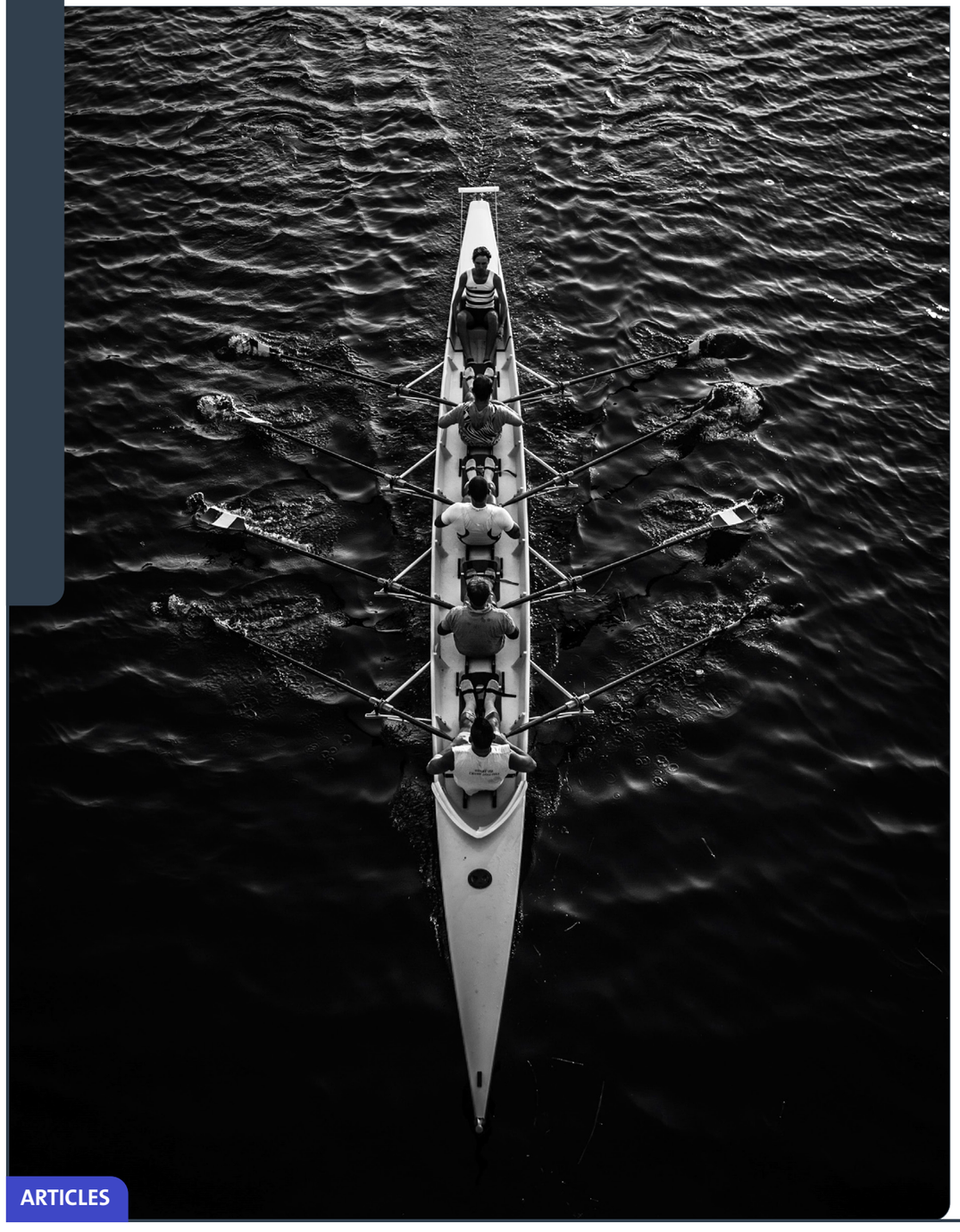

Why Belonging Is Key to Building the New Workforce

By making belonging a priority, companies can boost employee retention and performance.

Businesses are spending more money on diversity, equity, and inclusion (DEI) initiatives than ever before. By one estimate, the global market for DEI reached $7.5 billion in 2020, and it is expected to more than double by 2026. But such financial commitments have been followed by a slew of reports questioning the results of all that spending — including ones that say such programs have "largely failed" and often "implode."

At Degreed, my team has taken a different tack by building a program around DEIB — adding belonging as an essential element. In our recent study with RedThread Research on how to create a DEIB culture, we defined belonging as "the sense of security and support one has resulting from a belief in being accepted and valued for being their 'authentic self.'"

The term diversity often puts the focus on metrics such as how many people of various ethnicities or identities are part of an organization. Equity is about treating everyone fairly and ensuring opportunities across the board. Inclusion is a matter of behaviors — the actions that help ensure the equitable and fair distribution of resources. Belonging puts a focus on how employees feel. As one leader in an executive search firm put it, "Diversity is a fact, inclusion is a behavior, but belonging is the emotional outcome that people want."

Making belonging a part of ongoing DEI efforts offers many benefits. In one study, a high sense of belonging at an organization was positively correlated with a 56% improvement in job performance and 75% fewer sick days. Degreed employees have also told me that their sense of belonging is a key reason they want to work for the company. This is especially important in an era of increased job switching, with companies seeking ways to be competitive on retention. A survey by McKinsey found that one of the top three reasons people gave for leaving their jobs during the Great Resignation was that they "didn't feel a sense of belonging at work."

Amazon Payment Services Drives Discussion Around the Future of Digital Currencies at DIFC Fintech Week 2022

Dubai, June 29th, 2022 – This week, Amazon Payment Services, a regional leader in digital payments operating across the Middle East and North Africa (MENA), took part in the inaugural DIFC Fintech Week 2022. A thought leadership conference, DIFC Fintech Week took a deep dive into the latest opportunities, challenges, and technology trends driving the region's financial services sector.

During DIFC Fintech Week, Amazon Payment Services hosted the 'Startup Pitch Competition' which witnessed entrepreneurs and innovators from the industry pitch their business ideas to a panel of Amazon Payment Services senior executives. The winning team then moved on to explore potential business opportunities with the Amazon Payment Services team.

Supporting business of all sizes, Amazon Payment Services also rolled out its 'DIFC Fintech Week Offer' exclusive to new businesses that sign up during the event. The offer allows new businesses to enjoy 0% transaction fees up to a value of AED 200,000, in addition to receiving support from a dedicated account manager to fast-track their onboarding.

Throughout the event, Amazon Payment Services executives engaged in discussions with fintech leaders, innovators, enterprises, investors, and policymakers from across MENA. Discussions were anchored around how digital currencies can be safely and successfully integrated into payment options available in the region, to increase efficiency and widen the choice available for the region's businesses and their customers.

Peter George, Managing Director at Amazon Payment Services, said: "As the payment landscape continues to evolve, we remain focused on exploring the role digital currencies could play in payments. We believe that new technologies will enable fast, safe, and inexpensive payments, and we aim to be part of this future in ways that improve the convenience and choice for both businesses, and their customers. We are excited to see DIFC fostering innovation around the future of fintech, under the leadership of Arif Amiri, CEO of DIFC Authority, and look forward to growing our collaboration with them through the DIFC Innovation Hub."

During the conference, Mohamad Imtiyaz, Head of Business Development for Amazon Payment Services, led a Tech Talk session highlighting how innovation in payment services will pave the way for digital payments. Srinath Hariharan, Head of Product Management for Amazon Payment Services, also participated in a panel discussion at DIFC Fintech Week 2022 which discussed the evolution of Buy Now, Pay Later, and the implications for businesses and their customers.

Amazon Payment Services' participation at DIFC Fintech Week falls in line with its commitment to engage with, and foster, the fintech, online retail, and wider business communities across MENA through the Amazon Fintech Lab, a hub for digital innovation based in the heart of Dubai's financial and fintech center.

As part of the activities taking place with the Amazon Fintech Lab, Amazon Payment Services is working with innovators, startups and partners to support new programs and ideas, and advance knowledge on digital payments and the fintech sector worldwide. Through the Amazon Fintech Lab, they support startups by providing mentorship and training in both tech and non-tech areas, and accelerating their growth through opportunities for partnership with Amazon. The initiative is the latest in Amazon Payment Services' efforts to support fintech in the region by providing a forum for discussions on digital payments and the future of the fintech industry, and driving innovation through partnerships.

A holistic payments solution, Amazon Payment Services supports merchants beyond payments through data-driven insights, an extended services portfolio, advanced technologies and value-added services, as well as a strong and growing network of partners throughout the region. By innovating on behalf of its merchants and facilitating local and global payment methods, Amazon Payments Services enables them to focus and grow their core business, while expanding to new countries with more ease.

NEWS

Bain & Company and NPS Creator, Fred Reichheld, Reveal the Unbeatable Strategy of Loving Customers in Reichheld's Most Provocative Book Yet

Dubai, UAE. 23 March, 2022: Winning companies—or those that truly make the world a better place, deliver 2-3 times the average stock market returns and offer fulfilling work for their employees—often have one thing in common: they put their customers first, ahead of all other stakeholders. Many of these top companies are adept practitioners of Bain & Company's widely used Net Promoter Score (NPS), a metric for tracking customer loyalty, which is grounded in the recognizable truth that "if a company treats you right, you come back—and you tell your friends and family."

Bain & Company announced the launch of Winning on Purpose: The Unbeatable Strategy of Loving Customers by Darci Darnell, Maureen Burns and Fred Reichheld, creator of the Net Promoter System in December. This new book provides extensive and convincing evidence that customer capitalism allows all stakeholders to win while building a sustainable future.

In Winning on Purpose, the authors detail why businesses should make enriching the lives of customers their primary purpose, proving that this is the best way of ensuring sustainable growth, happily fulfilled employees and robust investor returns. The book also unveils two of Bain's new innovations: Net Promoter 3.0, which has been updated to meet today's current business and social environment, and Earned Growth, an accounting-based twin for NPS.

Fred Reichheld, Bain & Company fellow and creator of the Net Promoter System, said: "Dissatisfaction is surging against traditional capitalism. It has become critical for businesses to move away from financial capitalism, which is focused primarily on profits, and stakeholder capitalism, which ultimately doesn't satisfy anyone, to customer capitalism, which makes enriching the lives of customers a top priority.

"That's proven to be the best way to ensure robust, sustainable results for all stakeholders," Reichheld asserted. "NPS shines as a guide star for leaders committed to making their companies truly great."

With an entertaining and inspiring mix of personal stories, customer and employee experiences along with CEO and investor insights, the authors share key messages:

- How NPS feedback from millions of customers has revealed that the previously invisible forces of love and loyalty drive business success—and how traditional financial metrics orient companies toward greed and self-interest.

- Why most NPS practitioners achieve just a small fraction of the system's potential, and how leading practitioners use it as a moral compass to ensure people are treated right. Featured case studies include Apple, Amazon, Airbnb, and Tesla.

- The Revolutionary Earned Growth Rate (EGR), which provides the accounting twin to complement NPS, ensuring firms earn "good profits," mainly generated when loyal consumers come back for more and bring their friends along.

- How to fight the Great Resignation by empowering employees to serve customers and hear how they did. The best companies know that the human touch is a key competitive differentiator for customer satisfaction and retention. And that for employees, the freedom to serve customers with empathy and creativity is the best path to extraordinary teams.

- The F.R.E.D. Stock Index (FREDSI), which tracks total shareholder return for companies that achieve their industry's highest NPS. Not only are these companies customer-love winners; they consistently beat the stock market, with annual returns of more than 26%--almost triple the stock market average over the past decade.

ADX launches FADX 15 Futures, the exchange's first index derivatives

ABU DHABI, JUNE 21, 2022: THE ABU DHABI SECURITIES EXCHANGE (ADX) HAS LAUNCHED FADX 15 FUTURES CONTRACTS TRADING ON ITS DERIVATIVES PLATFORM. THE FUTURES, BASED ON THE FTSE ADX 15 (FADX 15) INDEX, ARE THE FIRST INDEX DERIVATIVES TO BE LISTED ON THE ADX AS THE EXCHANGE ACCELERATES EFFORTS TO BOLSTER MARKET LIQUIDITY AND ATTRACT MORE GLOBAL INVESTORS.

Saeed Hamad Al Dhaheri, Managing Director and Chief Executive Officer of Abu Dhabi Securities Exchange commented: "The launch of FADX 15 Index futures will increase opportunities for investors and traders to gain two-way market exposure while enhancing their hedging and leveraging capabilities. The roll out of a wider array of products on our derivatives market continues to reflect our commitment to meet the evolving needs of sophisticated market participants and attract global institutional investors. We look forward to deepening our partnership with FTSE Russell to create more indices that will support the 'ADX One' strategy of enhancing market liquidity and providing unique growth opportunities."

Arne Staal, Chief Executive Officer, FTSE Russell, said: "We congratulate ADX on the launch of the FADX 15 Index Futures. This contract will facilitate market access for international investors and enhance transparency, governance, and efficiency for the UAE capital markets. Our collaboration with ADX confirms FTSE Russell's commitment in enabling Middle Eastern financial markets to innovate and meet the growing demand for open access to data, pricing, and performance metrics. We are delighted to closely work with ADX and we look forward to announcing a range of new benchmarks in the coming months."

ADX launched its derivatives market in November 2021, when trading in the single equity futures of Etisalat, First Abu Dhabi Bank, International Holding Company, ADNOC Distribution and Aldar Properties commenced. The value of trades on the derivatives market increased by more than 950% from beginning of the year to end of May.

The 'ADX One' strategy was launched at the start of 2021 and aims to bring a broader offering of products and services to market, along with state-of-the-art infrastructure in partnership with global market leaders. The market capitalization of the exchange recently exceeded AED 2 trillion for the first time, supported by a series of listings and increased international investment. At the same time, the FTSE ADX 15 Index (FADX 15) is up 14% year to date, making it one of the best performing equity indexes in the world.

NEWS

lihood of substantial capital gains.

Stuart Leslie, International Sales and Marketing Director at Barratt London, said: "In recent months, due to restricted movement and lifestyle changes, there has been a shift in demand among Middle Eastern buyers towards higher yield, lower-priced properties, indicating a boom in investment purchases.

"Traditionally, buyers from Gulf regions, who now make up 15% of overall sales, have looked to central Zone 1 areas with many purchasing properties as a second or third home. Now, however, we're seeing a move towards more affordable, high-quality homes in London's outer Zones 3-6, which offer rental yields of around 4% - far higher than is attainable in central London."

The data also revealed investors from Kuwait and Bahrain made up the majority of interest in the lower-price-point, higher-yield products. However, demand has increased from investors from Saudi and Qatar, traditionally focused on prime central areas. UAE investors tend to be expats looking to put down roots in London.

"The Cinderella areas have really piqued the interest of investors from the Gulf region due to the potential returns compared to their glitzier gentrified neighbours where house prices have already reached their peak.

As a result, we have seen a clear uptick in enquiry levels and are therefore very optimistic for the forthcoming year where we expect these levels to increase even further," added Leslie.

London's "Cinderella" locations piquing the interest of Middle East real estate investors, says UK property developer

Dubai, United Arab Emirates, 23 March 2022: Research from Barratt London, which is part of the largest residential property development company in the United Kingdom, and Rightmove, the UK's largest online real estate portal and property website, have revealed a growing demand from Middle East investors for more affordable, high-quality homes in London's outer zones.

The 'Cinderella' areas, so-called due to their forthcoming transformation, similar to that of the well-known fairy tale, are mainly made up of active regeneration areas that haven't yet seen huge gains already witnessed in central London, including Chelsea, Belgravia and Knightsbridge.

According to the research, Middle East investors are attracted to areas within Greater London, including Hayes, Hendon, East Ham, Catford, Tooting, Hounslow and Acton, all of which offer a lower initial purchase price and the like-

NEWS

بيت التمويل الكويتي
Kuwait Finance House

Baitak Rewards

برنامج مكافآت "بيتك"

رقم ترخيص العرض 2107104563 - مع مراعاة الشروط والاحكام

kfh.com 180 3333

@kfhgroup